

# الدول النامية

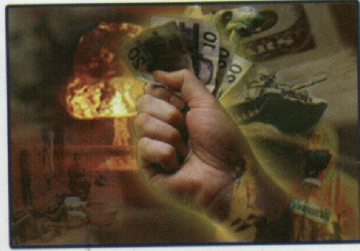
## وأزمة المديونية

(( الأسباب والحلول ))

د. عزيزة بن سميحة بنت عمارة







## الدول النامية وأزمة المديونية الأسباب والحلول



ISBN 978-9957-22-448-6



9 789957 224486



### دار أسامة

### للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف: 00962 6 5658252 / 00962 6 5658253

فاكس: 00962 6 5658254 ص.ب: 141781

البريد الإلكتروني: darosama@orange.jo

الموقع الإلكتروني: www.darosama.net



### نساء

ناشرين وموزعين

الأردن - عمان - العبدلي

تليفاكس: 0096265664085









# الدول النامية وأزمة المديونية "الأسباب والحلول"

تأليف

د. عزيزة بن سمينة بنت عمارة

دار أسامة للنشر والتوزيع  
عمان - الأردن

نبلاء ناشرون وموزعون  
عمان - الأردن

الناشر  
دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن - عمان

• هاتف : 5658252 - 5658253

• فاكس : 5658254

• العنوان : العبدلي - مقابل البنك العربي

ص. ب : 141781

Email: [darosama@orange.jo](mailto:darosama@orange.jo)

[www.darosama.net](http://www.darosama.net)

نبلاء ناشرون وموزعون

الأردن - عمان - العبدلي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2014م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(2011/5/1738)

352.49

بنت عمارة، عزيزة بن سمينه

الدول النامية وازمة المديونية/ عزيزة بن سمينه بنت عمارة. - عمان؛

دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

( ) ص.

ر.أ: (2011/5/17389).

الواصفات: المديونية//الدينون//البلدان النامية/

ISBN: 978-9957-22-448-6



## الفهرس

المحتويات	الصفحة
المقدمة . . . . .	9

### الباب الأول

اقتصاديات الاقتراض وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.....13	
الفصل الأول	

الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية . . . . .	17
▪ المبحث الأول . . . . .	19
المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة 1914 . . . . .	19
المطلب الأول- بدايات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية . . . . .	19
المطلب الثاني- تجارب بعض الدول النامية في الإستدانة الخارجية.. . . . .	21
▪ المبحث الثاني.....	33
الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين . . . . .	33
المطلب الأول- حركة الرساميل الدولية خلال الفترة (1914 - 1945) . . . . .	33
المطلب الثاني- وضعية ديون الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية سنة 1970 . . . . .	36
المطلب الثالث- وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970 - 1981) . . . . .	38

### الفصل الثاني

المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية . . . . .	43
▪ المبحث الأول . . . . .	45
الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية . . . . .	45
المطلب الأول- تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية.. . . . .	46
المطلب الثاني- إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية الرئيسية. . . . .	46
المطلب الثالث- تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان . . . . .	49
المطلب الرابع- إستراتيجية التنمية المتبعة . . . . .	51

- 52 . . . . . المطلب الخامس- فشل تجارب التصنيع .
- 54 . . . . . المطلب السادس- سوء تسيير المديونية الخارجية
- 56 . . . . . المطلب السابع- التضخم الحاد
- 58 . . . . . المطلب الثامن - فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية
- 59 . . . . . المطلب التاسع - زيادة الإنفاق العسكري
- 60 . . . . . المطلب العاشر- ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج
- 65 . . . . . المطلب الحادي- عشر عدم التعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل
- 67 ..... ■ المبحث الثاني.....
- 67 . . . . . تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية .
- 67 . . . . . المطلب الأول- إرتفاع أسعار الفائدة .
- 71 . . . . . المطلب الثاني- نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التبادل التجاري
- 74 . . . . . المطلب الثالث- الحماية التجارية .
- 75 . . . . . المطلب الرابع- تدهور أسعار النفط .
- 79 . . . . . المطلب الخامس- تدهور سعر صرف الدولار
- 80 . . . . . المطلب السادس- تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية

### الفصل الثالث

- 85 . . . . . آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية .
- 87 ..... ■ المبحث الأول.....
- 87 . . . . . الديون الخارجية وتثمر عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية
- 87 . . . . . المطلب الأول- إضعاف القدرة على الإستيراد
- 92 . . . . . المطلب الثاني- إضعاف معدل الإدخار المحلي.
- 93 . . . . . المطلب الثالث- تزايد العجز في ميزان المدفوعات
- 94 . . . . . المطلب الرابع- إرتفاع معدل التضخم
- 95 . . . . . المطلب الخامس- تزايد المديونية الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد

100	المطلب السادس- الأثر على الإستثمار والنمو والبطالة . . . . .
104	المبحث الثاني.....
104	التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية . . . . .
104	المطلب الأول- الديون الخارجية مصدر إضافي لعدم إستقرار النظام النقدي الدولي . . . . .
105	المطلب الثاني- المديونية الخارجية مصدر إضافي للتبعية في العالم النامي . . . . .
107	المطلب الثالث- مظاهر تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للمدينين . . . . .
108	المطلب الرابع- الأثر على الإحتياجات الدولية . . . . .

### الفصل الرابع

113	البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية . . . . .
115	المبحث الأول.....
115	المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة . . . . .
115	المطلب الأول- خطة بيبكر . . . . .
119	المطلب الثاني- خطة بيل برادلي . . . . .
121	المطلب الثالث- خطة ميازاوا . . . . .
122	المطلب الرابع- إتفاق تورنتو. . . . .
124	المطلب الخامس- إقتراح فرانسوا ميتران . . . . .
125	المطلب السادس- المبادرة السوفياتية . . . . .
125	المطلب السابع - خطة برادي . . . . .
132	المبحث الثاني.....
132	المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة . . . . .
132	المطلب الأول- مقترح كوبا . . . . .
134	المطلب الثاني- إعلان قرطاج . . . . .
135	المطلب الثالث- قمة أكابولكو . . . . .
136	المطلب الرابع- مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الإنحياز . . . . .



139	المطلب الخامس- إعادة الجدولة . . . . .
144	▪ المبحث الثالث . . . . .
144	الوسائل المستحدثة في إعادة هيكله الديون الخارجية . . . . .
144	المطلب الأول- مقايضة الدين الخارجي بالأسهم . . . . .
146	المطلب الثاني- مقايضة الدين الخارجي بالسندات . . . . .
147	المطلب الثالث - مقايضة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية . . . . .
148	المطلب الرابع - مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية . . . . .

## الباب الثاني

151..... مآزق المديونية الخارجية وهتمية الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية

### الفصل الأول

155	إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها .
157	▪ المبحث الأول . . . . .
157	تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982 . . . . .
157	المطلب الأول- تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982 .
165	المطلب الثاني- تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد 1982 .
171	▪ المبحث الثاني . . . . .
171	تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982 .
171	المطلب الأول- تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982 . . . . .
175	المطلب الثاني- تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982. . . . .
178	المطلب الثالث- تطور مؤشرات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982. . . . .
188	▪ المبحث الثالث . . . . .
188	دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية .
188	المطلب الأول- دور صندوق النقد الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. . . . .
192	المطلب الثاني- دور البنك الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. . . . .

## الفصل الثاني

- 197 . . . . . فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية . . . . .
- 199 ..... ▣ المبحث الأول
- 199 . . . . . مفهوم التصحيح الهيكلي وأسسه النظرية
- 199 . . . . . المطلب الأول- الأساس النظري لسياسات التصحيح الهيكلي
- 210 . . . . . المطلب الثاني- مفهوم سياسات التصحيح الهيكلي
- 219 ..... ▣ المبحث الثاني
- 219 . . . . . السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي
- 219 . . . . . المطلب الأول - برامج التثبيت أو الإستقرار
- 225 . . . . . المطلب الثاني- برنامج التكييف الهيكلي
- 228 ..... ▣ المبحث الثالث
- 228 . . . . . آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية . . . . .
- 228 . . . . . المطلب الأول - الآثار الإقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي
- 233 . . . . . المطلب الثاني- الآثار الإجتماعية والسياسية والثقافية لبرامج التصحيح الهيكلي

## الفصل الثالث

- 237 . . . . . تحليل معاور السياسات المالية المقترحة لعلاج المجز المالي في الدول النامية.
- 239 ..... ▣ المبحث الأول
- 239 . . . . . سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية
- 240 . . . . . المطلب الأول- دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي.
- 243 . . . . . المطلب الثاني- دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية . . . . .
- 246 ..... ▣ المبحث الثاني
- 246 . . . . . سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية . . . . .
- 246 . . . . . المطلب الأول- تعريف الخصخصة . . . . .
- 248 . . . . . المطلب الثاني- أسباب الخصخصة.
- 252 . . . . . المطلب الثالث- أساليب تنفيذ الخصخصة.
- 254 . . . . . المطلب الرابع- معوقات الخصخصة . . . . .

- 256 .....المبحث الثالث
- سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية
- 256 .....المطلب الأول - أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول النامية
- 257 .....المطلب الثاني - عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية في الدول النامية
- 260 .....المراجع والمصادر
- 267



## المقدمة:

بعد اجتياز الدول النامية لعقبة الإستعمار وتحقيقها لإستقلالها السياسي، عملت جاهدة لتحقيق إستقلالها الإقتصادي حتى تتخلص من التبعية للخارج، والتي لا يمكن لها الخروج من دائرتها إلا بإنتهاج سياسة تنمية سليمة والإبتعاد عن التدفقات المالية الأجنبية، بإعتبارها أكبر وسيلة لإستنزاف الفائض الإقتصادي بالبلدان النامية، لكن ما واجهته هذه الأخيرة بعد ذلك من أزمات إقتصادية حادة، والتي أدت إلى تزايد نطاق الإختلالات الداخلية والخارجية، على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدراتها على إنجاز أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، والتي تتبلور أهم ملامحها في إنهيار أسواق النقد العالمية، ظاهرة الركود التضخمي، تباطل معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية، والتي سرعان ما مارست تأثيرا سلبيا على إقتصاديات الدول النامية.

كل هذه المعطيات الحديثة في الإقتصاد العالمي أكسبته وجها جديدا، وطرحت أمامنا مشاكل إقتصادية ومالية ذات طبيعة مغايرة لما عرفه الفكر الإقتصادي قبل ذلك، لعل أهمها مشكلة "المدىونية الخارجية للدول النامية"، والتي من السهل إدراجها ضمن هذه التطورات وإدراك بعدها المالي، كونها جاءت نتيجة لطريقة تسيير النظام النقدي الدولي منذ السبعينيات، والتطورات التي عرفها هذا النظام وتأثيراته على كتلة الدول النامية، كقطب ضعيف وهش إقتصاديا وبنياويا داخل هذا النسق الإقتصادي الدولي الكبير، الأمر الذي جعل بعض الإقتصاديين يصفون الإقتصاد العالمي بأنه "إقتصاد مدىونية" "économie d'endettement"، وهذا تعبير عن أهمية هذه الظاهرة المالية وتأثيراتها في بنية النظام النقدي الحديث، وهو ما دفعنا للإهتمام بها في بحثنا هذا، كونها تعبر عن خلاصة تطورات الإقتصاد العالمي والمفسر الأساسي للأثار السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لهذا الوضع الإقتصادي الدولي الجديد على البلدان التي يطلق عليها مصطلح الدول النامية.

وإزاء هذا التدهور في مستوى الأداء الإقتصادي في معظم الدول النامية، كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي، ظهرت الدعوة إلى إصلاح الإقتصاد، من خلال إعداد برامج التصحيح الهيكلي، وبهذا برز دور المؤسسات المالية الدولية في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيماناً منها بأهمية المبادرة المبكرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية للدول المدينة.

وقد تطور دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيرها الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية والحكومية الخاصة، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج تقترضها وتشرف على تنفيذها.

وتجدر بنا الإشارة في هذا المجال، إلى أن برامج المؤسسات المالية الدولية، قد أثارت جدلاً واسع النطاق، حول مدى واقعيته وملاءمتها كإستراتيجية فعّالة، في علاج ما يشوب إقتصاديات الدول النامية من إختلالات، وما تتعرض له من مشاكل إقتصادية، ترتبط إلى حد بعيد بالخصائص الإقتصادية والإجتماعية التي تتسم بها هذه الدول، حيث إنقسمت آراء العديد من الإقتصاديين في هذا الصدد، إلى آراء مؤيدة وأخرى معارضة لهذه البرامج، ذلك أن تجارب بعض الدول النامية في مجال تطبيق هذه البرامج، قد أثبتت نجاحها وفعاليتها في الحد من الإختلالات الإقتصادية والهيكلية التي تسود إقتصاديات تلك الدول، في حين كشفت تجارب دول أخرى عن إنخفاض درجة فاعلية سياسات تلك البرامج في تحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، نظراً لإعتمادها على سياسات إنكماشية أدت في كثير من الأحيان إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي عند مستوى منخفض من النمو.

ومن هنا، تبرز أهمية الإحاطة بهذا الموضوع، بالتركيز على أحد أوجه برامج التصحيح الهيكلي المتمثلة في السياسة المالية، والتي تتبوأ مكانة مهمة بين سائر السياسات الإقتصادية التي تشملها برامج التصحيح الهيكلي، ذلك أن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية

الأخرى، وذلك في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الاقتصادية المحددة لعملية التنمية الاقتصادية.

فالمكانة التي تحتلها السياسة المالية في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة، فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي، فقد كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً إتساقاً وطبيعة الفكر السائد آنذاك.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الاقتصادية العالمية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، أين يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية، قد نبع من الإسهام الكبير للإقتصادي الكبير "جون ماينرد كينز"، الذي أكد على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز، الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين إكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية، وأصبحت بالتالي أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، فضلاً عن ما لها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية.

وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة، أصبح من واجب الدولة ولزاماً عليها أن تتدخل في توجيه الإقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية بذلك تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني لأي دولة كانت.

وقد احتوى الباب الثاني المعنون بمأزق المديونية الخارجية وحتمية الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية على ثلاث فصول، أين خصص الفصل الأول منه لدراسة إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982 ودور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في إدارتها، بينما

تناول الفصل الثاني فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية، فيما  
إختص الفصل الثالث في تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز  
المالي في الدول النامية.

وفي الأخير، نحن لا ندعي التميز، فهذا البحث لا يعدو أن يكون إمتدادا  
لبحوث كثيرة سابقة وبذرة أساسية - إن شاء الله - لبحوث لاحقة، لكننا نرجو  
فقط أن نكون قد وفقنا في إختيار مشكلة البحث ومعالجتها، سائلين المولى  
عز وجل التوفيق والنجاح.

المؤلفة



## الباب الأول



اقتصاديات الاقتراض وتفاقم أزمة  
الديونية الخارجية للدول النامية

---

إن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ليست حديثة النشأة، بل تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر، وهذا عندما لجأت بعض البلدان النامية إلى الإقتراض الخارجي لأجل القيام بمهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ثم تبعها فيما بعد باقي البلدان الأخرى.

ويشير التاريخ إلى أن البلدان النامية قد أفرطت في إعتادها على الإقتراض الخارجي خلال القرن التاسع عشر في ظل غياب سياسة إقتراض كفؤة، وذلك رغبة منها في التحديث على النمط الأوروبي، وهو ما أدى إلى ظهور حالات التوقف عن السداد عند بعضها، والذي كان السبب المباشر في إحتلالها عسكرياً.

وقد تميزت فترة منتصف القرن العشرين، وبصورة خاصة فترة ما بين الحربين العالميتين بتراجع كبير في حركة القروض الدولية، بسبب الظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال تلك الفترة، كما ساهمت السوق الثانوية للسندات المصدرة من قبل البلدان المدينة في التخفيف من أزمة المديونية الخارجية التي عرفها العالم آنذاك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية سنة 1955 كان محصوراً في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، إلا أنه وابتداء من عام 1956 حدث تحول هام في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للبلدان النامية تزايداً واضحاً، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت إزدياد عدد البلدان التي حصلت على الاستقلال السياسي، وبالتالي زيادة حاجتها إلى الإقتراض الخارجي لتمويل جهود التنمية فيها.

وقد شهد النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين ظهور حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية، وأنشئ بذلك نادي باريس عام 1956، وكانت

الأرجنتين أول بلد يقوم بإعادة جدولة ديونه الخارجية، تم تلتها البرازيل والشيلي والبيرو وتركيا وغيرها.

كما إتسمت فترة السبعينات بظروف ملائمة شجعت البلدان النامية على زيادة إقتراضها الخارجي لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية، وهو ما أدى إلى تنامي مديونيتها الخارجية بصورة كبيرة، حيث سجلت نموا بلغ 23% في المتوسط سنويا خلال تلك الفترة.

فسهولة الحصول على القروض من المصادر الخاصة الأجنبية خلال فترة السبعينات، قد شجع البلدان النامية على زيادة إقتراضها من تلك المصادر، وذلك بالرغم من أن شروطها كانت أصعب نسبيا من شروط القروض العامة، وهكذا إرتفع نصيبها النسبي من إجمالي المديونية الخارجية من 45% عام 1970 إلى 64% عام 1980، ولا يخف أن ذلك كان يمثل إتجاها واضحا في تشويه هيكل المديونية الخارجية لتلك البلدان وتحملها بالتالي لأعباء مديونية ثقيلة.

إن النمو المتزايد في حجم الديون الخارجية وأعبائها والذي إرتبط بنمو إقتصادي ضعيف في معظم البلدان النامية منذ عام 1980، قد شكل مقدمة لإنفجار أزمة الديون عام 1982، لتتسع فيما بعد دائرة الأزمة وتشمل عددا آخر من الدول النامية المدينة وعلى رأسها الجزائر.

وقد كان لتلك الأزمة التي عاشتها البلدان النامية منذ عام 1982 آثارا وخيمة على الناحية الإقتصادية والإجتماعية بها، حيث تدهورت معدلات الإدخار والإستثمار وزادت معدلات التضخم والبطالة بشكل لم يسبق له مثيل، ومن أجل إحتواء آثار أزمة الديون الخارجية على إقتصاديات البلدان النامية، سارعت البلدان الدائنة والهيئات الدولية وغيرها إلى تقديم حلول وإقتراحات عاجلة، كما قامت البلدان النامية من جهتها بتطبيق حلول وخيارات، لكن الواقع أثبت فشل تلك الحلول في محاصرة الأزمة، وهو ما دفعها في النهاية إلى تبني خيار إعادة الجدولة، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.



إن جملة هذه النقاط هي ما سنتطرق إليه بالدراسة والتحليل في هذا الباب،  
وذلك من خلال أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية.

الفصل الثاني: المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

الفصل الثالث: آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية.

الفصل الرابع: البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية  
للدول النامية.

## الفصل الأول

الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية

تفاقت في الآونة الأخيرة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية بشكل ملفت للإنتباه، ويتأكد بذلك ومع مرور الوقت حقيقة هامة مفادها عدم إمكانية تسديد الجانب الأكبر منها، وهذا ما دفع المفكرين وذوي الاختصاص في الدول الدائنة إلى ضرورة معالجتها في ضوء المصالح الإستراتيجية العليا للنظام الرأسمالي العالمي وعدم تركها للمعالجات المالية للإقتصاديين، وهذا بالطبع تجنباً للأثار المدمرة لكل من الدول المدينة والدائنة على حد سواء.

وفي الواقع لا يكف تفسير الأزمة من خلال النظريات الإقتصادية التقليدية (حركة رؤوس الأموال الدولية، نظريات الفائض والعجز وآليات تسويتها، علاقة الإختلال الداخلي بالإختلال الخارجي...إلخ) حيث أنها تفترض أن العالم يتكون من وحدات (دول) متجانسة، وأعلى قدر كبير من التجانس، وتهمل علاقات التبعية والنمو اللامتكافئ، ولا تأخذ في إعتبارها الدور الذي لعبه ولا زال تصدير رأس المال، بالإضافة إلى ما طرأ على الإقتصاد العالمي في بنيته في ظل نمو الشركات العابرة للقارات، وحدوث نوع من التآلف بين وحدات الإنتاج على المستوى العالمي وبين المؤسسات المصرفية العالمية.

وبالنظر لهذه الأهمية المتزايدة التي تكتسبها ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية على مستوى النظام النقدي الدولي، كان لابد من التطرق إلى الإستعراض التاريخي لها، وذلك ابتداءً من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، أين



إنفجرت الأزمة وبدت واضحة بشكل جلي للعيان، وذلك إعتقادا على مبحثين  
أساسيين هما:

المبحث الأول: المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة  
1914.

المبحث الثاني: الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين.

## المبحث الأول

### المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة 1914

إن ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ليست وليدة اللحظة أو حتى هذا القرن، بل جاءت نتيجة تداعيات عدة تضافرت لتولد هذه الظاهرة التي أثقلت كاهل ذات الدول بالخصوص، ثم توالت تواريخ الاستدانة مفرزة المديونية الخارجية للدول النامية بالشكل والحجم المتعارف عليه في وقتنا الحالي.

ومن أجل هذا، نحاول فيما يلي من أسطر، إستعراض بدايات ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية، إستنادا إلى بعض الأمثلة الحية لتجارب بعض هذه الدول في الإستدانة الخارجية.

#### المطلب الأول: بدايات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية

من خلال إستعراض العديد من المصادر التي تكلمت عن المديونية الخارجية للدول النامية، تمكنا من التوصل إلى أن هذه الديون تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر، كما أن هذه المصادر حاولت التدقيق في هذه الفكرة، وإعطاء سنة 1780، كتقريب عن تاريخ نشوء ظاهرة الدين الخارجي، حيث "تمكنت الدول الرأسمالية إبتداءا من هذا التاريخ من التغلب على تناقضاتها الداخلية، بمعنى تناقضات تراكم رأس المال وتصريفه وإعادة الإنتاج، وقد تميزت هذه الفترة بالمبادلات السلعية في إستيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير منتجات إستهلاكية ومصنعة، وبالنظر للنمو اللامتكافئ بين هاتين المجموعتين من الدول وإنخفاض مستويات الأجور في الدول الأقل تقدما، تمكنت الدول الرأسمالية من إستنزاف جزء هام من الفائض الإقتصادي للدول النامية، وفي ذات الوقت من تصريف الإنتاج الذي عجزت الأسواق المحلية في الدول الرأسمالية عن إستيعابه"<sup>(1)</sup>.

1 - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، "تطور الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الإقتصادي العالمي ونشوء ظاهرة المديونية"، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1992، ص.103.

والجدير بالإشارة، أن هذا الوصف للعلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية، إستمر حتى سنة 1880، حيث لم تشهد هذه الفترة أي إختلالات هيكلية في موازين مدفوعات الدول النامية، نظرا لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب وثبات سعر الصرف من ضمان لتحويل الموارد بين هاتين المجموعتين بسهولة و بكميات محدودة.

كما أن ظاهرة اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لم تقتصر على البلدان النامية لوحدها، فتاريخ المديونية، يذكرنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان وغيرهم، قد لجؤوا بدورهم إلى الإقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر<sup>(1)</sup>، كما أصبحت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مقترضا هاما في الأسواق المالية الدولية.

إلا أنه وبعد هذا التاريخ ومع "إرتفاع أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم، وفي الوقت الذي إنخفضت فيه إمكانات إستثمارها بالداخل وإنخفض بالتالي معدل الربح، إتجه تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية في شكل إستثمار لإنتاج المواد الخام، خاصة مع الظروف المواتية للمناخ الإستثماري، من حيث توافر الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة الرخيصة و إنخفاض أسعار الأراضي، بالإضافة إلى فتح أسواق إستهلاكية واسعة"<sup>(2)</sup>.

وعموما، شهدت الفترة (1820- 1914) حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوروبا الغربية، وبصورة خاصة من فرنسا وبريطانيا<sup>(3)</sup>،

1 - George corm , **L'endettement des pays ou voie de développement – Mécanismes et conséquences de l'endettemnt des tiers – monde – o.p.u, 1982, p.58 .**

2 - الاتحاد العام لتقابات عمال مصر، مرجع سابق ، ص. 104.

3 - بلغت الرساميل المصدرة من قبل بريطانيا خلال الفترة (1816- 1913) ما قيمته 878 مليون جنيه إسترليني، أنظر في ذلك:

- Mark raffinot , **dette exterieurs et ajustement structurel** , édition C.E.F,1991, p. 25.

وقد إتجه قسط كبير من هذه الرساميل نحو البلدان التي تعرف آنذاك " بالبلدان الجديدة " ، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وجزء آخر من تلك الرساميل إتجه نحو البلدان التي تسمى اليوم بالدول النامية، والتي كانت في معظمها خاضعة للإمبراطوريات الإستعمارية.

وكانت معظم الرساميل البريطانية المصدرة آنذاك للعالم الخارجي، قد أخذت شكل الإكتتاب في صورة أوراق مالية (60% في صورة أسهم و20% في صورة سندات) تعود للدول المحلية أو لشركات السكك الحديدية التي قامت بإنشائها البنوك الأوربية الكبرى<sup>(1)</sup>، على أن ثقل أعباء الديون في تلك الفترة، لم يكن يسبب مشكلات حادة، نظرا لوجود فائض في الميزان التجاري لهذه الدول (بإستثناء حالات نادرة)، وذلك بسبب تعاظم قطاع الصادرات وإقتصاد الواردات على عدد محدود من السلع الإستهلاكية والغذائية، مما خلق التنافس الإحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الإستثمار والسيطرة عبر البحار، الأمر الذي أدى إلى قيام حربين عالميتين.

### المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في الإستدانة الخارجية.

من أجل فهم آليات وميكانيزمات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية في الدول النامية، نتناول فيما يلي بعض الأمثلة التي تبرز بوضوح تسبب الأيدي الداخلية والخارجية على حد سواء في تفاقم أزمة الديون، التي كانت في كثير من الأحيان سببا جوهريا في الإكتساح العسكري للعديد من الدول آنذاك.

فبالنسبة للدول العربية سنأخذ تجربة مصر والإمبراطورية العثمانية، والتي كانت العديد من الدول العربية بتسمياتها في الوقت الحالي لاتزال

1 - J.C.Berthélemy , Dette des tiers-monde, AFAQ , 2eme édition , Alger , sans date , p.10.

تحت سيادتها ، وتبعاً لذلك ، وإن كان محمد علي قد إستطاع مقاومة إغراء الإستدانة الخارجية ، فإن حلفاؤه وخاصة الخديوي إسماعيل على العكس من ذلك ، هذا الأخير الذي كان يشيد بالتطور والتنمية على النمط الأوروبي ، ويعتبر بلده جزءاً من أوروبا<sup>(1)</sup> ، ولذلك فقد إنجرهوا منذ عام 1854 وبصورة خاصة عام 1864 في سلسلة من الإستدانات ، التي تجاوزت بكثير قدرة الإقتصاد المصري وهو في الحالة التي كان عليها آنذاك .

وقد أخذت الديون المبرمة في مصر - إعتباراً من سنة 1854 - تتضخم بتواتر سريع ، إلى غاية سنة 1876 ، أين توقفت مصر عن تسديد ديونها الخارجية ، ثم أجرت عمليات لإعادة جدولة ديونها ، وأشئت بذلك لجنة الدين العمومي لمراقبة مالية مصر ، وهذا كمرحلة أولى لإستيلاء السيادة المصرية ، ثم تلتها عملية إحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882<sup>(2)</sup> .

وقد توقفت مصر عن سداد ديونها ، حين إرتفع الدين المصري إلى مبلغ مقداره 68.5 مليون جنيه إسترليني عام 1874 مقابل 3 ملايين جنيه عام 1863 ، وقد تراوحت نسبة الفائدة الفعلية على هذه الديون من 9 إلى 11% ، بينما كانت نسبة الفوائد المتعمدة في سوق رؤوس الأموال الأوروبية لا تتجاوز 6% (أنظر الجدول رقم 1) ، وبالتالي فقد كانت خدمة الديون الخارجية تستنزف في مثل هذه الظروف ثلثي إيرادات الدولة ونصف قيمة صادراتها .

1 - لقد كان الخديوي إسماعيل يردد دائماً عبارة :

"mon pays n'est pas plus en afrique , nous faisons actuellement partie de l'europe"

أنظر في ذلك :

- Documents diplomatique française , Affaire de l'egypt, 1880, p.115

2 - جورج قرم ، التنمية الإقتصادية - مآزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي - دار الطليعة

للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1986 ، ص.48.



الجدول رقم(1) : تطور الدين العمومي المصري خلال الفترة (1862 – 1873).

الوحدة: ألف جنيه إسترليني

السنة	الدين الإسمي	سعر الإصدار (%)	المحصول الفعلي للدين	النسبة الفعلية للمحصول (%)	الفائدة الإسمية (%)	الفائدة الحقيقية (%)	نهاية الإهلاك	القسط السنوي
1862	3293	83	2500	76	7	9	1892	265
1864	5704	93	4864	85	7	8.2	1879	620
1865	3387	90	2750	81	7	8.6	1881	368
1866	3000	92	2640	88	7	8	1874	710
1867	2080	90	1700	82	9	11	1881	258
1868	1189	75	7193	61	7	11.5	1898	953
1870	0	75	5000	70	7	10	1890	669
1873	7143	70	19974	63	7	11	1903	256
المجموع	6849	-	46621	-	-	-	-	640
	7							9

Source : J.Ducruet , les capitaux européennes au proche-orient , P.U.F, paris, 1964, P.26.

أما الدين العثماني فقد توافقت بدايته مع الحقبة التي صدر فيها ثاني مراسيم إعادة تنظيم الإمبراطورية على أسس حديثة وأوربية، وقد كان ذلك عام 1856<sup>(1)</sup>، فبدأت بإقامة مشاريع متطورة في مجالات عدة ، كالسكك الحديدية، البرق والهاتف، ومشاريع الري والطرق...إلخ، وقد تطلبت عملية إقامة هذه المشاريع أموالاً ضخمة ، تم الحصول عليها من خلال الاستدانة الخارجية، وبمعدلات فائدة تراوحت

1 - لقد جاء في إحدى فقرات الرسوم الثاني الصادر عام 1856، والمتعلق بإعادة تنظيم الإمبراطورية العثمانية على أسس حديثة على النمط الأوروبي مايلي : " سوف تتخذ الإجراءات لإنشاء المصارف وسائر المؤسسات المشابهة، بغية تحقيق إصلاح في النظامين المالي والنقدي، وكذا تكوين رؤوس أموال تستعمل في إنماء مصادر الثروة المالية للإمبراطورية، وسوف تتخذ الإجراءات بإنشاء الطرق والقنوات، بغية تسهيل المواصلات، وإنماء مصادر الثروة في البلاد" ، أنظر في ذلك جورج قرم ، مرجع سابق ، ص.49.

ما بين 6 إلى 9٪، كما تم تنفيذها من قبل شركات أجنبية، وبإضافات هامة في الأسعار ناتجة عن جشع المهندسين، وعن فساد الإدارة المحلية وعدم كفاءتها<sup>(1)</sup>. وما إن حل عام 1875، حتى وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها غير قادرة على سداد ديونها الخارجية التي تراكمت بسرعة، إذ إنتقلت من 5.5 مليون ليرة تركية عام 1858 إلى 218 مليون ليرة تركية عام 1875 (أنظر الجدول رقم 2)، وفي عام 1880، أنشئ مجلس إدارة الدين العام العثماني وأصبح بذلك جهاز وصاية إقتصادية ومالية بيد السلطات الأوروبية، الأمر الذي أفقد الإمبراطورية العثمانية إستقلالها الإقتصادي.

الجدول رقم(2): تطور الدين العمومي العثماني خلال الفترة (1858-1874).

الوحدة: ألف ليرة تركية

السنة	الدين الإسمي	سعر الإصدار (%)	المحصول الفعلي للدين	نهاية الإهلاك	معدل الفائدة (%)	القسط السنوي
1858	5500	76	4180	1893	6	385
1860	2241	62.5	1401	1896	6	152
1862	8800	68	5984	1886	6	704
1863	8800	71	6248	1887	6	704
1865 أ	6600	66	4356	1887	6	557
1865 ب	40000	50	20000	1898	5	1960
1869	24444	61	14911	1902	6	1711
1870	34848	32.125	11915	1969	3	1232
1872	30555	98.5	12055	1878	9	1101
1873	12239	59.5	18180	1903	6	2139
1874	44000	43.5	19140	.	5	2200
المجموع	218027	-	117650	-	-	12845

Source : J.Ducruet, op.cit, p.94 .

ويمكننا الإقرار أن قسما من الديون المصرية، وكذا الديون العثمانية أستفيد منه لتمويل مشاريع تحديثية هامة كالسدود، الطرق، السكك الحديدية ومشاريع الري، إلا أن جميعها قد تم تنفيذها كليا من قبل الشركات الأجنبية، بما يعني أن سيرورة التحديث لم

1 - أنظر في ذلك : - نفس المصدر السابق، ص.50. - Marc Rafinot, op.cit, p.26.

تدمج فيها التكنولوجيا المستوردة في سياق داخلي لتنمية تكنولوجيا محلية، بل بقيت التكنولوجيا المستوردة جسماً غريباً بعيداً عن السيطرة المحلية، كما يتجلى لنا بوضوح أن النخب الحاكمة في كل من الإمبراطورية العثمانية ومصر، كانت ترغب مؤكداً في التحديث، والسبب في ذلك محاولة الوصول إلى تحقيق قوة صناعية مستقلة، والتي نجم عنها تغييرات إقتصادية سريعة، بينما بقي التطور الإجتماعي الشامل منعدماً، وقد أدى ذلك إلى إثارة معارضات شعبية تزعمتها النخب التي لم ينالها التحديث.

وعلى غرار ما جرى في الشرق الأوسط، نعجب أن نرى سيرورة الإستدانة في أمريكا اللاتينية تباشر بها النخب الحاكمة، في ظروف كانت تتمتع فيها هذه النخب بحرية تصرف نسبية، نظراً لأن توجه الإقتصاد إلى الخارج، وإن كان على درجة من الأهمية، فإنه لم يصل إلى حد يصبح معه الهرب قدماً إليه هو الحل الوحيد، ويمكننا أن نذكر هنا - على سبيل المثال لا الحصر - سياسة "بورفيرودياز" (Porfirio Diaz) في المكسيك، الذي فتح أبواب بلده في وجه رؤوس الأموال الأجنبية، فأدت تجربته إلى الحرب الأهلية وإلى كره كل ما هو أجنبي في المكسيك.

فبعد أن تحررت دول أمريكا اللاتينية من الإستعمار الإسباني مطلع القرن التاسع عشر، عادت النخب بسياساتها الإقتصادية، فأقحمتها بالتالي في الحلقة المفرغة لتبعية الإستعمار الجديد.

وترد بشأن هذه الدول أمثلة عدة، حيث لم يمارس أي ضغط عسكري فيها، وهذا عند عدم سلوك دولة ما من دول أمريكا اللاتينية سياسة تضر بالمصالح الإقتصادية لبريطانيا العظمى، بل يمكننا التأكيد - على هذا الصعيد بالذات - أن أمريكا اللاتينية كانت في وضع محاباة قياساً إلى سائر بقاع العالم، فلم يلجأ معها إلى سياسة المدفع إلا نادراً، خاصة فيما يتعلق ببريطانيا العظمى، التي لم تدخل بقوة السلاح إلا مرة واحدة عام 1920، وكان ذلك ضد فنزويلا<sup>(1)</sup>.

وقد بدأت الإستدانة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية مع حروب التحرير، التي حظيت بتعاطف الرأي العام البريطاني، وإعتباراً من عام 1820 باشرت كل من كولومبيا، الشيلي، البيرو، بيونس آيرس، المكسيك وغواتيمالا الإستدانة من أسواق لندن، حيث بلغ مجموع

1 جورج قرم، مرجع سابق، ص 58، 67.

الديون عام 1825 ما مقداره 21 مليون جنيه إسترليني، بمعدل فائدة حقيقي يتراوح بين 5.9 و10٪، وقد كانت موزعة حسبما يوضحه الجدول رقم (3) أدناه.

الجدول رقم (3): قروض دول أمريكا اللاتينية من أسواق لندن خلال الفترة (1822- 1825).

الوحدة: ألف جنيه إسترليني

السنة و البلد المدين	القيمة الاسمية للقرض	سعرالإصدار (%)	معدل الفائدة الاسمي (%)	معدل الفائدة الحقيقي (%)	المحصول الضعلي للقرض
1822	كولومبيا	84	6	7,5	1680
	الشيبي	70	6	8,6	700
	بوايه	80	6	7,5	160
	البيرو	88	6	6,7	396
1824	البيرو	82	6	7,3	615
	بيونس ارس	85	6	7	850
	كولومبيا	88.5	6	6,8	4203.75
	البرازيل	75	5	6,7	900
1825	المكسيك	58	5	8,6	1856
	البرازيل	85	5	5,9	1700
	المكسيك	89.75	6	6,7	2872
	البيرو	78	6	7,7	480
	غوادا لاخارا	60	6	1	360
أمريكا الوسطى	73	6	8,2	118.99	
المجموع	21123	-	-	-	16891.74

Source: R.Rosa. Rodriguez, les problémes structurel des relations économiques internationales de L'Amérique Latine, Dross, Genève, 1963, p p.33.34.

وبالرغم من حالات المعجز عن الدفع التي عرفتتها معظم دول أمريكا اللاتينية (المكسيك، البيرو، فنزويلا، بوليفيا والأرجنتين... إلخ) آنذاك، إلا أن ذلك لم يمنع

من حصولها على قروض جديدة، وظهور أزمات مالية جديدة، من الخمسينات إلى نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر.

وقد بلغت الإستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية عام 1880 ما يعادل 179.5 مليون جنيه إسترليني، لترتفع سنة 1913 إلى 395.3 مليون جنيه إسترليني، أما الإستثمارات الفرنسية، فقد بلغت عام 1913 ما مقداره 8.4 مليار فرنك فرنسي، منها 2.6 مليار فرنك فرنسي موظفة في صورة إكتتابات في سندات الدولة<sup>(1)</sup>.

أما الإستثمارات الأمريكية، فقد بلغت عام 1914 ما مقداره 1.6 مليار دولار، منها 368 مليون دولار فقط موظفة في صورة أسهم وسندات<sup>(2)</sup>.

وضمن إطار بلدان المغرب العربي، تعتبر التجربة التونسية في مجال الإستدانة في القرن التاسع عشر من الأمثلة البارزة التي خاضتها الدول النامية، حيث يعود تاريخها إلى بداية عام 1830، أين كانت السوق المالية الفرنسية آنذاك مصدرا رئيسيا لحصولها على رؤوس الأموال، وظلت ديونها الخارجية حتى عام 1859، ضمن الحدود المقبولة، إذ لم تتجاوز 12 مليون فرنك فرنسي، وقد كانت خدمة الدين تمثل نسبة 100% من دخلها الوطني آنذاك<sup>(3)</sup>، إلا أنه وبعد عام 1859، شهدت المديونية التونسية تزايدا كبيرا، بسبب رغبتها في التحديث وتقليد النمط الإستهلاكي الأوروبي، ومع حلول عام 1867، وجدت تونس نفسها غير قادرة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية التي تفاقمت بقوة، وبلغت 160 مليون فرنك فرنسي، الأمر الذي اضطرها للتوقف عن السداد، وهو ما أدى إلى تكوين لجنة تضم

\* عادة ماتم التفرقة ما بين القرض الإسمي والقرض الفعلي (المحصول الفعلي للقرض)، فالأول يمثل القرض المتفق عليه في العقد بين الدائن والمدين، أي القيمة التي صدر بها القرض، أما القرض الفعلي أو ما يسمى بالمحصول الفعلي للقرض، فهو يمثل ما تبقى من قيمة القرض الإسمي بعد حذف العمولات والحسومات التي يفرضها البنك المسؤول عن تجهيز القرض.

1 - R.Rosa.Rodriguez, op.cit , p p.33.34

2- Ibid, p.34 .

3- George Corme, op.cit , p.46 .

مندوبين فرنسيين وإيطاليين وإنجليز، مهمتها مراقبة مالية الدولة التونسية التي فقدت استقلالها الإقتصادي، وإنتهى الحال بها إلى إحتلالها عسكريا من قبل فرنسا عام 1881<sup>(1)</sup>.

كما نشير إلى أن التجربة المغربية في الإستدانة الخارجية، قد جاءت متأخرة مقارنة بالتجربة التونسية وغيرها من تجارب الدول الأخرى، فالنظام المغربي لم ينجرف في تيار التحديث الإقتصادي على النمط الأوروبي، كما حصل في تونس ومصر وغيرها، وبقي محافظا على الموقف العدائي تجاهه، وقد إستمر هذا الموقف حتى وصول السلطان عبد العزيز إلى العرش عام 1894، عندها بدأت الإستدانة المغربية تعرف بعض التزايد، وقد ظهرت أولى صعوبات التسديد سنة 1902<sup>(2)</sup>.

أما ضمن إطار البلدان الآسيوية، فيطرح المثل الياباني مسألة من نوع خاص، باعتبار أننا بصدد بلد إستطاع - رغم لجوئه للإستدانة لتحقيق التحديث - ألا يجعل من التدفق المالي الخارجي محورا لأولويات هدامة، والتي سبق وأن وضحنا تأثيراتها في الأمثلة السابقة، وهكذا تكون اليابان قد حققت تحديثا ذاتي المركز، لم يتعثر بفعل الأولويات الكلاسيكية المتفتحة بإفراط نحو الخارج.

وقد يدعي البعض أن نجاح التجربة اليابانية يعود الفضل فيه إلى توسع اليابان الخارجي وغزواتها الإستعمارية، والصواب هنا على ما يبدو، أن الإنتصارات الإمبريالية اليابانية يعود الفضل فيها إلى حصيلة سيرورة ناجحة من التكنولوجيا الذاتية، ومما لا شك فيه أن اليابان لم يكن بمقدورها أن تؤسس إمبراطورية، أو أن تحافظ حتى على إستقلالها إزاء الدول الأوربية الكبرى - في ظروف التنافس الإمبريالي الحاد الذي تميزت به آسيا - لو لم تتجح في بناء قوة صناعية ذاتية وإستقلالية تكنولوجية مكنتها من بناء قوة عسكرية كبرى.

1- Ibid, p.46 .

2- Ibid, p.46 .

ونذكر في هذا الصدد، أن اليابان قد أخضعت في الحقبة (1840-1870) إلى سياسة المدفع، وأنها اضطرت إلى توقيع إتفاقيات تجارية، فتحت بموجبها موانئها أمام السلع الغربية، ضمن نظام الإعفاءات الجمركية. وخلال الحقبة (1868- 1897) ورغم العروض العديدة الصادرة عن المصارف الأوروبية، لم تبرم الحكومة اليابانية إلا قرضين متواضعين، الأول منهما عام 1870، وقيمته مليون جنيه إسترليني بفائدة نسبتها 9%، وهذا للمساهمة في تمويل السكك الحديدية، والثاني عام 1873 وقيمته 2.3 مليون جنيه إسترليني بفائدة نسبتها 7%، ومن ثم، لم تلجأ اليابان إلى الإستدانة الخارجية إلا اعتباراً من عام 1897، وقد إستعملت لتمويل حروب التوسع اليابانية، غير أن هذه القروض والتي بلغت 1.6 مليار ين عام 1913، كانت متوازنة مع حجم الإقتصاد الياباني وقدرته<sup>(1)</sup>.

وقد كان للبلدان الآسيوية الأخرى، تجربة في مجال الإستدانة الخارجية لا تقل أهمية عن تجارب الدول النامية الأخرى التي عرضناها سابقاً، ففيما يتعلق بالتجربة الصينية في مجال الإستدانة الخارجية، فقد جاءت متأخرة نسبياً، حيث كانت النخبة الصينية الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر، قليلة الإهتمام بالتقدم التكنولوجي والتطور الذي حدث في أوروبا، ولم تكن لها الرغبة في التحديث، ولم يتغير هذا الوضع إلا مع ظهور برجوازية محلية، كانت نتيجة لتوسع المصالح الغربية في الصين، فأرتبطت مصالح هذه البرجوازية مع مبادلات الرأسمالية الغربية، وعندها ظهرت عقائد داعية إلى التحديث على النمط الأوروبي، فلجأت الصين إلى الإستدانة الخارجية لتمويل مشاريع إقامة السكك الحديدية وغيرها، كما أستخدم جزء منها لتسديد مبالغ التعويضات المفروضة عليها نتيجة الهزائم التي منيت بها (الحرب الصينية - اليابانية سنتي 1894 و1895)، وبالأخص حرب اليوكسرز (Boxers)، وقد حصلت الصين على قسم كبير من ديونها من

1 - جورج فرم، مرجع سابق، ص 70. 73.

الحكومة الروسية، التي كانت بدورها تحصل عليها من السوق المالية الأوروبية، لا سيما السوق المالية الفرنسية<sup>(1)</sup>.

وقد شهدت الإستدانة الخارجية للصين تزايدا ملحوظا، حيث بلغت 279.7 مليون دولار عام 1902، ثم ارتفعت إلى 496.31 مليون دولار عام 1914، وحينها واجهت الصين صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، مما اضطرها إلى رهن مداخيلها الجمركية والضريبية لخدمة ديونها الخارجية<sup>(2)</sup>.

ومن أجل أكثر إيضاح، نضرب فيما يلي مثال التجربة الهندية في الإستدانة الخارجية، إذ أن شركة الهند قد ساهمت منذ مطلع القرن التاسع عشر في دعم سيطرة الإستعمار الإنجليزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على القسم الأكبر من شبه الجزيرة الهندية، ذلك أن المنشأ الأساسي للإستدانة الهندية كان في إنشاء شبكة السكك الحديدية منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بتشجيع من القوة الإستعمارية من أجل تسهيل سيطرتها العسكرية على شبه الجزيرة الهندية، وكذا لأهمية هذه الشبكة في نقل الأغذية بسرعة إلى المناطق المتضررة من المجاعة، وهكذا فقد تم إستثمار رؤوس الأموال في مشاريع مد خطوط السكك الحديدية بفائدة مضمونة من الحكومة الإنجليزية بلغت 5٪ سنويا.

وخلال الفترة (1858 - 1869)، أنفق على السكك الحديدية وحدها مبلغ 70 مليون جنيه إسترليني، وحسب التقديرات، فقد كانت كلفة أشغال السكك الحديدية تضوق قيمتها المتوقعة بكثير، إذ بلغت 18000 جنيه إسترليني للميل الواحد بدلا من 8000 جنيه إسترليني، وعلى الرغم من أن الفحم والحديد متوفرين في الهند بكثرة، إلا أن الشركات الأجنبية، ومنها الإنجليزية بالخصوص، فضلت إستيراده من إنجلترا، ولم تعمل على تطور هذه الصناعة في الهند، مما أدى إلى إنفاق ما يزيد عن ثلث رأس المال المستثمر في السكك الحديدية الهندية حتى الثمانينات

1- George Corne, op.cit, p.56.

2- Ibid, p.56.



من القرن التاسع عشر على الحديد المستورد من إنجلترا<sup>(1)</sup>، وهو ما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية الهندية وأعبائها.

ويعترف كل من عاصر هذه التجربة أن بناء شبكة السكك الحديدية في فرنسا أو إنجلترا لم يكن ليتفد بالسرعة التي نُفذ بها في الهند، وأن التنفيذ لو تم في الهند على يد السلطات المحلية، لكان من الممكن أن تتخفف تكاليفه، إنما الأشغال كانت ستمتد لفترة أطول، إذ ليس من المؤكد أن الحكومة الهندية كانت لتسلك سياسة مختلفة، فيما لو كانت حرة في تصرفاتها، فنحن قد رأينا سابقا كيف أن حكومات حرة نسبيا سلكت سياسة مشابهة<sup>(2)</sup>.

وخلاصة كل ما سبق أننا في غنى عن مضاعفة الأمثلة، لأننا نلاحظ دائما تكرار السيرورات نفسها، إنما يجدر بنا أن نشير إلى حالات الإستدانة التي لم يتأت عنها إعادة تكوين التخلف، فبالإضافة إلى مثل اليابان الذي أتينا على ذكره، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا من كبار المستدينين من أسواق رؤوس الأموال البريطانية في القرن التاسع عشر، وهذه الأمثلة تبرز أهميتها بإعتبار أن هذه البلدان كانت جميعها في وقت ما من المستعمرات، وقد ظلت لمدة طويلة مختصة في الإنتاج الأولي في إطار التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر.

وفي الإتجاه المعاكس، يجب ألا نستخف بأهمية العوامل الداخلية التي جعلت من اللجوء للإستدانة الخارجية سببا إضافيا في تقييد الإقتصاد وتوسيع تبعيته، فتجربة اليابان وأخرى عديدة، لبرهان أكيد على ضرورة حيافة حد أدنى من الأهلية التكنولوجية المحلية، لئلا تتحول الإستدانة الخارجية إلى محور مركزي للتبعية للخارج، وسوف نرى أن الإتجاهات

1- George Corne, op.Cit, p.57.

2- جورج فرم، مرجع سابق، ص.77.

الإجتماعية والإقتصادية للدول النامية في القرن العشرين، ليست إلا إستمرارا للإتجاهات المعهودة في القرن التاسع عشر، إذ أن الماضي يحتوي حتما على توضيح أفضل للحاضر، ولا مجال للعجب في أن يظل اللجوء للإستدانة الخارجية محورا أساسيا في تبعية كثير من البلدان للخارج.

## المبحث الثاني

### الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين

سنحاول من خلال هذا المبحث إستقراء تاريخ الديون الخارجية للفترة الممتدة بين قيام الحرب العالمية الأولى وإنفجار أزمة المديونية العالمية في الثمانينات، حيث ظهرت أنماط جديدة للمديونية الخارجية - في الفترة ما بين الحربين العالميتين - مصدرها القروض الحكومية الشائبة، وكذلك القروض التي تدفقت من المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والبنوك الإقليمية، وهي منظمات تسيطر عليها أساسا حكومات الدول الرأسمالية، وأصبح بالتالي تصدير رأس المال الحكومي يهدف إلى تأمين المصالح العامة السياسية، الإقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى تأمين المناخ المضمون للإستثمارات، وبعدها نتابع بالأرقام والتحليل تنامي ديون الدول النامية حتى إنفجار أزمة الديون الخارجية في الثمانينات.

**المطلب الأول: حركة الرساميل الدولية خلال الفترة (1914-**

**1945) (ما بين الحربين العالميتين).**

تميزت الفترة الممتدة بين بداية ونهاية الحرب العالمية الأولى بتراجع كبير في حركة الرساميل الدولية، ثم تجددت هذه الحركة في العشرينات، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم، وبالخصوص لكندا، أمريكا اللاتينية والكاريبية وأوروبا، حيث حصلت الأولى على ما نسبته 40% من إجمالي القروض الأمريكية، والثانية على ما نسبته 30% والثالثة على ما نسبته 20%<sup>(1)</sup>.

1 - J. C. Berthélemy, op.cit p.16.

وبالرجوع إلى تاريخ المديونية الخارجية، نجد أن البلدان النامية، التي كانت مقترضة هامة من الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، هي الهند ودول أمريكا اللاتينية، وبالأخص الأرجنتين والبرازيل، كما نجد أيضا بعض الدول التي تصنف الآن من بين الدول المتقدمة، وهي ألمانيا، كندا وأستراليا<sup>(1)</sup>. وتشير المصادر إلى أنه وفي عام 1929، قد تراجعت تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية بنسبة 38%، أما في عام 1930 فقد تراجعت بنسبة 72%<sup>(2)</sup>، ويرجع السبب في ذلك للظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، والتي كان من نتائجها حدوث تغيير كبير في القوى على المستوى الدولي وبروز الكتلتين، الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي (سابقا)، والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، وبسبب أزمة الكساد العالمية (1929 - 1933)، والتي كان من نتائجها تراجع مداخيل صادرات الدول النامية المدينة بنسبة تزيد عن 60%، بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات الدول الصناعية، وتزايد نزعة الحماية من قبل الدول المتقدمة، وإنهيار أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية<sup>(3)</sup>، هذه الأخيرة التي عمدت - في مرحلة أولى - لتجاوز أزمة السيولة، خاصة بمحاولة الحصول على إعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتأمين خدمة ديونها، وبسبب عدم حصولها على تلك الإعتمادات دخلت معظمها (أمريكا اللاتينية، معظم بلدان شرق أوروبا، تركيا والصين) في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام 1931، مما أدى بها إلى التوقف عن السداد،

1- Ibid, p.16.

2- Marc Raffinot, op.cit , p.27.

3 - تشير الدراسات إلى أنه خلال الفترة (1929 - 1933) ارتفع متوسط معدل التعريف الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية من 10 إلى 60%، وانخفضت أسعار الصوف والنحاس خلال نفس الفترة بنسبة 63 و65% على التوالي، أنظر في ذلك:

- Marc Raffinot, op.cit , p.27.

وحينها توقف تصدير الرساميل إلى البلدان المتوقفة عن الدفع، كما إلى البلدان التي إحتزمت التزاماتها على حد سواء.

ويعتبر المؤرخون أن أزمة ديون الثلاثينات هي الأهم في المرحلة المعاصرة، وهي تماثل إلى حد كبير أزمة الثمانينات من حيث طبيعتها وآثارها، وحتى الحلول المطروحة لمعالجتها، مع فارق هو أن تلك الحلول المطروحة لم تجد طريقها نحو التطبيق، بسبب غياب التنسيق وتوحيد السياسات بين الجهات المعنية آنذاك<sup>(1)</sup>.

ومن بين أهم الإقتراحات التي قدمت آنذاك لمعالجة أزمة الثلاثينات ما يلي<sup>(2)</sup>:

1. إقتراح هيوبرت هندرسون، ويكمن في تدخل بنك التسويات الدولية الذي أقيم عام 1930، في إطار خطة يانغ لتسوية مسألة التعويضات الألمانية، وكان هذا البنك قد أصدر قروضا ميسرة لمساعدة البلدان المدينة في التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها، فلعب بذلك دورا يماثل الدور الذي يلعبه حاليا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2. إقتراح (خطة) حاكم بنك إنجلترا، الذي يهدف إلى إنشاء وكالة متخصصة متعددة الأطراف، مهمتها تقديم قروضا ميسرة للبلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، هذه الوكالة هي شبيهة بصندوق النقد الدولي في الوقت الراهن الذي يقوم بتلك المهمة، من خلال إصداره لقروض ميسرة للسلطات العامة، من أجل توفير التمويل اللازم للبلدان المدينة غير القادرة على الحصول عليها من السوق المالية بصورة مباشرة، لكن بشروط يلتزم البلد المستفيد من تلك التسهيلات بتطبيقها، وهذا ما يسمى بسياسات التصحيح الهيكلي.

وإلى جانب هذه الصور الأولية للحلول المستتدة إلى إنشاء مؤسسات عامة متعددة الأطراف، قامت السوق نفسها بدورها في إمتصاص الأزمة، لا سيما بواسطة السوق الثانوية للسندات الصادرة من قبل البلدان المدينة، حيث إستطاعت بعض البلدان

1- J.C berthélemy, op.cit, p.15.

2- Ibid, p p.15.16.

المدينة - عام 1930 - شراء جزء من ديونها الخارجية بسعر أقل من قيمتها الأصلية، فعلى سبيل المثال إشترت البيرو ما نسبته 31% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، وإشترت كولومبيا ما نسبته 22% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، كما إشترت الشيلي ما نسبته 18% بسعر يعادل 50% من قيمتها الأصلية.

فعملية توظيف الرساميل خلال فترة الحربين العالميتين، كانت تتم على شكل سندات خزينة أمريكية، بريطانية وفرنسية، صادرة عن حكومات الدول النامية، وقد كان عائد هذه السندات عاليا، فعلى سبيل المثال كان عائد السندات الصادرة عن حكومة الأرجنتين يصل إلى ضعف عائد هذه السندات كان يختلف بحسب نوع العملة التي حررت بها والجهة التي تنسب إليها، فقد كانت السندات الأجنبية المحررة بالجنيه الإسترليني أعلى من عائد التوظيف في سندات بريطانية عامة، في حين نجد العكس بالنسبة للسندات المحررة بالدولار الأمريكي، كما أن هناك فرقا كبيرا من حيث عائد السندات الأمريكية والبريطانية.

والواقع أن تجربة أزمة الثلاثينات قد أدت إلى تعديل هام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تراجع التمويل من خلال إصدار سندات من قبل الدول النامية، لصالح التمويل من خلال الإستثمارات المباشرة والقروض العامة والخاصة.

**المطلب الثاني: وضعية ديون الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية**

**وإلى غاية سنة 1970**

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إستعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال فترة الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية عام 1955، كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، وقد كان ذلك على حساب تراجع تدفقات رؤوس الأموال

نحو الدول النامية، كما كانت القروض والمساعدات التي إستفادت منها الدول النامية من الهيئات الدولية، محدودة جدا مقارنة بتلك التي إستفادت منها أوروبا. إلا أنه وابتداءً من عام 1955، قد حدثت تحولات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للدول النامية تزايدا كبيرا، حيث إنتقلت من 8 مليار دولار عام 1955 إلى 66 مليار دولار عام 1970<sup>(1)</sup>، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثماني (08) مرات خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها<sup>(2)</sup>:

- أنه بنهاية إعادة إعمار دول أوروبا الغربية وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية بها، قد قامت الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة) بتحرير إستثماراتها الخاصة والعامة، وزيادة قروضها للدول النامية، وذلك رغبة منها في إستعادة مكانتها المفقودة على الساحة المالية الدولية؛
- تزايد عدد الدول النامية التي حصلت على إستقلالها السياسي، والتي تزايدت حاجتها بالتالي للقروض والمساعدات الدولية لتمويل جهود التنمية التي تقوم بها في جميع المجالات، حيث تعجز مدخراتها المحلية لوحدها على تمويلها؛
- التنافس القائم آنذاك بين المعسكرين، الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي (سابقا)، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل كل معسكر على كسب عدد أكبر من الدول النامية من خلال منح قروض ومساعدات مغرية؛

1 - كانت الديون الرسمية هي الغالبة في هيكل المديونية الخارجية للدول النامية آنذاك، حيث تصل نسبتها إلى 99%، أنظر في ذلك:

- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص.294.

2 - الهاشمي بوجمدار، أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003، ص.124.

- تزايد إهتمام المنظمات الدولية بظروف البلدان النامية، فزادت بالتالي من مساعداتها الإنمائية لها.

وبالرغم من أن مديونية البلدان النامية التي تشكلت خلال هذه الفترة، تتكون بالأساس من قروض ومساعدات عامة للتنمية، مُنحت بشروط ميسرة، حيث كان معدل الفائدة لا يتجاوز 2.75٪، مع مدة إستحقاق لا تقل عن 20 سنة<sup>(1)</sup>، إلا أن خدمات المديونية قد عرفت تزييدا ملحوظا، حيث إنتقلت من 0.77 مليار دولار عام 1957 إلى 6.1 مليار دولار مع بداية عام 1970<sup>(2)</sup>.

وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية المدينة، وأنشئء بالتالي نادي باريس (Club de Paris) عام 1956، لإعادة جدولة ديون الدول النامية، وقد كانت الأرجنتين أول من قام بإعادة جدولة ديونه الخارجية عدة مرات مع هذا النادي، ثم تلتها البرازيل، الشيلي، البيرو، تركيا، الهند، غانا وأندونيسيا، حيث كانت عمليات إعادة الجدولة من جانب نادي باريس وحتى عام 1969، تتعلق بمبالغ لا تتجاوز قيمتها 500 مليون دولار<sup>(3)</sup>.

وتأسيسا على كل ما سبق، يمكننا الإقرار أنه خلال هذه الفترة، قد تكونت أول حلقة لمشكل جدي لا زالت تعاني منه إلى غاية اليوم معظم الدول النامية، ألا وهو أزمة المديونية الخارجية، التي أصبحت تهدد ليس فقط إستقلالها الإقتصادي بل وحتى إستقلالها السياسي.

### المطلب الثالث: وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970 - 1981)

مع بداية عقد السبعينات تبلورت ملامح أزمة إقتصادية عالمية طويلة المدى، تتميز بسمات جديدة مثل إنهيار نظام النقد الدولي - وهذا من خلال

1- Marc Rafinot, op.cit, p.36 .

2- World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries** : 1970-1980, Washington, D.C, 1981, p.8 .

3- J.C.berthélemy, op.cit, p.18 .



إنهيار إتفاقية بريتون وودز، إثر القرار المنفرد الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وتمويم الدولار، دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي- وبالتالي إنتهاء عصر إنخفاض أسعار مواد الطاقة وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات الدولية النشطة، و بروز صراع واضح بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ودول غرب أوروبا).

وقد تولد المصدر الأول في عرض الرساميل، إثر الزيادة التي حصلت في أسعار النفط العالمية عام 1973، حيث تكونت لدى بعض الدول النامية النفطية فوائضا مالية معتبرة، عجزت إقتصادياتها عن إستيعابها، وإستطاع النظام المصرفي الدولي آنذاك عبر آلياته من إعادة تدويرها، ومع الركود الإقتصادي الذي ضرب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية بداية السبعينات، والذي كان من بين آثاره حدوث تراجع كبير في الإستثمار والنمو بتلك البلدان، فقد تولدت بأسواق رؤوس الأموال الدولية سيولة مفرطة، هذا وقد تزامن ذلك مع تزايد حاجة البلدان النامية لمزيد من الإقتراض الخارجي، بسبب تزايد عجز موازين مدفوعاتها (أنظر الجدول رقم 4)، الناجم أساسا عن تدهور شروط التبادل التجاري بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار صادراتها من المواد الأولية غير النفطية، نتيجة لتراجع الطلب العالمي عليها، جراء موجة الكساد التي إجتاحت البلدان الصناعية آنذاك، وبسبب الإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار وارداتها، إثر موجة التضخم التي ضربت البلدان الرأسمالية الصناعية آنذاك.

وعليه فإن عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية، قد إنتقل من 12.6 مليار دولار عام 1970، ليصل إلى 67.8 مليار دولار عام 1980، ثم يقفز إلى 105.6 مليار دولار عام 1981.

الجدول رقم (4): تطور عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية ووسائل تمويله خلال الفترة (1970- 1981).

الوحدة: مليار دولار

1981	1980	1973	1970	السنوات	البيان
					صافي ميزان السلع والخدمات*
78.6-	53.6-	6.8-	9.7-		صافي دخول عوامل الإنتاج
51.8-	39.3-	9.4-	5.5-		مدفوعات الفوائد على القروض متوسطة الأجل
41.2	32.9	5.1	2.6		عجز الحساب الجاري
105.6-	67.8-	9.1-	12.6-		وسائل التمويل منها : التحويلات الرسمية
12.2	11.6	4.8	2.4		قروض متوسطة الأجل منها :
71.8	58.4	16.3	8.2		- رسمية
21.8	21.6	5.9	3.6		- خاصة
50.0	36.8	10.4	4.6		الإستثمارات الأجنبية
14.9	10.6	4.4	2.3		صافي التغير في التحويلات
6.3	13.2-	10.8-	1.5-		

\* لا يشمل دخول الموامل.

المصدر : الهاشمي بوجمدار، مرجع سابق، ص.127.

وإزاء هذا النمو الكبير في عجز موازين مدفوعات البلدان النامية، لجأت هذه الأخيرة إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد ذلك العجز المتزايد، وهو ما بينه الجدول السابق، حيث يلاحظ أن القروض الخارجية على مختلف أنواعها ( قروض رسمية وقروض خاصة) قد ساهمت بنسبة كبيرة في سد عجز الحساب الجاري خلال هذه الفترة.

وقد وجدت البنوك التجارية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في توسيع إقراضها للبلدان النامية الخيار الملائم للتخلص من الأموال التي تراكمت لديها، حيث تم ذلك بشروط سهلة ودون ضوابط أو مراعاة لقواعد الإحتراس والضمانات التقليدية المصرفية، ودون أن تراعى قدرة هذه البلدان على السداد في المستقبل.

وبهذا، كانت الفترة (1970- 1981) بحق فترة التنامي القوي للديون الخارجية للبلدان النامية، والجدول التالي يعطينا صورة أوضح عن ذلك:

الجدول رقم (5): تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970- 1981).

الوحدة: مليار دولار

1981	1980	1978	1976	1974	1972	1970	البيان السنوات
							حجم الديون الخارجية منها:
592.5	423.3	3255	212.9	143.3	92.0	63.6	1- قروض عامة مضمونة:
498.7	304.7	261.1	167.1	111.0	72.8	52.6	- قروض ثنائية ميسرة
146.1	78.3	67.5	51.6	40.2	30.1	22.6	- قروض من مصادر رسمية
-	23.4	18.3	11.5	8.0	5.3	4.3	- قروض ممتدة الأطراف
113.2	51.8	36.4	23.4	15.7	10.8	8.0	- قروض خارجية مضمونة
239.4	187.3	138.9	80.5	47.2	26.6	17.7	2- ديون من مصادر خاصة غير مضمونة
93.8	82.5	64.4	35.7	32.2	19.3	11.0	

**Source:** - World Bank , World Debts tables, External Debt of Developing countries, Washington, D.C, 1986.

- World Bank, Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries: 1970-1980, Washington, D.C, 1982.

يلاحظ من الجدول السابق أن الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تزايدا قويا خلال الفترة (1970- 1981)، حيث إنتقلت من 63.5 مليار دولار عام 1970 إلى 592.5 مليار دولار عام 1981، مسجلة بذلك نموا قدره 23% في المتوسط سنويا، وقد كان هذا النمو أعلى بكثير من النمو الإقتصادي المسجل في مجموع البلدان النامية الذي لم يتجاوز 5.5% في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة<sup>(1)</sup>.

1 - راجع في ذلك: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، واشنطن، 1982.

كما يتضح من الجدول السابق، أن الديون العامة المضمونة من قبل الحكومات كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي هذه الديون، حيث تراوحت نسبتها ما بين 77 إلى 83٪ خلال نفس الفترة، كما كان متوسط معدل نموها السنوي يقدر بحوالي 22٪، حيث قفزت من 52.6 مليار دولار عام 1970 إلى 498.7 مليار دولار عام 1981، كما عرفت الديون الخاصة غير المضمونة هي الأخرى تزايدا كبيرا، حيث إنتقلت من 11 مليار دولار عام 1970 إلى 93.8 مليار دولار عام 1981، وهو ما يدل على أنها إزدادت بمعدل متوسط سنوي قدره 21٪ خلال نفس الفترة، كما إرتفع نصيبها النسبي من 17.3٪ عام 1970 إلى 19.5٪ عام 1981.

إن هذا التطور السريع الذي عرفته المديونية الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981) قد أدى إلى زيادة هشاشة وضعها الإقتصادي والمالي، فقد حدث تشوه كبير في هيكل أو بنية الديون الخارجية، لأن سهولة الحصول على القروض من المصادر الأجنبية قد شجع الدول النامية على زيادة إقتراضها من هذه المصادر، بالرغم من أن شروطها أصعب نسبيا من القروض العامة، سواء من حيث معدل الفائدة، مدة القرض، مدة السماح أو عنصر المنحة.

من هنا يتضح لنا مما سبق الظروف العالمية التي نشأت وتضخمت فيها أزمة الديون الخارجية للدول النامية حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين، ويتبين لنا من خلال ذلك أن الأزمة هيكلية، لأنها ذات علاقة وثيقة بطريقة أداء الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو موقف خطير معرض للإنفجار على نحو أشد فداحة مما حدث في فترة الكساد العظيم خلال الفترة (1929-1933)، لأن أسلوب التوازن الذي يقره رأس المال العالمي هو توازن هش، فليس من المعقول الإستمرار في تقديم الهجوم الكافية من القروض الجديدة، التي تمكّن البلدان النامية من تمويل أعباء خدمة ديونها الخارجية، وتموّل بها عجز موازين مدفوعاتها بشكل لا نهائي، لهذا لم يكن غريبا في السنوات الأخيرة أن يتزايد القلق والخوف والإضطراب بين صفوف الدائنين والمدينين على حد سواء مع إستمرار تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

## الفصل الثاني

### المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية

تعد مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الإقتصادية المعاصرة، لذا فقد حظيت بإهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن إهتمام المنظمات والهيئات الدولية بها، خاصة بعد إعلان العديد من الدول المدينة عدم إمكانيتها سداد ديونها بسبب عجزها.

وقد بدأت هذه المشكلة - كما تعرفنا على ذلك سابقا - منذ القدم، إلا أن خطرها بدأ في الإستفحال منذ الخمسينات، ومن ثم تفاقم في الستينات والسبعينات، إلى أن انفجرت الأزمة أوائل الثمانينات.

فقد لجأت الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي لتلبية متطلبات التنمية، وللتخلص من حالة التخلف الذي تعاني منه، ولتعزيز نموها ورفع مستوى معيشتها، لكن الذي حدث هو وقوعها في مشكلة إقتصادية أعمق عرقلت مسيرة التنمية، وزادت من عجز موازين مدفوعاتها، وأخيرا وقوعها في فخ المديونية الخارجية، التي عمقت بدورها أواصر التبعية للخارج، إذ لم تقتصر بوصفها مشكلة إقتصادية أو مالية فحسب، لكن ما فتئت أن تمس الخيارات الإجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك أن الديون تتعلق مباشرة بمدى إمكانية هذه الدول على النهوض بإقتصادياتها، وفي نفس الوقت، فهي تعكس نمط العلاقات الإقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة، ومن هنا يتجلى لنا الهدف الرئيسي من وراء هذا الفصل

في توضيح الأسباب والعوامل الدافعة لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية  
من خلال مبحثين أساسيين هما على التوالي:

المبحث الأول: الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية.

المبحث الثاني: تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول  
النامية.

## المبحث الأول

### الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية

إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ليست بالجديدة على الساحة الإقتصادية الدولية، فقد يعود أصلها إلى فكرة أثبتت الأيام صحتها، كونها بنيت على فرضية بعيدة عن الواقع، فحواها أنه بالإمكان رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الدول في الأجل القصير، وتمويل التنمية من خلال الإعتماد المتزايد على الموارد المقترضة من الخارج، دون أن يتبع هذا الإقتراض مشاكلًا في الأجل المتوسط والطويل.

وبناء على هذه الفكرة، قامت العديد من الدول التي تعاني من عجز في رؤوس أموالها بالإقتراض من الأسواق الدولية وحكومات الدول الصناعية، واستمرت بالإستيراد والإستثمار والإستهلاك بشكل يفوق ما تنتجه أو تصدره، مما أدى إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وبالتالي زيادة الإقتراض من الخارج لسد هذا العجز.

ومن هذا المنطلق، فإن تحليل مبررات لجوء الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي، يستوجب التعرض في بداية الأمر إلى طبيعة الخصائص والمشاكل الإقتصادية التي تعانيها تلك الدول، وهذا من أجل فهم الحاجات والأولويات الداخلية الدافعة للإستدانة الخارجية، والتي تسهم بصورة مباشرة في خلق الإختلالات الإقتصادية وتزايدها في هذه الدول، وذلك بالرغم من وجود قدر كبير من عدم التجانس بين مجموعات الدول النامية، من حيث هياكلها الإقتصادية ودرجة تعقدتها

وتشابكها، وكذا إختلاف الفلسفات الإقتصادية والعقائد الدينية والثقافية، ومستوى إنتاجية عنصر العمل ومستوى التنمية البشرية، حيث يمكن إيجاز البعض من تلك الخصائص فيما يلي<sup>(1)</sup>:

### المطلب الأول: تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية.

يرجع هذا التدهور إلى عوامل عديدة، من أهمها الإنخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة منها عنصر العمل، وهو ما يعزى إلى أن مدخلات عنصر العمل لا يواكبها -بدرجة مناسبة - مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس المال أو الخبرة الإدارية والتنظيمية...إلخ.

ويرتبط بذلك التدهور أيضا إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي -كما سنوضح لاحقا- ويضاف إلى ما سبق تخلف الفن التقني المستخدم في الإنتاج، وتواضع معدلات الإستثمارات الموجهة لهذا المجال، فضلا عن غياب فئة المنظمين القادرين على المبادرة، في ولوج مجالات النشاط الإقتصادي الجديدة لتطوير الفن الإنتاجي وتحديثه، كما يسهم إنخفاض المخصصات المالية الموجهة لعمليات الإحلال والصيانة والتجديد في تدهور الطاقة الإنتاجية القائمة.

### المطلب الثاني: إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية الرئيسية.

تتسم الهياكل الإقتصادية في أغلب الدول النامية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، و ذلك لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وهو ما تؤكدُه بيانات الجدول التالي:

1 - سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص. 24، 30.



الجدول رقم (6): تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة (1965 - 1987).

الوحدة: نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

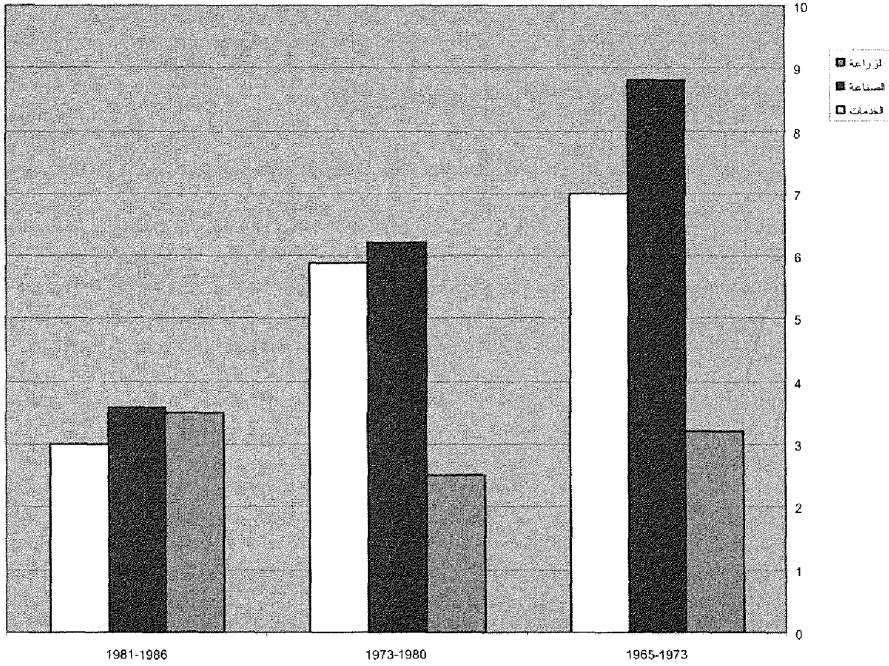
إنتاج قطاع الخدمات	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الزراعي	البيان السنوات
51	29	20	1965
44	32	24	1973
44	37	19	1980
45	35	20	1984
56	25	19	1987

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.25.

من بيانات الجدول السابق، يتضح أن نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي، قد تراوحت بين 19 و 24٪ خلال الفترة (1965 - 1987)، كما كانت النسب المناظرة في القطاع الصناعي 25 و 37٪، في حين تراوحت نسبة مساهمة إنتاج قطاع الخدمات بين 44 و 56٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر، أن إنحراف الهيكل الإقتصادي في غالبية الدول النامية، قد إرتبط بإنحراف هيكل تخصيص الإستثمارات بين القطاعات السلعية والخدمية، حيث لم تحض القطاعات السلعية بالإستثمارات الكافية لتجديد الطاقات الإنتاجية، بهدف رفع مستوى إنتاجيتها، علاوة على إستمرارية الحاجة للتوسع في الأصول الثابتة والتطوير الفني والتقني، وهو ما إنعكس على تدني معدلات نمو القطاعات السلعية (الزراعية والصناعية) مقارنة بالقطاعات الخدمية، الأمر الذي يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (1) : متوسط معدلات نمو القطاعات السلعية والخدمية في الفترة (1965 - 1986).



المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.26.

ولا يخف، أن انخفاض معدلات نمو القطاعات السلعية، فضلا عن انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، قد تمخض عنه نقص المعروض من المنتجات الأساسية (الغذائية والاستثمارية الوسيطة)، ومن ثم تزايد الاعتماد على واردات المدخلات الصناعية والزراعية من ناحية، وكذا الواردات من السلع الاستهلاكية والغذائية، وما يترتب على ذلك من ضغط على الميزان التجاري، وتزايد رصيد المديونية الخارجية من ناحية، وكذلك تسارع معدلات التضخم من ناحية أخرى.

### المطلب الثالث: تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان

يتجه مستوى المعيشة الحقيقي للإنخفاض في غالبية الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وينعكس تدهور معيشة السكان كما ونوعاً على عديد من المؤشرات، يتمثل أهمها في إنخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، إنتشار ظاهرة الفقر، علاوة على تدهور المستوى الصحي والتعليمي، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

**الجدول رقم (7):** تطور بعض المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة (حسب تقديرات سنة 1986).

الدول الصناعية المتقدمة	الدول النامية	الدولة	المؤشرات
12960	1045		متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً (دولار)
3.7	0.3		معدل النمو السنوي لدخل الفرد (%)
0.7 - 0.4	2.1		معدل نمو السكان سنوياً (%)
25	50		معدل الإمالة (%)
15 لكل ألف مولود	(69 - 124) لكل ألف مولود		معدل الوفيات
أقل من 20 في الألف	30 - 50 في الألف		معدل نمو المواليد
73 - 70 سنة	49 - 57 سنة		العمر المتوقع عند الميلاد
99 - 65	34		نسبة الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة (%)

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.28.

تعكس بيانات الجدول السابق، إنخفاض متوسط الدخل السنوي للفرد، ومعدلات نموه في معظم الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فقد قدرت نسبة دخل الفرد في تلك الدول إلى نظيره في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي 1/12، وهو ما يؤكد إتساع الفجوة الداخلية القائمة وإستمرارها فيما بين المجموعتين من الدول.

وإلى جانب ما سبق، سجل مستوى الخدمات التعليمية والصحية تدهورا ملموسا، إنعكس في انخفاض العمر المتوقع للفرد في الدول النامية (49- 57 سنة) مقارنة بالدول المتقدمة (70- 73 سنة)، ضف إلى ذلك إرتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال إلى حوالي (69- 124 في الألف)، في حين يصل هذا المعدل إلى حوالي (15 لكل ألف مولود) في الدول المتقدمة، كما تؤكد الإحصائيات أن أكثر من بليون نسمة من سكان الدول النامية لا يحصلون على السرعات الحرارية اللازمة، وتبلغ نسبة الأطفال منهم حوالي 30%، بالرغم من أن احتياجات هؤلاء الأفراد من تلك السرعات تقدر بأقل من 2% من الإنتاج العالمي للحبوب، هذا بالإضافة إلى تلوث مياه الشرب، والتي تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى وفاة أكثر من 35% من الأطفال في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وعلاوة على ذلك، فإن معظم الخدمات والتسهيلات الطبية في الدول النامية غالبا ما تتركز في المناطق الحضرية التي يعيش بها حوالي 25% فقط من إجمالي عدد السكان، مما يعكس مدى انخفاض الرعاية الصحية للغالبية العظمى منهم في تلك الدول.

وفيما يتعلق بتدهور المستوى العام للتعليم، فبالرغم من أن نفقات التعليم في مراحلها الأولى تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة في تلك الدول، إلا أن نسبة الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة ظلت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة، إذ بلغت تلك النسبة 34% في الدول النامية، مقارنة بنسبة (65- 99%) في الدول المتقدمة، ضف إلى ذلك انخفاض كفاءة السياسات التعليمية في الدول النامية، وإبتعادها عن متطلبات التنمية الحقيقية الشاملة.

ويعزى تدهور مستوى الخدمات التعليمية والصحية في تلك الدول إلى انخفاض نسبة الإنفاق العام الجاري والإستثماري الموجه لتلك القطاعات، إذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض متوسط نسبة الإنفاق العام على التعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق العام من 15% و5.2% عام 1975 إلى 11.4% و4.4% عام 1986 على الترتيب.

كما إنخفض متوسط نسبة الإنفاق العام على خدمات الإسكان والضمان الإجتماعي من 18.8 إلى 12% فيما بين عامي 1972 و1986.

## المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية المتبعة<sup>(1)</sup>

قامت كثير من البلدان النامية المدينة، منذ حصولها على الإستقلال السياسي بتبني إستراتيجية للتنمية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها بأسرع ما يمكن، وقد تم ذلك تحت تأثير نظريات التنمية ونماذج النمو الإقتصادي التي ظهرت في الخمسينيات والستينات من القرن العشرين\*، حيث نظرت إلى مشكلة التخلف، على أنها مشكلة نقص في الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل التنمية، وأن التغلب على حالة التخلف يبقى في النهاية مرهونا بارتفاع معدل تراكم رأس المال، إذ كلما كان هذا المعدل مرتفعا، كلما أمكن ذلك من تحقيق معدلات نمو أكبر في الدخل، وكانت فرص النجاح أكبر في تحقيق التنمية وتجاوز مرحلة التخلف.

وقد أدت هذه النظرة بالمسؤولين عن إدارة الإقتصاد الوطني في كثير من البلدان النامية إلى وضع خطط تنمية طموحة، لم تكن في الحقيقة سوى خطط للإستثمار، تضمنت إقامة مشاريع إستثمارية ضخمة عجزت مدخراتها المحلية عن تمويلها، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد المحلية بها، وهي الفجوة القائمة ما بين الإستثمارات المطلوب تنفيذها والمدخرات المحلية، وقد وجدت البلدان النامية في الإقتراض الخارجي الوسيلة السهلة لسد تلك الفجوة، خاصة وأن الظروف التي سادت سوق الإقراض الدولي خلال السبعينات، من وجود فائض كبير في الأموال المعدة للإقراض والإنخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض، قد أغرت المسؤولين عن إدارة الإقتصاد الوطني بالبلدان النامية آنذاك، على طلب المزيد من

\* من بين هذه النظريات: نظرية الدفعة القوية (Big push) لروزيشتين رودان، ونظرية الحد الأدنى للجهد الترموي (minimum Effort) لهاري بنشتين، ونظرية نقطة الإنطلاق (Take off) لروستو، وهناك العديد من نماذج النمو الإقتصادي أشهرها نموذج هارود - دومار الذي يعتبر أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد (y)، ما هو إلا ناتج قسمة معدل التراكم (C) على معامل رأس المال للدخل (k) مطروحا منه معدل نمو السكان (p)، وهذا كالتالي:  $Y = C/K - p$ .

1- الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 156. 167.

القروض الخارجية لتحقيق معدلات التراكم المطلوبة، وهكذا فقد أدت تلك النظرة الخاطئة، التي أولت إهتماما كبيرا لمعدلات التراكم<sup>(1)</sup>، وأهملت دور العوامل الأخرى من إقتصادية، إجتماعية وسياسية، في تعثر عملية التنمية في معظم البلدان النامية، الأمر الذي زاد من تفاقم مديونيتها الخارجية.

ولا ينكر أحد ما لإقتراض الخارجي من أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية، خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية بها، إذ أن تحقيق معدلات نمو مستهدفة يتطلب تدير قدر كاف من الموارد المالية الأجنبية، إذا أراد البلد المعني تحقيق ذلك، إلا أن الخطأ الذي وقعت فيه كثير من البلدان النامية عند إستعانته بالإقتراض الخارجي، هو أنها إعتبرته بديلا عن الإدخار المحلي بها، وليس عنصرا مكملا له، ووقوعها في وهم إمكانية الإستمرار في الإعتماد على الإقتراض الخارجي، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وزيادة الإستهلاك الجاري، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق صعوبات في السداد، في الأجل المتوسط والطويل، وهذا ما لم يحدث في معظم البلدان المدينة التي إستمرت حاجتها للإقتراض الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، إلى أن أصبح رأس المال الخارجي يمثل نسباً هامة في إجمالي إستثماراتها.

### المطلب الخامس: فشل تجارب التصنيع

يعتبر الفشل الذي منيت به تجارب التصنيع في البلدان النامية، أحد العوامل البارزة في تفاقم مديونيتها الخارجية، فعلى الرغم من جهود التنمية والتصنيع التي عرفتها هذه البلدان، لمدة طويلة زادت عن أربع عقود، إلا أنها لم تتخط بعد مرحلة التخلف والتبعية التي تعيشها، ولم تنهياً لها بالتالي الشروط الملائمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستقلة.

1 - انظر تعليق الدكتور محبوب الحق حول الدور المبالغ فيه لتراكم رأس المال في البلدان النامية في كتابه: ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فواد بليغ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977، ص.43.

فأنماط التصنيع في الكثير من البلدان المدينة، إتجهت إلى التركيز على الصناعات التي توفر السلع الإستهلاكية ومنها الكمالية، وذلك للرفع من مستوى معيشة شعوبها، حيث إعتقد الكثير من المسؤولين بهذه البلدان، أنه كلما كانت المستويات الإستهلاكية مرتفعة ومتقاربة مع مثيلتها بالبلدان المتقدمة، كلما دل ذلك على نجاح عملية التنمية والتصنيع بها، وقد ترتب عن هذا الإعتقاد الخاطئ تزايداً مفرطاً في واردات البلدان النامية من السلع الإستهلاكية، مما تسبب في تزايد عجز موازين مدفوعاتها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية، بل أن بعض هذه الدول قد ذهب إلى أبعد من ذلك، حين قام بإنتهاج ما يسمى بسياسة الإفتتاح الإقتصادي، التي أدت إلى تدمير جانب كبير من الصناعات الناشئة بهذه البلدان، بسبب المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل السلع الأجنبية.

إن إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات، والتي طبقتها الكثير من البلدان النامية قد ساهمت بدورها في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، بسبب الفضل الذي عرفته في معظم هذه البلدان، ولا يتسع المقام هنا لتقييم إستراتيجية إحلال الواردات بالبلدان النامية، لأن ذلك ليس من صميم بحثنا هذا، لكن ما نود الإشارة إليه هو أنه بالرغم من ميزات إستراتيجية إحلال الواردات، بما تؤدي إليه من تقليل هذه الأخيرة، من خلال إقامة صناعات محلية تنتج سلعا بديلة للسلع المستوردة، وإمكانية تصدير الفائض من تلك السلع إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تحسن مستمر في وضع ميزان المدفوعات، إلا أن التطبيق العملي لتلك الإستراتيجية في البلدان النامية قد أعطى نتائجاً عكسية، فبدلاً من أن تكون تلك الصناعات عاملاً مساعداً على تحسين وضع ميزان المدفوعات، فقد شكلت عامل ضغط عليه، وبصورة مستمرة، ذلك أن قيام الصناعات وتشغيل الجهاز الإنتاجي بها، إنما يتوقف على زيادة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة وقطع الغيار وغيرها، وهو ما يتطلب رصد مبالغ مالية ضخمة بالعملات الصعبة لتمويل تلك الواردات من خلال اللجوء المكثف للإقتراض الخارجي، هذا إلى جانب أن منتجات الصناعات المقامة في هذه البلدان لم تقدر على المنافسة في السوق العالمي، بسبب إرتفاع

تكاليف إنتاجها، وهو ما يفسر ضعف الطلب الخارجي عليها، وكانت النتيجة النهائية لتلك السياسة، أن عرفت المديونية الخارجية وخدماتها لتلك البلدان دفعا قويا، إلى أن بلغت مستويات خطيرة جعلتها غير قادرة على سدادها.

أما ما يتعلق بنمط التصنيع القائم على الصناعات التصديرية، والذي يعتمد على العمالة الرخيصة، وبتشجيع من الشركات المتعددة الجنسية، فعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققه هذا النمط من التصنيع في الدول الآسيوية بالخصوص (كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان، هونغ كونغ... إلخ) وذلك في السنوات الماضية، إلا أنه أصبح يواجه تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، بسبب الحماية الجمركية الشديدة، التي تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة، ولا يخف أن قيام مثل هذه الصناعات في الدول النامية، قد ساهم في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أن عملية تمويلها قد تمت من خلال عقد قروض خارجية، مما جعل بعض البلدان النامية التي تبنت هذا النمط من التصنيع تعيش في السنوات الأخيرة أوضاعا مالية صعبة (كوريا الجنوبية، أندونيسيا، ماليزيا... إلخ)، وهو ما أجبرها على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقبولها تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المفروضة عليها.

وعموما، يمكننا القول أن معظم المشاريع الصناعية الضخمة التي تم إقامتها في البلدان النامية، لم تحقق النتائج المستهدفة، وذلك بسبب سوء تسييرها، كما أن بعضها لم يعرف دراسة جيدة للجدوى الإقتصادية لها، الأمر الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من القروض التي مولت هذه المشاريع.

### المطلب السادس: سوء تسيير المديونية الخارجية

من بين الأسباب التي أدت لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية، هو سوء إستخدامها لجانب كبير من القروض الخارجية، حيث تم توجيهها إلى مجالات غير منتجة، بدلا من توجيهها إلى أنشطة إستثمارية قادرة على رفع



الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التصدير وزيادة إيراداته من العملات الصعبة، ومن ثم زيادة قدرة البلد على تسديد خدمات ديونه الخارجية<sup>(1)</sup>.

وتشير بعض الدراسات إلى أن البلدان المدينة، قد وجهت مبالغا هامة من القروض التي حصلت عليها للإئفناق العسكري، فعلى سبيل المثال قدرت المبالغ التي خصصتها دول إفريقيا وجنوب الصحراء من القروض الخارجية للنفقات العسكرية بأكثر من (04) مرات ما تم توجيهه للصحة في هذه الدول.

كما يتجلى سوء تسيير المديونية الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية، في أنها لجأت إلى إستخدام معظم القروض قصيرة الأجل التي حصلت عليها - والتي تتميز بإرتفاع تكاليفها، مثل قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين- في تمويل مشروعات إستثمارية تعطي مردودا على المدى الطويل، وهو ما عرّض قدرة تلك البلدان على سداد ديونها الخارجية إلى التدهور بإستمرار.

كما أن هناك جانبا كبيرا من المشروعات الإستثمارية التي تم إقامتها في عدد من البلدان النامية المدينة، والتي تم تمويلها بقروض خارجية، لم يتم تقييمها وفقا للقواعد العملية المتعلقة بدراسة الجدوى الإقتصادية لتحديد مقدار العائد والتكلفة قبل تنفيذها، وكان من شأن ذلك أن تم تنفيذ عدد من المشروعات الإستثمارية التي كانت التكلفة بها تفوق مقدار العائد منها، في حين أن المنطق الإقتصادي يقتضي تنفيذ مشروعات تعطي مردودا يكفي لتغطية خدمات القروض التي مولت بها<sup>(2)</sup>.

وفي ظل غياب هذه القواعد الأساسية في تسيير المديونية الخارجية، عرفت هذه الأخيرة تزيادا قويا، مما جعلها تدخل مرحلة إنفجار الأزمة، ولعل الظروف المشجعة التي أحاطت بعمليات الإقراض الخارجي في فترة

1- Pascal Arnoud , la dette du tiers monde, édition le decouverte, paris, 1988, p.35  
2- Ibid, p.35.

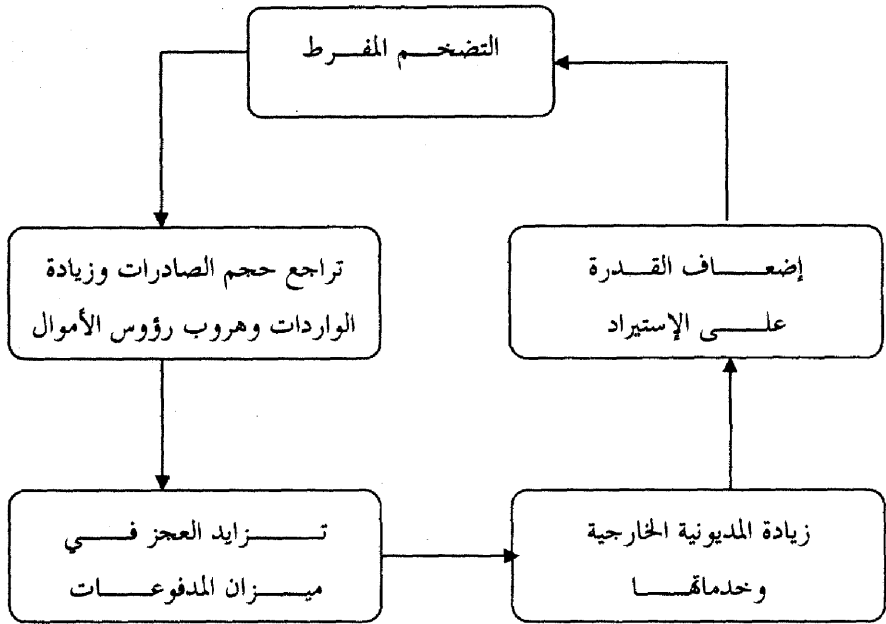
السبعينيات بالخصوص، هي التي دفعت بالكثير من البلدان النامية إلى زيادة إقتراضها الخارجي دون ضوابط ولا مراعاة لتلك القواعد الأساسية في تسيير المديونية الخارجية، فالبنوك التجارية كان كل ما يهمها، إقتراض المبالغ المالية الضخمة التي تراكمت لديها جراء عملية تدوير الفوائض المالية النفطية، وبأسعار فائدة مناسبة، تحقق لها أرباحا خيالية، خاصة في ظل الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة، والذي نجم عنه بقاء أحجام كبيرة من رؤوس الأموال راكدة، لم تجد سبيلها للإستثمار هناك.

#### المطلب السابع: التضخم الحاد

يعتبر التضخم الحاد الذي تعيشه إقتصاديات كثير من البلدان النامية، أحد العوامل البارزة في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أنه يعني إرتفاعا كبيرا في المستوى العام للأسعار المحلية، ومن ثم فإن هذه الأخيرة تصبح غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق العالمي، مما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وهو ما يعني في النهاية حدوث عجز في الميزان التجاري.

كما أنه وفي ظل التضخم الحاد، وبسبب زيادة الطلب المحلي على الواردات، فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف ينخفض، فيزداد هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وعزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الإستثمار في الداخل، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، يتم تمويله من خلال زيادة الإقتراض الخارجي، وهو ما يعني زيادة المديونية الخارجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة التضخم، أي أنه توجد علاقة جدلية بين التضخم وزيادة المديونية الخارجية، فكلاهما يعمل على زيادة الآخر، الأمر الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2) : العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية.



المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.162.

فهذا الشكل يوضح أن إرتفاع معدلات التضخم بالبلدان النامية المدينة، والذي يرجع سببه إلى وجود إختلالات هيكلية، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الصادرات وزيادة الواردات، وهروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وذلك بفعل تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وإنخفاض قوتها الشرائية، وهو ما يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، مما يضطر هذه البلدان إلى زيادة إقتراضها من الخارج لتغطية ذلك العجز، وهو ما يعني زيادة مديونيتها الخارجية وخدماتها، وبالتالي زيادة مقدار ما تمتصه تلك الخدمات من حصيللة الصادرات، مما يؤثر سلبا على القدرة الإستيرادية للبلد، فيقل عرض السلع المستوردة في السوق المحلية، سواءا كانت سلعا إستهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، وهو ما يؤدي في النهاية لإرتفاع أسعارها،

الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة حدة التضخم المحلي، وهكذا...

### المطلب الثامن: فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية

يعتبر فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية، من بين العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في عدد من البلدان النامية المدينة، إذ أن معظم السياسات التي إتبعتها بعض هذه البلدان، فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، لم تؤد إلى تقليص العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها، بل شكلت إحدى العوامل الهامة في تزايد ذلك العجز.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، قد ساهمت كلها في إستنزاف جانب كبير من العملات الصعبة، وإستخدامه في مجالات لا تحقق النمو الإقتصادي لتلك البلدان، حيث عمل القطاع الخاص في غياب رقابة الدولة، على إستيراد السلع التي تحقق الربح السريع وهي السلع الإستهلاكية الكمالية، التي تعتبر أقل نفعاً للإقتصاد الوطني، وقد كان لذلك أثراً على تقليص المدخرات المحلية، وتزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كما أن معظم البلدان النامية، لم تول أهمية كبيرة لتطوير قطاع الصادرات، ولم تكن لديها سياسات جادة تهدف إلى ترقيتها وتشجيعها، الأمر الذي أدى إلى ضعف حصيلة العملات الأجنبية المتأتية منها، وتراجع نسبة تغطيتها للواردات، في حين عرفت هذه الأخيرة نمواً كبيراً فاق بكثير نمو الصادرات، وهو ما أدى إلى إتساع فجوة التجارة الخارجية، تلك الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات، والتي يتم تغطيتها وبإستمرار من خلال اللجوء للإقتراض الخارجي.

## المطلب التاسع: زيادة الإنفاق العسكري<sup>(1)</sup>

تشير الإحصائيات إلى أن هناك علاقة مباشرة بين حجم الإنفاق العسكري (الإنفاق على التسلح) وزيادة حجم المديونية الخارجية، إذ أن هناك إتفاقا بل إجماعا بين الخبراء المتخصصين في تجارة السلاح على أن هناك علاقة تصاعدية بين حجم تجارة السلاح وحجم المديونية، إلا أن البيانات الإحصائية تتحاشى تماما الإشارة إلى الديون العسكرية، بالرغم من أنها تحتل أهمية خاصة وبأحجام كبيرة في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، خاصة تلك الدول التي تتواجد فيها بؤرا ساخنة للصراع المسلح كالشرق الأوسط، آسيا وأمريكا اللاتينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا تنفق الدول النامية كل هذه الأموال على نفقات التسليح؟

يذكر القائمون على الأمور أن الإنفاق على التسليح يتم بهدف "حماية الأمن القومي للدول" ولكن هذه الدعوى حق يراد به باطل، لأن الإنفاق على التسليح يرجع لسببين رئيسيين هما:

- 1- ترويج تجارة السلاح من جانب المصنعين، وذلك عن طريق خلق النزاعات الإقليمية، وخير مثال على ذلك خلق النزاعات في منطقة الخليج العربي، أين نشبت الحرب العراقية الإيرانية وكذا حرب الخليج الثانية عندما إجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في أوت 1990، ضف إلى ذلك خلق النزاع دائما بين الهند وباكستان في شبه القارة الهندية.
- 2- إن أنظمة الحكم في الدول النامية لا تقوم على أسس سليمة في الغالب، ولذا تعتمد على القوات المسلحة في تثبيت أركان دعائمها في الحكم، ومن ثم فإن نفقات التسليح تكون دائما في صالح إستمرار توليها مقاليد الأمور في تلك الدول.

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، إدارة الدين العام الخارجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص.ص. 91. 93.

مع الملاحظة أننا لا ندعو إلى عدم التسلح، لأنه يعتبر قوة لقمع أطماع الأعداء، وهذا عملاً بقوله تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » الآية 60 من سورة الأنفال. ولكننا نقول أن التسلح ينبغي أن يكون في الأغراض الضرورية وليس شراء ما لا ينفع.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، وقعت الدول النامية في دائرة التسلح من خلال وسيلتين:

- تنشيط الصراعات العربية - العربية، والصراعات العربية مع دول الجوار، والتي لا تحتاج إلى جهد لتحريكها ووضع ثمرات الفرقة بين الدول؛
- وضع السلاح الأمريكي في موقع الأفضلية، وهذا ليس لوجودته المطلقة على كل أنواع العتاد الحربية الأخرى، ولكن لإرتفاع معدلات العمولة التي تدفع عن هذه الصفقات.

وتبعاً لذلك يذكر الإقتصاديون، أن القروض المخصصة للإنفاق العسكري تعتبر عاملاً أساسياً في زيادة حجم ديون الدول النامية، هذا ومن المعلوم أن الكونجرس الأمريكي قد أصدر قراراً بإلغاء الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر، نظراً للدور الذي لعبته في حرب الخليج الثانية، وهكذا يتضح أن الإنفاق العسكري وإن كانت لا تشمل الإحصائيات، يعد من الأسباب الهامة لزيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية.

### المطلب العاشر: ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج<sup>(1)</sup>

لقد كان لظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، في العديد من البلدان النامية أثراً كبيراً على تزايد مديونيتها الخارجية، وإضعاف قدرتها على

1 - تفرق هنا بين مصطلح هروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج، فالأول يعني خروج رؤوس الأموال الخاصة من بلد إلى بلد آخر باحثة عن مناخ استثماري ملائم، وهذا الخروج لا تحضره قوانين الدولة، أما الثاني فيعني خروج رؤوس الأموال من بلد وإستثمارها أو توظيفها في بلدان أخرى، بالرغم من أن قوانين البلد المعني لا تسمح بذلك، وللمزيد من الإطلاع حول هذه النقطة راجع:

- زكي رمزي، "الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومانسية"، ورقة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، ندوة الأرصدة العربية والمديونية الخارجية، عمان، 1987، ص.196.

- زكي رمزي، "فكر الأزمة"، دراسة في أزمة الإقتصاد الرأسمالي والفكر الشموي العربي، مكتبة مديولي، القاهرة، 1987، ص.187.

سداد أعبائها، ذلك أن هجرة رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى بلدان أخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص حجم مدخراتها المحلية، وهو ما يعني في النهاية توسيع الفجوة القائمة بين المدخرات وحجم الإستثمارات المطلوب تنفيذها، بما يضطر معه البلد إلى الإستعانة بالقروض الخارجية لسد تلك الفجوة، تلك القروض التي ربما يعود جزء كبير منها إلى مواطني ذلك البلد، والتي قاموا بإيداعها لدى البنوك الأجنبية الدائنة.

ولعل عدم ملائمة مناخ الإستثمار في الدول النامية، وغياب السياسات المشجعة له (كإنخفاض معدل الفائدة، إرتفاع معدلات الضرائب، ووجود ضمانات غير كافية للإستثمار الخاص... إلخ) تعتبر من الأسباب البارزة لهجرة رؤوس الأموال نحو الخارج.

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا إحصائيات حديثة عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، إلا أن الأرقام التي يتضمنها الجدول أدناه، يمكن أن تعطينا صورة واضحة عن مدى خطورة هذه الظاهرة في عينة مختارة من البلدان النامية المدينة، وذلك خلال الفترة (1977 - 1990).

الجدول رقم (8): حجم رؤوس الأموال الهاربة نحو الخارج خلال الفترة (1977 - 1990).

الوحدة: مليار دولار

البلدان السنوات	الأرجنتين	المكسيك	فنزويلا	البرازيل	الفلبين	كوريا الجنوبية
1977	0.46	3.6	1.2	3.24	0.84	0.56
1978	1.81	0.87	0.7	1.27	0.43	0.81
1979	1.68	1.27	2.56	0.75	0.36	0.16
1980	3.96	5.23	5.41	1.73	0.4	0.36
1981	6.16	7.57	5.82	0.51	1.53	0.08
1982	7.49	6.7	4.65	1.83	0.61	1.09
1983	2.0	9.2	3.11	0.81	0.75	0.09
1984	3.0	4.25	4.01	3.36	1.03	0.6

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

0.7	0.87	2.74	4.27	5.3	3.31	*1986
0.52	1.2	3.84	3.83	5.21	3.92	*1988
0.73	1.77	3.08	4.35	3.87	4.72	*1989
0.68	1.3	3.1	3.76	4.76	4.1	*1990
6.38	8.58	26.26	43.41	58.1	42.61	المجموع

**source :** Hossein Askari, **Innovation financière et dette du tiers monde**, OCDE, paris,1991, p.39 .

(\*) مأخوذة من: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، الطبعة العربية، 1995.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية، قد تنامت بصورة كبيرة، هذا في الوقت الذي بدت فيه حاجات هذه البلدان إلى الإقتراض الخارجي، من أجل مواجهة متطلبات خدمات ديونها الخارجية وتمويل التنمية بها، وتعتبر المكسيك من البلدان النامية التي شهدت فيها ظاهرة هروب رؤوس الأموال أحجاما كبيرة، حيث بلغت خلال الفترة (1977- 1990) حوالي 58 مليار دولار، تليها فنزويلا بـ 43.4 مليار دولار ثم الأرجنتين بـ 42.6 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة تعكس مدى الخسارة الجسيمة التي لحقت بإقتصاديات هذه البلدان.

أما بخصوص ظاهرة تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، فقد كان لها هي الأخرى أثرا بارزا على تزايد المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية، ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة وتزايد خطورتها في عدد كبير من البلدان النامية، بدأت بعض الأوساط المالية الدولية، تهتم بها وتعطي بعض الحقائق عنها، ففي سنة 1995، نشر البنك الدولي أرقاما عن الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية، فكانت حسبما يوضحه الجدول التالي:



**الجدول رقم (9):** حجم الأموال المهرية للخارج في عدد من البلدان النامية ونسبتها إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل خلال الفترة (1979 - 1994).

البلد	مقدار الأموال المهرية (مليار دولار)	نسبة الأموال المهرية إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل (%)
فنزويلا	61.4	136.4
الأرجنتين	52.2	66.1
المكسيك	67.3	48.7
أورغواي	2.6	29.2
البرتغال	5.8	21.8
البرازيل	10.5	10.3
تركيا	2.1	7.2
كوريا الجنوبية	2.7	5.8

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1995، ص.12.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا مدى خطورة ظاهرة تهريب الأموال للخارج في هذه البلدان النامية، إذ أنه وفي الوقت الذي تعاني فيه من نقص كبير في الأموال اللازمة للنهوض بإقتصادياتها، ومواجهة أعباء ديونها الخارجية، نجد أن هناك جانبا هاما من أموالها بالعملة الصعبة، يهرب نحو الخارج من قبل أشخاص معينين، لتوظيفها أو استثمارها هناك لحسابهم الخاص.

ولعل الحقائق التي تم الكشف عنها مؤخرا حول الأموال التي هربها الرئيس الزائيري السابق موبوتو، والمقدرة بـ7 مليار دولار، لخير دليل على مدى خطورة هذه الظاهرة، ومدى الإبتزاز الذي تتعرض له شعوب الدول النامية من قبل مسؤوليها، ومدى مساهمة ذلك الإبتزاز في تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية.

وتشير بعض الدراسات، أن الأموال المهرية من البلدان النامية، قد بلغت عام 1989 نسبة 75% من حجم مديونيتها الخارجية، أي بحدود 340 مليار دولار، وفي

بلدان أخرى، كساحل العاج والزائير فاقت الأموال المهربة منها حجم مديونيتها الخارجية<sup>(1)</sup>.

وفي دراسة أعدتها الإقتصادية الألمانية سوزان إرب (Susanne Erbe) تبين أن نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي المديونية الخارجية لمصر، الأردن وسوريا، تفوق 20٪، وذلك خلال الفترة (1976-1992)<sup>(2)</sup>.

وفي دراسة أخرى أعدها الإقتصادي السوداني "علي عبد القادر علي"، تبين أن الأموال التي تم تهريبها من السودان خلال الفترة (1978-1985)، تقدر بـ 29 مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 19 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 60٪ من الناتج الداخلي الخام للسودان عامي 1985-1986<sup>(3)</sup>.

أما بخصوص أسباب ظاهرة التهريب فهي متعددة، لعل أبرزها تفشي ظاهرة الفساد، الأمر الذي سمح لكثير من المسؤولين بالإستيلاء على جانب هام من ثروات بلدانهم عبر قنوات مختلفة، وتهريبها للخارج، وهذا عن طريق:

- الرشاوي التي يتقاضاها المسؤولون بإبرام عقود تتعلق بمختلف الصفقات الدولية، والتي تسمى أحيانا هدايا أو عمولات، وتتم عادة بتحويلها إلى حسابات أصحابها لدى البنوك بالدول المتقدمة؛
- تخفيض قيمة فواتير الصادرات، والمغالاة في قيمة فواتير الواردات؛
- تمويل صفقات دولية وهمية؛
- الإستيلاء على جانب من القروض الخارجية المعقودة.

1 - علي عبد القادر علي، "حول سياسة التصحيح وهروب رأس المال"، ورقة قدمت في ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 20-26 أبريل 1989.

2- Susanne Erbe, *The Fight of capital from developing countries*, review of international trade and development, November-December, 1995, p.2.

3 - علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص.11.

## المطلب الحادي عشر: عدم التعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل<sup>(1)</sup>

إن الدول النامية لا تتعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل التي تواجهها، مما دفعها للإقتراض، حيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها معه تسديد ديونها، فعدم تصنيف القروض بأنها مصدرا للمشاكل أو مشكلة بحد ذاتها، هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الإقتراض، مما أوقع الدول النامية في مشاكل إقتصادية، سياسية وإجتماعية خطيرة.

وفي ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية، تفاقمت ديونها الخارجية، التي إقترنت بالفساد الإداري لأجهزتها، حيث كانت جل القروض تعقد دون مبررات حقيقية، فضلا عن أنها تستخدم لإستيراد سلع إستهلاكية، لا تولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد، وفي حالة الشروع في بناء مشاريع إنتاجية، تبرز مشاكل من نوع آخر، فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون أكبر من عوائد هذه المشاريع، ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة، وبذلك تصبح للإقتراض الخارجي آثارا مدمرة على الإقتصاد القومي مستقبلا.

وتبعا لكل ما سبق ذكره من مجمل الخصائص الإقتصادية والإجتماعية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، يمكننا أن نضيف أن طبيعة التشكيلات الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية كأطراف متخلفة تابعة ومتوضعة على النطاق العالمي، وكذا طبيعة المؤسسات والأوساط الحاكمة المسيطرة على هذه البلدان، وسياساتها وتوجهاتها الإقتصادية والإنمائية وعلاقتها بالداخل والخارج وتعاظم إنفاقها الحكومي غير المنتج، يقودنا إلى الإعتراف بأن مسؤولية الأزمة الراهنة للمديونية الخارجية للبلدان النامية، تقع على عاتق الدائنين المستغلين تاريخيا لشعوب وخيرات البلدان النامية أولا، كما تقع كذلك على عاتق

1 - طلال محمد بطاينة، "المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000، صص.105. 108.

المدنيين خاصة الأوساط البيروقراطية الحكومية والطبقات غير المنتجة، وإذ لا يفوتنا في هذا الصدد، الإشارة إلى أهمية التأثير المتبادل للعوامل الخارجية والداخلية المسببة لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مع أهمية وموضوعية التأكيد على الحقيقة المرة القائلة بأنه وبالرغم من أهمية العوامل الخارجية، وضرورة التصدي لها، إلا أن العوامل الداخلية قد هيأت المناخ المناسب لضعف العوامل الخارجية، وسهلت بالتالي مهمتها في إلحاق الضرر بالموارد البشرية والمالية للدول النامية، وهو ما سيتم تناوله من خلال المبحث التالي.

## المبحث الثاني

### تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية

نحن وإن كنا لا نهمل أو نقلل من دور الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية، في تكريس أزمة المديونية الخارجية لها، إلا أننا وكما يشاركنا في ذلك العديد من الخبراء والإقتصاديين، نرى أن ثمة عوامل هامة وذات درجة عالية في التأثير على هذه الأزمة، وهي عوامل لا تستطيع تلك البلدان أن تؤثر فيها، لأنها خارجة عن نطاقها ومسؤوليتها، ورغم إعتراف الكثيرين بخطورتها في تأزم مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، إلا أن المؤسسات المالية تتجاهلها تماما ولا تأخذها بعين الإعتبار، في شروطها المملأة على هذه البلاد، عند عقد إتفاقيات الدعم أو المساندة لها. ومهما يكن من أمر، فإن وقائع التاريخ المعاصر، وحقول التجارب في العديد من الدول المدينة، تسفر عن حقيقة دامغة مفادها، أن هذه البلاد تلقي كل اللوم على العوامل الخارجية في تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وبهذا تكون قد أهملت دور الداخلية منها في تأزيم الوضع، وليس ببعيد عن هذا، يتفق جل الإقتصاديون على أن العوامل الخارجية التي إشتبكت في رسم معالم الصورة الحرجة للمديونية الخارجية هي كالتالي<sup>(1)</sup>:

#### المطلب الأول: إرتفاع أسعار الفائدة

يعد إرتفاع سعر الفائدة من أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، ويخلق بالتالي صعوبات في خدمة تلك الدول

1 - طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص 105. 106.

لديونها، ذلك أن خدمة الدين ماهي إلا مدفوعات الفائدة مضافا إليها أقساط الدين، بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالا أكثر لا بد أن توجه نحو عملية خدمة الدين.

فأسعار الفائدة المدفوعة على القروض تختلف حسب نوعيتها وشروطها، ولا بد من القول أن هناك ميلا نحو إرتفاع أسعار الفائدة في العقدين الماضيين، ويرجع السبب في ذلك أن السياسات الإقتصادية والمالية المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - قد أدت إلى ظهور أزمة إقتصادية في الدول النامية هي أزمة الديون الخارجية.

فتأثير سعر الفائدة على مدفوعات خدمة الديون في الوقت الحاضر، لم يعد كما في الماضي، إذ أن هذا التأثير كان يقارب الصفر بالنسبة لخدمة ديونها خلال السبعينات، ويعزى ذلك إلى الإستقرار النسبي لظروف أسواق الإئتمان الدولية، لذا أصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أكثر اعتمادا على التمويل الخارجي، وبهذا زادت نسبة إجمالي الدين الخارجي الخاضع لأسعار الفائدة عام 1973 إلى أكثر من ثلاث أرباع عام 1985.

في حين تميز عقد الثمانينات بإنخفاض إيرادات الدول النفطية ذات المستوى العالي للإدخار، وإزدياد الطلب الخاص على الإستثمار، وتزايد وعي الجهات المقرضة - خاصة البنوك التجارية - بالمخاطر التي تكتنف قروضها، فضلا عن السياسات النقدية التقييدية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية - لمواجهة أزمة الركود التضخمي التي ضربت الإقتصاد الرأسمالي العالمي آنذاك - والتي أسفرت على النتائج المدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): سعر الفائدة الإسمي والحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول انامية خلال الفترة (1981-1988).

الوحدة: %

السنوات		البيان							
1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981		
7.7	6.3	8	10.4	10.5	10.1	16.3	16.3	سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن	
9.8	0.9	8.7	14.3	10.5	28.9	19.1	10.3	سعر الفائدة الحقيقي الساري للبلدان المصدرة للنفط	
9.8	0.9	6.6	18	14.8	11.3	23.3	27.1	سعر الفائدة للبلدان انامية غير المصدرة للنفط	
9.8	0.9	6.6	18	13.1	19.8	18.9	21.7	سعر الفائدة للبلدان الخمسة عشر الثقيلة الديون	
-	-	12.3	23.3	6.8	6.8	30.8	19.8	سعر الفائدة للبلدان انامية المنخفضة الدخل	

المصدر: طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.106.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة إلى تطبيق تلك السياسة منذ بداية 1980، حيث لجأت إلى تمويل العجز الحاصل في ميزانياتها، من خلال لجوئها للإقتراض من السوق المالية الأمريكية بدلا من إصدار نقدي جديد، وهو ما زاد في الطلب على الأموال المعدة للإقتراض في السوق المالية الدولية، هذا في الوقت الذي

شهد فيه عرضها نقصا كبيرا بسبب تراجع المدخرات المالية، وهكذا تحولت المنافسة في السوق المالية الدولية من بين المقرضين إلى ما بين المقترضين، وقد انعكس ذلك على إرتفاع كبير في معدلات الفائدة في السوق المالية الدولية، ومن ثم على معدلات الفائدة التي تقترض بها البلدان النامية.

وقد تحولت بعد ذلك، ووجهة الأموال المعدة للإقراض إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث الريحية المرتفعة والمضمونة التي توفرها السندات التي تطرحها تلك الدول للإكتتاب فيها، والتي لقيت إقبالا من طرف المقرضين، وهو ما جعل معدلات الفائدة تسجل إرتفاعات متواصلة، حيث بلغ معدل الفائدة على القروض في الفترة (1981- 1986) مستوى لا يقل عن 10٪، بعدما كان في حدود 6.5٪ في المتوسط خلال الفترة (1970- 1980)، وهو ما يعني أن سداد تكلفة قرض قدرها 10٪ سنويا، يتطلب إستثمارا لذلك القرض يعطي عائدا سنويا لا يقل عن 10٪، وهذا لا يتحقق في كل البلدان النامية، الأمر الذي أدى إلى إقصاء البلدان النامية العاجزة عن دفع معدلات فائدة مرتفعة، وعزز بالتالي من تمركز الأموال المتاحة للتوظيف في الأسواق المالية الكبرى للشمال، مثل بورصة نيويورك، لندن وباريس، حيث الفوائد جذابة وأكيدة ومضمونة<sup>(1)</sup>.

وكنتيجة للزيادة التي شهدتها معدلات الفائدة، عرفت فوائد الديون الخارجية للبلدان النامية تزايدا عبر الزمن، حيث إنتقلت من 46.9 مليار دولار عام 1980 إلى 75.47 مليار دولار عام 1990، ثم 97.7 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة (1980- 2000)<sup>(2)</sup>.

وطبقا للدراسة التي قام بها الإقتصادي الأمريكي وليام كلاين، فإن البلدان النامية قد تحملت أعباء إضافية قدرت بمبلغ 41 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات

1 - أحمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص.31. 32.

2- World bank, **World debt tables**, external debt of developing countries, 1996-1997,1999-2000.



التي حصلت في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض خلال الفترة (1981-1986)، مقارنة ومتوسط معدلات الفائدة خلال الفترة (1961-1980)<sup>(1)</sup>. وفي دراسة أخرى، تشير إلى أن إرتفاع معدل الفائدة الليبور (libor) من 8 إلى 11٪ خلال عامي 1988 و1989، قد أدى إلى زيادة مديونية البلدان النامية بمقدار 18 مليار دولار<sup>(2)</sup>.

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد كانت الزيادة القوية التي عرفتها معدلات الفائدة الحقيقية بداية الثمانينات، أحد العوامل الخارجية المسؤولة عن إنفجار أزمة المديونية الخارجية لهذه للبلدان، حيث أصبحت أعباء الديون - ومنذ ذلك الوقت - تلتهم مبالغا ضخمة من العملات الصعبة للدول النامية المدينة، وهي بذلك تمثل إنتقاصا من إمكانية التراكم والنمو لهذه البلدان، الأمر الذي سبب لها إرهاقا إقتصاديا قويا، وضعفا في مقدرتها على سداد ديونها الخارجية.

**المطلب الثاني: نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التبادل التجاري**  
إن نمط تقسيم العمل الدولي مسؤول إلى حد كبير عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية، لأنه قد أوجد أوضاعا لم تكن في صالح البلدان النامية، حيث حصر وظائف هذه الدول في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بينما ترك للدول الصناعية أمر إنتاج وتصدير المواد المصنعة.

ويتضح مما تقدم، أن الدول النامية تحصل على العملة الصعبة لتلبية حاجات الإستهلاك والتنمية، من خلال تصديرها لعدد محدد من السلع التي تتميز بإنخفاض أسعارها وتذبذب الطلب عليها، في حين تستورد مجموعة من السلع الصناعية التي

1- William , R .clein , **international debt systematic and policy reponce** , institute of international economics, D.C ,Washington,1989, p.14 .

2- F.M.I ,**finance et development**, septembre 1989, p.14.

تتميز بارتفاع أسعارها وزيادة الطلب عليها، ومن هنا، نشأ تدهور معدل التبادل التجاري<sup>(1)</sup>.

فإنخفاض معدل التبادل كان ولا يزال يشكل إحدى أهم القنوات التي يتم عبرها إستنزاف جزء هام من موارد البلدان النامية، وهو ما ساهم في إفقارها، وخلق صعوبات كبيرة أمامها للقيام بأي عملية تنمية جادة، تمكنها من تجاوز مرحلة التخلف والتعبية التي تعيشها، وعليه فإن تدهور معدل التبادل، إنما يعكس علاقات التبادل اللامتكافئ بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية.

وقد شهد هذا المعدل في مجموعة من البلدان النامية خلال القرن العشرين تدهور كبيرا، ملحقا خسائرا كبيرة بهذه البلدان، لأن إنخفاضه إنما يعني تدهورا في القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أن البلدان النامية، قد تضررت كثيرا في السبعينات جراء تدهور معدل التبادل التجاري، إلا أنها تشير في نفس الوقت، أن هذا المعدل لم يتوقف عن التدهور خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات، حيث حدث تدهور في أسعار المنتجات الأولية - بما فيها النفط - التي تصدرها البلدان النامية، وعلى الرغم من أن أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان، قد شهدت هي الأخرى إنخفاضا في أسعارها بداية الثمانينات، إلا أن الإنخفاض الذي حدث في أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية (السكر، الأرز، النحاس، الألمنيوم، المطاط، الكاكاو، القود...) قد كان أشد وأقوى، فعلى سبيل المثال، إنخفضت أسعار المنتجات الأولية فيما عدا

1 - معدل التبادل: هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات (P.X) إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات (P.M) مضروبا في 100 أي:

$100 \cdot (P.X / P.M)$  ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة وأكثر من 100 ، كلما دل ذلك على تحسن وضع البلد المعني، أما إنخفاض هذه النسبة إلى أقل من 100 ، فيدل ذلك على تدهور وضع البلد المعني، وأن عملية التبادل تتم في غير صالحه، وللإطلاع أكثر حول هذه النقطة راجع:

- Philippe. A. Bennetot, *la dette du tiers monde , mécanisme et Enjeux* , La documentation française, 1991, p.28.

الوقود خلال الفترة (1980- 1982) بنسبة تراوحت ما بين (-7) إلى (-12)٪، بينما كانت نسبة الإنخفاض في أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان تتراوح ما بين (-4.8) و(-2.1)٪<sup>(1)</sup>.

وقد إستمر التدهور في معدل التبادل الدولي خلال التسعينات، حيث يلاحظ من الجدول أدناه بأن التغير في هذا المعدل بالنسبة للبلدان النامية خلال الفترة (1992- 2001) كان سلبيا بإستثناء السنوات 1994، 1995، 1999 و2000. الجدول رقم (11): التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية الوحدة: ٪

السنوات البيان		1999	1999	1999	1999	1999	1999	1999	1999	1999
		2	3	4	5	6	7	8	9	0
الدول المتقدمة		0.8	0.6	0.1	-	0.2	0.6	1.21	-	-
الدول النامية		-	-	0.1	2.8	1.8	-	-	4.5	7

**المصدر:** صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنتي 1999- 2002.

وخلاصة القول، أن تدهور معدل التبادل التجاري للبلدان النامية، قد أدى إلى إستنزاف جزء كبير من فائضها الإقتصادي، الأمر الذي ساهم في إضعاف تراكم رأس المال اللازم للتنمية لديها، وزاد من حاجتها للإقتراض الخارجي بإستمرار، وأضعف بالتالي من قدرتها على سداد خدمات ديونها الخارجية.

1 - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، ص.85.

### المطلب الثالث: الحماية التجارية

إتسمت الدول الرأسمالية بداية السبعينات، بتباطؤ نموها الإقتصادي، الذي أدى إلى تقليص حجم التجارة الدولية وإنهيار أسعار المواد الخام التي يصدرها العالم النامي، وفي المقابل، إرتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية إلى العالم النامي، مما أدى إلى زيادة عجز موازين مدفوعاتها، وحدثت أزمات حادة في السيولة النقدية الخارجية لها.

إضافة لما سبق، فرضت الدول الصناعية سياسة الحماية التجارية على صادرات الدول النامية إليها، بما أدى إلى مواجهة هذه الأخيرة لصعوبات كبيرة في عرض صادراتها في السوق العالمية وبالتالي تدهور حصيلة إيراداتها المالية، وباتت تعاني من عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية، ومن أجل تمويل هذا الأخير، ومواجهة متطلبات التنمية فيها، لجأت للمزيد من الإقتراض الخارجي، الذي لقي تشجيعا وإقبالا من هذه الدول للتخفيف من حدة أزمة الإنتاج الذي تعاني منه.

وقد زادت الترتيبات المقيدة للتصدير المعمول بها منذ عام 1986، حيث كان عددها 93 ترتيبيا، إرتفعت عام 1987 إلى 135 ترتيبيا.

ولابد من الإشارة، إلى أن هذه الترتيبات تترك آثارا سلبية على إقتصاديات الدول النامية بصورة خاصة، حيث أن حوالي 64 ترتيبيا موجهة نحو هذه الدول، و51 ترتيبيا فقط موجهة نحو الدول المتقدمة، و10 ترتيبيات موجهة نحو الدول الإشتراكية سابقا، وقد ركزت القيود المفروضة على صادرات الدول النامية بشكل خاص، حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (12) : القيود المفروضة على صادرات الدول النامية.

عدد القيود الموجهة نحوها	نوع الصناعة
38	منتجات الصلب
7	الأدوات والآلات
9	السيارات
11	الإلكترونيات

المصدر: طلال محمد بطانية مرجع سابق، ص.108.

فهذه القيود قد فرضت بشكل خاص على صادرات الدول النامية حديثة التصنيع، والتي غالبا ما نجد لديها ديونا خارجية كبيرة، ولذا فقد كان من الصعب عليها سداد ديونها، وبالتالي زادت المديونية الخارجية وتعمقت وأصر تبعيتها إلى الخارج.

#### المطلب الرابع: تدهور أسعار النفط<sup>(1)</sup>

إستطاعت دول الأوبك (O.P.E.C)\*، ولأول مرة في التاريخ أن تقوم بخطوة جريئة، وأن تتخذ قرارا منفردا برفع الأسعار العالمية للبتروول مرتين خلال سنتي 1973 و1974، والمرة الثانية خلال سنتي 1979 و1980، وبمقتضاه، قررت هز كيان الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وتصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت قائمة بين سعر النفط وأسعار السلع الصناعية.

وقد كان من نتائج رفع أسعار البتروول، أن حققت الدول المصدرة له فائضا ضخما في موازين مدفوعاتها، وهذا عن طريق نقل جزء محسوس من الدخل المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبتروول، وقد ظهر ذلك جليا في حجم الأرصدة الأجنبية التي تمتلكها هذه الأخيرة.

ومن ثم، كان لا بد من تدوير هذا الفائض، حيث لجأت للعالم الرأسمالي، المتمثل في الدول الصناعية التي تمتلك البنوك الضخمة، وهنا نشأ ما عرف بالبتروودولار (Pétro Dollar)، وبمقتضاه، إستغلت الدول الصناعية هذا الموقف، وقامت بإعادة إقراض الدول النامية من تلك الأموال، الأمر الذي زاد في حجم المديونية الخارجية لهذه الدول.

ولكن وحينما نتحدث عن آثار التغيير في أسعار النفط على المديونية الخارجية للدول النامية، لا بد من التفريق بين فترتين هما على التوالي:

\* دول الأوبك هي منظمة الأقطار المصدرة للبتروول، وتضم مجموعة من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبتروول.

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.112، 118.

## أولا: فترة إرتفاع أسعار البترول عامي 1974/1973 و1980/1979

لقد كان للزيادة التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات، والتي جاءت عقب الصدمة النفطية الأولى عام 1973، والصدمة النفطية الثانية عام 1979، أثرا لا يستهان به على إقتصاديات البلدان النامية غير النفطية، فإرتفاع سعر برميل النفط الخام من 03 دولار عام 1973 إلى 34 دولار عام 1980، قد ضاعف من قيمة فاتورة البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث إزدادت من 7.3 مليار دولار عام 1973 إلى 31 مليار دولار عام 1975، ثم إلى 112 مليار دولار عام 1980، وهو ما يعني أن قيمة فاتورة البلدان النامية، قد تضاعفت خلال الفترة (1979 - 1980) بأكثر من 14 مرة<sup>(1)</sup>.

كما شهدت نسبة قيمة الواردات النفطية للبلدان النامية إلى إجمالي قيمة وارداتها تزايدا كبيرا، إذ إنتقلت من 5.9% عام 1973 إلى 20% عام 1980<sup>(2)</sup>، وهو ما يعني أن خمس قيمة فاتورة وارداتها أصبحت تلتهمها تكاليف إستيراد مادة النفط. وقد كان لإرتفاع أسعار النفط، أثرا كبيرا على الموازين التجارية والحسابات الجارية للبلدان النامية غير النفطية، حيث عرفت عجوزات كبيرة إضطرتها إلى زيادة إقتراضها الخارجي لتمويلها، وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة مديونيتها الخارجية. وحسب الدراسة التي أعدها الإقتصادي "وليام كلاين"، فقد بلغت التكاليف الإضافية التي تحملتها البلدان النامية غير النفطية خلال الفترة (1973 - 1982) حوالي 259.5 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط خلال ذات الفترة<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من أهمية المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها دول منظمة الأوبك للبلدان النامية غير النفطية، والتي كانت تمثل 1.7% من مجموع النواتج الوطنية لدول المنظمة، وهي تفوق تلك النسبة التي خصصتها الدول الرأسمالية

1 - الهاشمي بوجمدار، مرجع سابق، ص.170.

2- William. R. clein, op.cit, p.14.

3- Ibid, p.21.

الصناعية لنفس الغرض، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بالتكاليف الإضافية التي تحملتها تلك الدول، إذ تجاوزت 84 مليار دولار لغاية سنة 1984<sup>(1)</sup>.

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة هامة، مفادها أن الزيادات التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وإن كانت قد أسهمت في زيادة المديونية الخارجية للبلدان النامية غير النفطية، إلا أن ذلك لا يعني أنها أدت لخفض المديونية الخارجية لجميع البلدان النامية النفطية نتيجة لتحسن أوضاعها المالية، فهناك بعض البلدان النفطية مثل الجزائر، المكسيك، نيجيريا وهنزويلا... إلخ، والتي شهدت مديونيتها الخارجية خلال تلك الحقبة تزايدا كبيرا، بالنظر للجهود الاستثمارية الضخمة التي قامت بها، وقد كانت إحتياجاتها من النفط، وقدرتها على الإنتاج هما العاملان الرئيسيان اللذان شجعا الجهات المقرضة على منحها المزيد من القروض.

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد إستطاعت أن تتكيف مع الأوضاع المستجدة، حيث قامت بزيادة أسعار صادراتها من السلع والخدمات، وكانت نسبة الزيادة في معظمها تفوق نسبة الزيادة في سعر برميل النفط، الذي تصدره بلدان منظمة الأوبك، الأمر الذي مكن البعض منها من إستعادة التوازن في موازين مدفوعاتها، وحقق البعض الآخر منها فوائضا في موازينه، في حين تحملت البلدان النامية غير النفطية أعباء إضافية، رغم نجاح بعضها في رفع أسعار بعض المواد التي تصدرها، وهو ما زاد في مقدار العجز في موازين حساباتها الجارية، وقد إستطاعت بفعل شروط الإقتراض الدولي التي كانت ملائمة خلال فترة السبعينيات، أن تواجه ذلك العجز بسهولة من خلال لجوئها للإقتراض الخارجي، وهو ما أدى في النهاية إلى تفاقم مديونيتها الخارجية.

1 - صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد 1، مارس 1986، ص.19.

## ثانيا: فترة إنخفاض أسعار البترول في جانفي 1986

بعد عام 1982، بدأت أسعار النفط في الإنخفاض تدريجيا، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية المستوردة للبترول، بسياسات متعددة (ترشيد إستهلاك الوقود وتخفيض الطلب عليه، العمل على إستخدام مصادر بديلة للطاقة، بحيث تكون أرخص نسبيا من النفط كالفحم والغاز والطاقة النووية والشمسية)، وقد إستغلت الدول المستوردة للنفط للخلافات بين دول الأوبك، وراحت تشتري النفط بكميات كبيرة بغرض تكوين مخزونات لديها، وللمحافظة على النفط الموجود في أراضيها، الأمر الذي أدى إلى هزة شديدة ومفاجئة في سوق النفط، حيث تراجع سعر البرميل في مارس 1986 بما يزيد قليلا عن 25 دولار.

ولا شك في أن إنخفاض سعر برميل النفط الخام بهذه الدرجة، وما ترتب عن ذلك من تراجع كبير في حصيللة صادرات الدول النامية النفطية من العملات الأجنبية، قد أثر سلبا في قدرتها على سداد ديونها الخارجية، على إعتبار أن الصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية في كثير من البلدان النامية النفطية، ففي بلد مثل الجزائر، تساهم الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي إيرادات الصادرات، وفي المكسيك تصل هذه النسبة إلى 75%.

وتشير التقديرات إلى أن 24 دولة نامية مصدرة للنفط، قد تحملت خسارة قدرها 70 مليار دولار عام 1986، بسبب إنخفاض سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي، وكانت المكسيك قد تحملت وحدها خسارة قدرت بـ 6 مليار دولار. وبفضل التدهور الحاد لأسعار النفط، تقلصت القروض الميسرة والمساعدات العامة للتنمية التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط للبلدان النامية الأخرى، وإنطلاقا من ذلك، وفي عام 1985، إنخفضت المساعدات العامة المقدمة من طرف دول الأوبك للدول النامية الأخرى بمقدار 1.5 مليار دولار مقارنة بعام 1984<sup>(1)</sup>، وقد استمر

1- Yves Gauthier, "la crise mondiale de 1973 au nous jours", édition la complèxe, Paris, 1989, p.164.



هذا الإنخفاض بشكل ملحوظ في السنوات التالية، بالرغم من التحسن المطفيف الذي عرفته أسعار النفط نهاية الثمانينات وبداية النصف الأول من التسعينات. ويجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أن هناك بعض البلدان المدينة غير النفطية، قد كان الإنخفاض في أسعار البترول في صالحها، بما أدى إلى قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، عن طريق تخفيض العجز في موازينها التجارية، وذلك نتيجة للوفرة الكبيرة التي حدثت في تكلفة إستيراد الوقود والمنتجات النفطية، أما فيما يخص الدول الرأسمالية، فقد عملت على رفع أسعار البترول مرة أخرى، لأن ذلك في صالحها.

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكننا القول أن التغيرات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط، خلال فترة السبعينات والثمانينات بالخصوص سواء بالزيادة أو بالإنخفاض، قد كان لها تأثيرا كبيرا على المسار الذي إتخذته المديونية الخارجية للبلدان النامية، وبلوغها المستوى الذي هي عليه الآن.

#### المطلب الخامس: تدهور سعر صرف الدولار<sup>(1)</sup>

من المعلوم تاريخيا أن العمل في الأسواق الدولية كان يجري على أساس قاعدة عيار الذهب\*، ولكن وفي عام 1944، تم التوقيع على إتفاقية "بريتون وودز"، التي تقضي بأن يصبح الدولار الأمريكي بجانب الذهب يشكلان عملة الإحتياط الدولية، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع طبع دولارات جديدة إلا إذا كان لها غطاء من الذهب، بل أكثر من ذلك، كان حامل كل دولار يستطيع المطالبة بقيمته ذهبيا وقتما يشاء.

\* تعني قاعدة الذهب أن معدن الذهب هو من كانت تتم على أساسه معايرة أو تقييم العملات الأخرى، وقد ظل هذا الوضع إلى غاية إتفاقية بريتون وودز.

\*\* الأورو دولار عبارة عن الدولارات الأمريكية التي تلقتها البنوك الأوروبية وأعدت إستثمارها في أوروبا بفائدة طويلة الأجل.

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص. 123، 127.

واثر إنتعاش الأسواق الأوروبية، لجأ الكثير من حاملي الدولار الأمريكي إلى المطالبة بقيمته ذهباً، عندها لاحظت الولايات المتحدة الامريكية، خروج كميات كبيرة من الذهب إلى الخارج، فقررت الخروج على القاعدة السابقة، وقد كان ذلك فعليا في 15 أوت 1971، أين أصدرت قرارا منضردا، يقضي بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الدولار عملة الإحتياط الدولية وحل محل الذهب، وبالنظر للقبول العام الذي تلقاه على الساحة الدولية، فقد توغل في إقتصاديات الدول النامية، وأصبح يمثل أكثر من 50% من السيولة النقدية في هذه الدول، مما أدى إغراق الأسواق العالمية خاصة الأوروبية بالدولار الأمريكي، ولذا نتج ما أصطلح على تسميته بالأورو دولار\*\* .

وبالنظر للطلب المستمر على الدولار، إرتفع سعره مقابل العملات الأخرى، وخاصة التي لا تقدر على المنافسة دوليا، وهو ما يمثل إتجاها سلبيا بالنسبة للدول المدينة، التي ينبغي أن تسدد خدمات ديونها عن طريق الدولار، مع ملاحظة أن معظم الدين الخارجي للبلاد النامية المدينة، كان قد نص في العقود المبرمة له، أن تكون وسيلة السداد هي الدولار الأمريكي، وليس بعملات محلية.

وقد أدت الزيادة المستمرة في سعر الدولار، إلى تضخم أعباء المديونية الخارجية للدول المدينة، وزادت بالتالي من تكلفة الديون الجديدة، التي تعقد بين الدول الدائنة والمدينة بالدولار، إذ أن حوالي 90% من القروض المصرفية مقيمة بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤكد، أن هناك إرتباطا عضويا بين حجم فاتورة خدمة الدين وسعر الدولار الأمريكي.

### المطلب السادس: تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية<sup>(1)</sup>

تعتبر ظاهرة الركود الإقتصادي التي أصابت الإقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، أحد العوامل الخارجية البارزة التي

1 - الهاشمي بوجمدار، مرجع سابق، ص 177. 180.

ساهمت بدرجة كبيرة في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية، فهذه الأخيرة - وبحكم اندماجها في منظومة الإقتصاد الرأسمالي العالمي وتبعيتها له، وعمق موقعها في التقسيم الدولي للعمل، الذي جعل منها بلدانا مصدرة لمادة أولية واحدة أو لعدد محدود منها- شديدة الحساسية والتأثر بالأزمات، والتغيرات الهيكلية التي تصيب الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن ثم، فإن النمو الذي يحدث في البلدان النامية التابعة، لا يتحقق فيها بصورة مستقلة، وإنما يكون مرتبطا بالنمو الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة المتبوعة، ولعل المثال الذي أورده الإقتصادي "رؤول بريش" في هذا الخصوص، يوضح الصورة أكثر، حيث إفترض في دراسة له وحدتين إقتصادييتين، الأولى هي "دول المركز" أي البلدان الرأسمالية المتقدمة والثانية هي "دول المحيط" وهي البلدان النامية، وللتبسيط، إفترض أن معدل النمو الديمغرافي متساو في كلا الودنتين، كما إفترض أن الدخل الوطني لدول المركز يزيد بمعدل 3% سنويا، وأن المرونة الداخلية للواردات فيها تساوي 8%، بينما إفترض أن الميل المتوسط للإستيراد في بلدان المحيط هو 1.3% سنويا، وبناءا على ذلك، فإن زيادة الدخل الوطني في دول المركز بنسبة 3%، ستؤدي إلى زيادة في وارداتها من بلدان المحيط بنسبة 2.4%، وهو ما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني في بلدان المحيط بمعدل يقترب من 1.84% سنويا، وحتى يمكن لبلدان المحيط أن تحقق معدلا للنمو قدره 3% سنويا، يجب أن تزداد واردات دول المركز بنسبة 3.9%، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدل للنمو قدره 5% سنويا.

وعليه فإن مستوى النمو الإقتصادي المحقق في البلدان الرأسمالية المتقدمة، هو الذي يحدد بصورة غير مباشرة مستوى النمو الحاصل في البلدان النامية، إذ كلما كان هناك إنتعاشا إقتصاديا، ونموا قويا في بلدان المركز، كان هناك طلب أكبر على صادرات البلدان النامية (بلدان المحيط)، وزيادة في حصيلتها من العملات الصعبة، ومن ثم زيادة قدرتها على الإستثمار والتشغيل والنمو، وكذا زيادة قدرتها على مواجهة أعباء ديونها الخارجية والعكس صحيح.

وإذا كان للنمو الإقتصادي السريع الذي عرفته البلدان الرأسمالية الصناعية في العصر الكينزي، أي خلال الفترة (1945- 1970) أثرا على إنتعاش التجارة العالمية، ومن ثم زيادة الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية، حيث زادت التجارة العالمية بمعدل 8.5% سنويا، إلا أنه وإبتداء من عام 1973، وبسبب الركود الإقتصادي الذي عرفته البلدان الرأسمالية الصناعية، قد حدث تراجع كبير في نمو التجارة العالمية بحوالي 5%، وذلك خلال الفترة (1973- 1980)<sup>1</sup>، وقد كان هذا التراجع مقرونا بتراجع في النمو الإقتصادي المتحقق في البلدان الرأسمالية الصناعية، الذي ترتب عنه هبوطا قويا في صادرات البلدان النامية، مما أدى إلى تراجع حصيللة صادراتها من العملات الأجنبية، الأمر الذي زاد في فجوة التجارة الخارجية، وعمق من عجز موازين مدفوعاتها، وأصبحت حصيللة صادراتها من العملات الصعبة تنمو بمعدل أقل من معدل نمو خدمة ديونها الخارجية.

وقد شجعت الظروف الملائمة للإقتراض الدولي خلال فترة السبعينات - والمتمثلة أساسا في زيادة عرض الأموال المعدة للإقراض في السوق المالية الدولية، وإنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية - البلدان النامية على زيادة إقتراضها الخارجي لمواجهة حاجات تمويل التنمية بها، وسد العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها، كما وجدت البلدان الرأسمالية المتقدمة في إقراضها للبلدان النامية، حلا لأزمة الكساد التي كانت تعيشها آنذاك، لذلك فقد عملت، على إتباع سياسة تهدف إلى محاولة التحكم في الطلب الكلي الفعال على المستوى العالمي، وذلك من خلال حث البنوك التجارية على منح المزيد من القروض للبلدان النامية وبشروط مشجعة<sup>(2)</sup>.

كما لجأت البلدان الرأسمالية الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بداية الثمانينات، إلى تبني سياسة إنكماشية قائمة على فلسفة التقديين، هدفها معالجة التضخم، إلا أنه بالرغم من النجاح الذي حققته تلك السياسة في الحد من

1 - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983، ص.21.

2- S. George, "enquête sur la dette du tiers monde", édition la découverte, paris, 1988, p.48.50.

ظاهرة التضخم وخفضه إلى مستويات مقبولة، إلا أن آثارها كانت غير مشجعة على الإستثمار والتشغيل والنمو في تلك البلدان، وهو ما أدى إلى حدوث تراجع في نمو التجارة الدولية، حيث تقلصت بنسبة 2% عام 1982، وتقلصت معها الحصة النسبية لصادرات البلدان النامية من إجمالي الصادرات العالمية، التي تراجعت من 26.8% عام 1980 إلى 25.5% عام 1982، وهو ما أدى إلى إنخفاض حصيلة صادرات البلدان النامية من العملات الأجنبية، هذا في الوقت الذي شهدت فيه مدفوعات خدمات ديونها الخارجية تزايد كبيراً، وتقلصت فيه فرص الإقتراض الخارجي، خاصة بعد إنفجار أزمة الديون المكسيكية عام 1982، ولجوء غالبية البنوك الأجنبية إلى تطبيق قواعد الإحتراس ومعايير الجدارة الإئتمائية في مجال إقراض البلدان المدينة.

وقد ضاعف من مشكلة البلدان النامية، تزايد نزعة الحماية التي تطبقها معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة لحماية سلعها المحلية خاصة السلع الزراعية والمنسوجات، وذلك حتى لا يتضرر منتجي هذه السلع في تلك الدول، فعبء الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الرأسمالية الصناعية على صادرات الدول النامية، قد زاد من تأزم وضع هذه البلدان، وحسب الإحصائيات، فقد قدرت هذه الرسوم بأكثر من 75 مليار دولار سنوياً<sup>(1)</sup>.

وتشير الدراسات التي قام بها "وليام كلاين"، أن البلدان النامية قد خسرت 21 مليار دولار، خلال الفترة (1980 - 1982)، وذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب التجارة الدولية<sup>(2)</sup>، وفي دراسة أخرى، قدرت تلك الخسائر خلال الفترة (1980 - 1983) بـ 28 مليار دولار، وهو ما أثر سلباً على قدرة البلدان النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية<sup>(3)</sup>.

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن التنمية البشرية لعام 1992، ص.6.

2- William.R. Klein, op.cit, p.25.

3- Yves Gauthier, op.cit, p.126.

ومهما يكن من تقارب أو تباعد في التقديرات بشأن الخسائر التي لحقت بالبلدان النامية بسبب الركود الإقتصادي، الذي أصاب إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، فإنه يمكننا القول، أن هذا العامل كان له الأثر الكبير في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

ومن خلال ما تقدم ذكره، يمكننا القول، أن الدول النامية قد إعتقدت في وقت معين، أنه يمكنها تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق الإقتراض من الخارج، دون أن ترسم لنفسها إستراتيجية لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد تسديدها، وقد طبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع، الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما إستهدف خلق صناعات، تتمثل في السلع الإستهلاكية الترفيهية، التي يستفيد منها أصحاب الدخل المرتفعة، بل أن هذا النوع من النموذج التصنيعي، يتفق تماما والتقسيم الدولي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية وأهدافها، والأشد من ذلك، هو أن هذا النموذج قد ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية، وقد نتج عن هذا، إضعاف مستوى الإدخار وتأخر النمو في هذه الدول.

إذن، ومع عدم الإستخفاف بأهمية ودور العوامل الخارجية الرئيسي، في تكريس أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، فإن هذا لا يعني إهمال الدور الذي لعبته السياسات الداخلية للدول لهذه الدول، والتي كانت بمثابة البذرة الرئيسية في نشأة أزمة المديونية الخارجية لديها، بل إن البعض يتماذى - ضمن نفس الإطار - بالقول أن الإقتراض الخارجي لتمويل مسيرة التنمية في الدول النامية، نابع من خصوصياتها وجزء لا يتجزء من ذهنية مجتمعاتها وحكوماتها، التي أثبت السياق التاريخي تبعيتها للخارج وإحتياجها له، بالرغم من كل الظروف والمستجدات، سواء أكان ذلك على الساحة الوطنية أو الدولية.

## الفصل الثالث

### آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية، واحدة من أبرز الظواهر التي إنتشرت في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت هذه الصورة أبعاداً غاية في التعقيد، بعد أن تحولت خلال عقدي الستينات والسبعينات إلى ظاهرة عالمية، سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الأزمة الدولية، خاصة وأنها تحولت - من وجهة نظر الدائنين - من وسيلة لتحقيق أهداف إقتصادية إلى أسلوب جديد نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى ونمط تقسيم العمل الدولي السائد، الذي يستهدف السيطرة والإستغلال الرأسمالي لموارد الدول النامية، ومما زاد في خطورتها تزايد عدد الدول النامية المدينة، حيث وصل إلى حدود 130 دولة من ضمنها معظم الدول العربية غير البترولية.

ويمكن القول، أن التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، قد واكبه بالضرورة نمواً شديداً السرعة في حجم الأعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة ديونها الخارجية، ممثلة في مبالغ الأقساط والفوائد السنوية، وبالنظر لحجم المشاكل والضغوط التي تمخضت عن نمو هذه الأعباء، وأثرت تأثيراً كبيراً على الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في البلدان المدينة، ونظراً للقلق الذي بدأ يساور البلدان والجهات الدائنة، حول قدرة الدول المدينة على السداد، إرتأينا أن نتناول فيما يلي أهم التأثيرات الإنحرافية الناتجة عن اللجوء للإستدانة الخارجية، وهذا بشقيها الداخلي

والخارجي، وذلك بفرض التعرف على الحصاد الذي تجنيه البلدان النامية عند لجوئها إلى مصادر التمويل الخارجي، مركزين في ذلك على مبحثين هما على التوالي:

- المبحث الأول: الديون الخارجية وتعثر عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية.
- المبحث الثاني: التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء للإستدانة الخارجية.



## المبحث الأول

### الديون الخارجية وتعثر عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية

تتفاوت الآثار التي يحدثها الإقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظرا لاختلاف آجال إستحقاقه، وكذا إختلاف الهياكل الإقتصادية في هذه الدول، أي درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم.

ويتوقف وضوح هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين لتلك القروض الممنوحة، وبالتالي كان لزاما علينا في هذا الصدد، أن ندرس طبيعة آثار الديون الخارجية على مسار التنمية الاقتصادية في الدول النامية، عند رسم وتخطيط سياسة الإقتراض الخارجي، وكل ذلك من أجل فهم أعمق ودقيق للمشكلة، لأنه وإن استطاع المدين أن يكيف هذا الإقتراض لصالحه وفي أوجهه الصحيحة، فلن ينجر عن الإقتراض الخارجي مشاكل، كالتي سنلمسها وبسهولة لو تم توظيف الأموال المقترضة في مشروعات غير منتجة، وبالتالي لا عائد منها تستطيع من خلاله الدولة المدينة مواجهة الأقساط السنوية المستحقة عن ديونها الخارجية.

ويمكن إجمال الآثار المترتبة عن الإقتراض الخارجي والتي تعيق عملية التنمية الاقتصادية للدولة المدينة فيما يلي:

#### المطلب الأول: إضعاف القدرة على الإستيراد

إن معظم الدراسات والبحوث المتداولة والمتعلقة بآثار الديون الخارجية على البلدان النامية، تتجاهل الآثار التي نجمت عن تلك الديون على طاقة الدولة المدينة على الإستيراد، وأثر ذلك في على خططها الإنمائية، فكما هو معروف، أن خطة التنمية تحتاج إلى إستيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسيطة الضرورية،

وأن عدم توفر هذه المتطلبات، سيؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة للوصول للتمتية الإقتصادية.

ويمكن تحديد الطاقة الإستيرادية للإقتصاد القومي، بعدد من المتغيرات منها حجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات.

"كما لا يخف أيضا، أن ثمة علاقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الإقتصادي، فمن ناحية، ثمة علاقة بين الإستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نظرا لإعتماد الإستهلاك على إستيراد أنواع معينة من السلع، التي لا ينتجها الإقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الإستهلاك الداخلي (كالسلع الغذائية والأدوية...)، ومن ناحية أخرى، توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة، ثمة رابطة قوية بين تنفيذ برامج الإستثمار التي يضعها الإقتصاد القومي، وبين إستيراد كثير من الآلات والمعدات الإنتاجية الأخرى، ومن هنا، فإن طاقة الإقتصاد القومي على الإستيراد، هي متغير إستراتيجي يحكم إلى حد بعيد مستويات الإستهلاك والإنتاج والإستثمار، نظرا لإرتباط هذه المستويات بحدود معينة بالإستيراد، ومن ثم، فإنه لو تعرضت هذه الطاقة للضعف، فإنها تجر معها نتائج سيئة للإقتصاد القومي، خاصة إذا كان الميل للإستيراد كبيرا، وكان هيكل الواردات يضم طوائفا هامة من السلع التي يصعب الإستغناء عنها"<sup>(1)</sup>.

ومن المعلوم أن القدرة الذاتية للإستيراد، تزداد بزيادة حصيلة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ونقص مبالغ خدمة الدين الخارجية، ونقص عوائد الإستثمارات الأجنبية وإنخفاض أسعار الواردات، ومنه فإن القدرة الذاتية

1 - زكي رمزي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص.130.

للإستيراد تعتمد على مجموعة من المتغيرات والعوامل، والتي يمكن وضعها في العلاقة التالية<sup>(1)</sup>:

$$(Cm = ] ( X + F ) - ( D + P ) ] / B .....(1)$$

حيث أن:

**Cm**: الطاقة الكلية للإستيراد.

**X**: حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

**F**: مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها (قروض، مساعدات، هبات واستثمارات أجنبية خاصة).

**D**: مدفوعات خدمة الديون (أقساط + فوائد).

**P**: تحويلات أرباح ودخول الإستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة إلى الخارج.

**B**: سعر الوحدة من الواردات.

وتشير هذه المعادلة إلى معنى بسيط للغاية، هو أن طاقة البلد المدين علي الإستيراد، إنما تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (كما هو واضح من البسط)، وكذا بمستوى أسعار الواردات (كما هو واضح من المقام)، ومن الواضح أنه بمقدار ما يتعاظم البسط بالنسبة للمقام، تتعاظم هذه الطاقة، كما تشير إلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تمثل إنتقاصا من طاقة البلد على الإستيراد.

ويمكن النظر إلى الطاقة الإستيرادية الكلية للبلد (**Cm**)، على أنها تتكون من نوعين من الطاقة، النوع الأول يسمى بالطاقة الإستيرادية الذاتية (**Ms**)، والنوع الثاني يسمى بالطاقة الإستيرادية المقترضة (**Mf**)، أي أن:

$$(Cm = Ms + Mf ..... (2)$$

1 - زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989، ص ص. 144. 147.

فالطاقة الإستيرادية الذاتية ( $M_s$ )، تمثل نسبة ما تموله حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية بعد دفع خدمات الدين الخارجي من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها كالتالي :

$$(M_s = [ X - D ] / M \dots\dots\dots(3)$$

أما الطاقة الاستيرادية المقترضة، فتتمثل ما تموله القروض الأجنبية، المعونات، الهبات والإستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها بطريقة المتبقي كالتالي:

$$(M_f = C_m - M_s \dots\dots\dots(4)$$

ومهما يكن من أمر، فإن الطاقة الإستيرادية للبلدان المدينة، قد تدهورت بصورة كبيرة، بفعل أزمة المديونية التي تعيشها كثير من هذه البلدان، فأعباء المديونية الخارجية أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادرات البلدان المدينة، الأمر الذي جعل المتبقي من تلك الحصيلة، بعد سداد خدمات المديونية غير كاف في بعض البلدان، حتى لضمان إستيراد السلع الغذائية الضرورية لإطعام شعوبها، والجدول التالي يبين بوضوح حقيقتين رئيسيتين هما:

- أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية، قد شكلت أحد العوامل البارزة التي ساهمت في إضعاف الطاقة الإستيرادية الذاتية للبلدان النامية التي يشملها الجدول، فقد إرتفعت نسبة الطاقة الإستيرادية المقترضة في كل من الأردن، تونس ومصر، وذلك خلال الفترة (1980 - 1989)، لتعود أغلبها إلى الإرتفاع مجددا سنة 1994، ثم الإنخفاض سنة 2000؛

- أنه بالرغم من نمو حجم الديون الخارجية وأعبائها في نيجيريا خلال نفس الفترة، إلا أن البيانات تشير إلى أن الطاقة الإستيرادية الذاتية، قد تحسنت إلى حد ما في هذا البلد، وهذا يرجع في الواقع إلى الظروف الخاصة الإقتصادية والسياسية التي سادت خلال تلك الفترة في هذا البلد.

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

الجدول رقم (13): تقدير أثر مدفوعات خدمة الديون الخارجية على الطاقة الإستيرادية الذاتية لبعض البلدان النامية المدينة في سنوات مختلفة.

الوحدة: مليار دولار

البلد والسنة	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3)=(2)-(1)	قيمة الواردات (4)	الطاقة الإستيرادية الذاتية (%) (5)=(4)+(3)	الطاقة الإستيرادية المقترضة (%) (6)=(5)-100
<b>الأردن</b>						
1980	2.49	0.210	2.28	34.13	68	32
1988	3.36	1.04	2.32	44.58	56	44
1994	4.15	0.505	3.64	86.40	76	24
2000	5.24	0.836	4.40	99.53	71	29
<b>تونس</b>						
1980	3.37	0.210	2.94	3.79	77	23
1986	2.73	0.79	2.04	3.75	52	48
1994	7.73	1.42	6.31	8.15	77	23
2000	9.32	1.92	7.40	11.23	65	35
<b>المكسيك</b>						
1982	27.61	15.68	11.92	34.13	38	62
1989	37.91	15.56	22.35	44.58	50	50
1994	50.04	19.05	30.99	86.40	35	65
2000	68.43	22.21	46.22	99.53	46	54
<b>البرازيل</b>						
1982	23.47	19.07	4.4	39.77	11	89
1988	36.56	18.31	18.25	32.12	56	44
1994	50.67	16.11	34.56	54.47	63	37
2000	63.74	20.03	43.71	69.22	63	37
<b>نيجيريا</b>						
1982	12.88	2.08	10.8	19.73	54	46
1985	13.50	5.24	8.26	10.76	76	24
1994	9.79	1.91	7.88	11.94	65	35
2000	11.55	2.78	8.77	13.52	64	36
<b>مصر</b>						
1982	9.11	2.06	7.05	11.30	62	38
1988	8.16	1.73	6.43	17.17	37	63
1994	15.58	2.28	13.30	16.12	82	18
2000	19.33	3.42	15.91	26.83	59	41

المصدر: الهاشمي بوجعدان، مرجع سابق، ص 189. 190.

## المطلب الثاني: إضعاف معدل الإدخار المحلي.

غالباً ما نجد أن رأس المال الأجنبي، يعد مكملاً لرأس المال المحلي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن أجل ذلك، فقد ترتب عن تزايد الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية تدهوراً في معدلات الإدخار المحلي في جل الدول النامية المدينة، حيث أنها رأت في التمويل الخارجي بديلاً عن الإدخار المحلي، وفي المقابل تزايد الإستهلاك المحلي بشكل رهيب، فلنا من هذه الدول بأن الموارد الخارجية، يمكن إرجاعها مستقبلاً ببساطة ودون حدوث أزمات.

"فإرتفاع مبالغ خدمة الديون، ذو تأثير سلبي على تكوين معدلات الإدخار، الأمر الذي إنعكس على تواضع معدلات الإستثمار الممولة محلياً في تلك البلدان، لأنه ومن الثابت أن المبالغ التي تدفعها هذه الأخيرة في شكل أقساط وفوائد لدائتيها الأجانب، أصبحت تلتهم نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يخف أن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين (منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تمثل في الحقيقة، وبشكل مباشر إنتقاصاً من الموارد المحلية المتاحة، التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الإستثمار المحلي، ولهذا لم يكن من المصادفة أن يواكب النمو الإنفجاري في أحجام الديون الخارجية وأعبائها، نمواً موازياً في إتساع فجوة الموارد المحلية في البلدان المدينة، الأمر الذي إضطر هذه البلدان إلى اللجوء للإقتراض الخارجي والتمويل التضخمي لتمويل تغطية هذه الفجوة"<sup>(1)</sup>.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نوضح أن إنخفاض معدلات الإدخار الحكومية بالبلدان النامية، لا يمكن إرجاعها كلية إلى تزايد ديونها الخارجية، فهناك عوامل أخرى، قد ساهمت بدورها في خفض تلك المعدلات، كالتوسع في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة (الصحة، التعليم، السكن... إلخ)، دعم السلع الأساسية ذات الإستهلاك الواسع والإنفاق على الأغراض الحربية والتسلح.

1 - زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص.149.

كما لا ننس- ضمن نفس المجال- التزايد الكبير الذي عرفته الديون الخارجية للبلدان النامية، وما ترتب عنها من تزايد في مدفوعات خدماتها، التي كان لها آثارا سلبية على الإدخار المحلي بتلك البلدان، حيث أصبحت تلك المدفوعات (الأقساط + الفوائد) تمتص نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام ومن حصيلة الصادرات في كثير من البلدان النامية المدينة، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة إقتصاديات هذه الأخيرة على الإدخار والاستثمار والنمو.

ومن ثم، يمكن القول أن الديون الخارجية الضخمة المتراكمة على البلدان النامية، وما نجم عنها من أعباء ثقيلة، لم تترك الفرصة أمامها للقيام بتخصيص نسبة لا بأس بها من ناتجها الداخلي، من أجل رفع معدل إدخارها المحلي.

### المطلب الثالث: تزايد العجز في ميزان المدفوعات

تعاني الدول النامية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، نتيجة عوامل كثيرة أهمها، مشكلة المديونية الخارجية، التي تعد العامل الأساسي لهذا العجز، فقد كان البعض يرى أن هذا الأخير لا يلبث أن يزول، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية، يمكن أن تحسن موازين مدفوعاتها عند دخولها، مادام حجمها يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج "وجاءت تجارب التنمية في العقدين الماضيين لتمزق هذه الأوهام تمزيقا عنيفا، إذ استمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وتزايد على نحو مقلق، على الرغم من إنتهاج غالبية هذه البلدان نمطا للتنمية، يعتمد على رأس المال الأجنبي الموجه نحو التصنيع البديل للواردات"<sup>(1)</sup>.

فمن الصعب معرفة الأسباب الكامنة وراء عجز موازين مدفوعات الدول النامية، التي تتمثل في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها إنتقال دائم للموارد الإقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان

1 - زكي رمزي، الديون والتنمية، مرجع سابق، ص.141.

المتقدمة، ولهذا فإن المعجز في موازين مدفوعات الدول النامية، يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الإقتصاد النامي، المعتمد على تصدير الخامات وإستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والتي غالبا ما تكون أسعارها عالية جدا، مقارنة بأسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية.

وحتى وإن حدث إرتفاع في أسعار هذه المواد، فإن الواقع المعاش أثبت أن الدول النامية لجأت في النهاية إلى الإستدانة الخارجية، وأن إرتفاع أسعار خاماتها الأولية لم يجد نفعا، وكمثال عن ذلك فإن بعض البلدان النفطية كالجزائر، إيران، فنزويلا، أندونيسيا ونيجيريا، ورغم إرتفاع عائداتها النفطية عامي 1973 و1974، قد عادت مجددا ومنذ عام 1975 للإقتراض الخارجي، نظرا للمعجز في ميزان مدفوعاتها، وهو ما يثبت أن وضعها كبلدان مدينة لم يتبدل نهائيا، وهذا رغم تدفق رأس المال المتأتي من العائدات النفطية<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لتفاقم هذه الديون، لم تجد الدول النامية من حل، سوى الإقتراض أكثر لتسديد الديون السابقة، وهو ما أدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات، بما شكل نزيفا مستمرا في إمكانيات الدول النامية وقدراتها المالية، وبالتالي إلى عدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وزيادة معاناتها، لذلك ومن أجل أن تصل الدول النامية إلى توازن موازين مدفوعاتها، يجب ضمان رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وتحقيق نمو سريع في صادراتها، يفوق نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو الواردات، وعند عدم قدرة رأس المال الأجنبي من تحقيق هذه الشروط، فإن الإقتصاد القومي لهذه الدول، لن يتمكن من التغلب على المعجز في موازين مدفوعاته.

#### المطلب الرابع: إرتفاع معدل التضخم

من النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية، إرتفاع معدلات التضخم في هذه الدول، والذي غالبا ما يعزى إلى قلة مرونة

1 - جورج فرم، مرجع سابق، ص.141.



عرض المنتجات في الأجل القصير، وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية.

وقد ذكرنا سابقا أن الدول النامية، غالبا ما تلجأ إلى الإقتراض من الخارج، لتمويل مشاريعها، حيث أن تنفيذ مثل هذه الأخيرة، يتطلب تمويلا محليا، والذي لا بد أن يكون من مصادر حقيقية، وإلا فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخمية وإرتفاع الأسعار.

ولم تكن هناك أية مصادفة بين النمو غير العادي الذي حدث في المديونية الخارجية للبلاد العربية ذات العجز المالي، وبين تزايد قوى التضخم المستورد في هذه البلاد، فمع العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، الناجم عن تزايد أسعار الواردات وتراخي نمو (أو تدهور) الصادرات، واجهت تلك البلدان مشكلة تمويل هذا العجز، ومن هنا، وفي ظل توجهات نظم الحكم السائدة بهذه البلدان، فإن زيادة الإقتراض الخارجي كان هو الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها، ولهذا فثمة علاقة وثيقة بين زيادة قوى التضخم المستورد من ناحية، وبين زيادة مديونية هذه البلدان من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

"كما أن تسديد الأقساط وكذا خدمة الدين تحدث نقصا في المصادر المتاحة، فتعتمد الدولة إلى زيادة صادراتها، مما يؤدي إلى إنخفاض عرض السلع محليا، فتزداد أسعارها ويستمر التضخم فيها"<sup>(2)</sup>.

**المطلب الخامس: تزايد المديونية الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد**  
عند مقارنة أعباء خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدول النامية للجهات والهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة التي تقوم هذه الجهات بتقديمها إلى الدول النامية، فإن ما تدفعه هذه الأخيرة لخدمة أعباء ديونها الخارجية سوف يزيد

1 - زكي رمزي، التضخم المستورد، دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986، ص.237.  
2- Ighemat Arezki, la crise de l'endettement des pays en développement, 1982-1990, édition ENAP, sans date, p.64.

على ما تحصل عليه من قروض جديدة، بمعنى أن هناك حالة إنتقال عكسي للموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة لها، "فحجم الدين يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف، حتى لو لم يقترض البلد من جديد، حيث وإبتداء من عام 1978، لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في العالم النامي، إذ ولأول مرة أخذت الدفعات السنوية لخدمة الدين (الأقساط + الفوائد) تتجاوز الديون نفسها، ووصلت الفجوة إلى ذروتها عام 1982، حين بلغت القروض الممنوحة للدول النامية ما مقداره 50 مليار دولار، في حين كان عليها أن تدفع 105 مليار دولار كخدمات ديون"<sup>(1)</sup>، ويضاف إلى هذا النزيف المعاكس جملة العناصر التالية<sup>(2)</sup>:

- هجرة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الناتجة عن إستثماراتها في الدول النامية إلى الوطن الأم.
- المدفوعات لقاء براءات الإختراعات ورخص إستعمالها.
- الأعباء الناتجة عن تضخيم الأسعار من قبل الجهات المصدرة عن تصديرها، فيما يتعلق بالسلع التجهيزية أو السلع المنجزة.
- الخسائر الناجمة عن الممارسات التجارية المقيدة التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات.
- الخسائر الناجمة عن التحويل المعاكس للتكنولوجيا، وتظهر بصورة هجرة التقنيين والأدمغة نحو البلدان المتقدمة.

"فالإستدانة الخارجية مرتبطة إرتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة بإتجاه البلاد المصنعة، ذلك أن إعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة تمويل الديون، التي تفقر غالبية بلدان العالم

1 - صالح ياسر حسن، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، المديونية، مرجع سابق، ص.24.

2 - جورج فرم، مرجع سابق، ص.31.

النامي إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديان إلى زيادة تكاليف الإستدانة الخارجية<sup>(1)</sup>.

وبنهاية عام 1980، أصبحت البلدان النامية مصدرة لرأس المال (أنظر للجدولين رقم 14 و15)، وهذا طبقا لبعض التقديرات التي تعبر عن حجم التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، والتي دلت على خطورة ظاهرة النقل العكسي لتلك الموارد أو التدفقات على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

1. في الفترة (1975 - 1982) حصلت الدول النامية على قروض جديدة قيمتها تصل إلى 320 مليار دولار، بينما قامت هذه الدول بسداد 340 مليار دولار خدمة لديونها، مما يعني أنها دفعت 20 مليار دولار زيادة على ما حصلت عليه خلال الفترة المذكورة؛

2. في دراسة أجراها صندوق النقد الدولي، تبين أن رصيد إستثمارات العالم النامي بإستثناء دول الأوبك في أوروبا وأمريكا عن الفترة (1974 - 1985) قد بلغ 512 مليار دولار، فإذا أضفنا إليه إستثمارات دول الأوبك، والتي تقدر بحوالي 382 مليار دولار عن نفس الفترة، يصبح إجمالي ماتم تحويله من الدول النامية الفقيرة إلى الدول الغنية المتقدمة 894 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ديون المجموعة الأولى عام 1985؛

3. دفعت الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى صندوق النقد الدولي 500 مليون دولار، زيادة عن القروض التي حصلت عليها منه عام 1987 و250 مليون دولار عام 1988.

ويمكن إرجاع السبب في كون التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج دائما سالبة إلى العوامل الآتية:

- الإنخفاض في التدفق الإجمالي لرؤوس الأموال، والذي يرجع إلى إنخفاض حجم التدفقات المالية المناسبة إلى الدول النامية.

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص 159. 160.

- زيادة أعباء خدمة الدين والتي ترجع إلى إرتفاع أسعار الفائدة و(أو) إرتفاع الأقساط المسددة من أصل الدين.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

الجدول رقم (14): تطور أعباء الدين الخارجي والتحويلات الصافية للقروض لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1970 - 2000).

الوحدة: مليار دولار

التحويل الصافي للقروض (4)-(3)=(5)	إجمالي تدفق القروض (4)	خدمة الدين (1)+(2)=(3)	الأقساط (2)	الفوائد (1)	السنة
4.3	12.3	08.0	5.7	3.2	1970
20.0	39.4	19.5	12.1	7.3	1975
19.61	112.32	92.71	45.81	46.90	1980
06.45	124.02	117.57	49.48	68.09	1982
-21.89	97.28	119.17	49.83	69.34	1984
-38.22	102.93	141.15	76.37	64.78	1986
-52.04	108.29	160.33	88.03	72.30	1988
-31.63	139.55	171.18	84.71	75.47	1990
-08.24	163.11	171.35	99.26	72.09	1992
-19.59	176.29	195.88	114.49	81.09	1994
-22.84	195.78	218.62	124.20	94.42	1996
-26.04	201.08	227.12	130.52	96.60	1998
-19.87	215.86	235.73	138.02	97.71	2000
90.34 -	282.59	372.93	276.69	96.24	2002

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقاداً على البيانات الواردة في:

.the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1988, 1986, 1990, 1996, 2000, 2004.

ومن أجل أكثر إيضاح، نحاول من خلال الجدول التالي، أن نوضح تطور التحويل الصافي للقروض الخارجية لبعض البلدان النامية خلال الفترة (1980-2000).

الجدول رقم (15): تطور التحويل الصافي للقروض الخارجية في بعض البلدان النامية المدينة خلال الفترة (1980 - 2000).

الوحدة: مليار دولار

التحويل الصافي للقروض (2)- (3)=(1)	إجمالي تدفقات القروض الجديدة (2)	خدمات الدين المسددة (1)	البلد والسنة	التحويل الصافي للقروض (2)- (3)=(1)	إجمالي تدفقات القروض الجديدة (2)	خدمات الدين المسددة (1)	البلد والسنة
0.602	1.753	1.151	<b>نيجيريا</b>	0.526	4.708	4.182	<b>الأرجنتين</b>
2.183 -	1.979	4.162	<b>1980</b>	4.376 -	0.821	5.197	<b>1980</b>
0.118	2.328	2.210	<b>1984</b>	2.179 -	2.438	5.023	<b>1984</b>
2.190 -	1.146	3.336	<b>1988</b>	4.574 -	1.587	6.161	<b>1988</b>
1.181 -	0.098	1.916	<b>1990</b>	1.423	8.115	6.692	<b>1990</b>
1.918 -	0.123	2.041	<b>1994</b>	0.560 -	6.25	6.81	<b>1994</b>
2.354 -	0.426	2.780	<b>1996</b>	0.240 -	7.14	7.38	<b>1996</b>
			<b>2000</b>				<b>2000</b>
1.276 -			<b>فنزويلا</b>	0.618			<b>المكسيك</b>
3.316 -	1.753	3.029	<b>1980</b>	- 8.443	11.581	10.962	<b>1980</b>
2.634 -	1.979	5.295	<b>1984</b>	- 8.214	08.515	16.958	<b>1984</b>
1.205 -	2.328	4.962	<b>1988</b>	10.333	07.259	15.473	<b>1988</b>
3.703 -	1.146	2.351	<b>1990</b>	- 0.628	21.649	11.316	<b>1990</b>
3.320 -	0.09	3.793	<b>1994</b>	- 4.320	18.241	19.049	<b>1994</b>
3.620 -	0.421	3.74	<b>1996</b>	- 2.160	17.020	21.34	<b>1996</b>
	0.632	4.25	<b>2000</b>		20.050	22.21	<b>2000</b>

0.117			الفلبين	3.335 -			البرازيل
-1.087	2.300	2.183	1980	1.955 -	11.418	14.773	1980
-2.077	1.600	2.687	1984	9.911 -	11.623	13.578	1984
-0.651	1.320	3.397	1988	3.668 -	6.964	16.875	1988
0.230	2.941	3.592	1990	1.556	4.136	8.134	1990
-0.280	4.764	4.534	1994	1.120 -	17.670	16.114	1994
-0.670	4.360	4.640	1996	1.360 -	16.10	17.22	1996
	4.730	5.400	2000		18.67	20.03	2000
1.508			مصر	0.117			البيرو
0.316 -	2.743	1.235	1980	1.087 -	1.452	2.151	1980
0.244	1.696	2.012	1984	0.340	1.678	1.286	1984
2.563 -	2.592	2.348	1988	0.119 -	0.688	0.348	1988
0.958 -	0.509	3.072	1990	0.340	0.357	0.476	1990
1.119 -	1.321	2.279	1994	0.195 -	1.397	1.057	1994
1.385 -	1.624	2.743	1996	0.118 -	1.015	1.210	1996
	2.036	3.421	2000		1.732	1.850	2000

المصدر : الهاشمي بوجعدار ، مرجع سابق ، ص.195. 196.

وقد تسبب كل ما سبق في تعميق مظاهر اندماج إقتصاديات الدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية، وأصبح بالتالي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول.

#### المطلب السادس: الأثر على الإستثمار والنمو والبطالة<sup>(1)</sup>

لقد كان للتزايد الكبير الذي عرفته خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية، وما ترتب عنها من إضعاف القدرة الذاتية للإستيراد، أثرا بالغا على الإستثمار والنمو والبطالة في تلك البلدان، فقد تبين لنا سابقا كيف أصبحت خدمات الديون

1 - الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.190. 193.

الخارجية في كثير من هذه البلدان تلتهم نسبا عالية من ناتجها الداخلي الخام، ومن حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية، وهو ما يمثل إنتقاصا من الموارد المحلية المتاحة للإدخار، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد المحلية بتلك البلدان، وزاد بالتالي من حاجاتها للإقتراض الخارجي.

وأمام تراجع فرص الإقتراض الدولي، خاصة بعد أزمة الديون العالمية عام 1982، وضعف القدرة الذاتية للإستيراد للبلدان النامية المدينة، لم يكن من خيار أمام هذه الأخيرة سوى الضغط على حجم الإستثمار بها لتضييق تلك الفجوة، وتخليها عن تنفيذ البرامج الإستثمارية التي ترتفع فيها نسبة المكون الأجنبي (نسبة الواردات الإستثمارية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، كما أن بعضها قام بالضغط على بنود وارداته الإنمائية، من سلع وسيطية ومستلزمات الإنتاج، اللازمة لتشغيل الجهاز الإنتاجي بها، الأمر الذي أدى إلى تعطيل قسم كبير من الطاقة الإنتاجية لذلك الجهاز في تلك البلدان، بل أن البعض منها لجأ تحت ضغط ندرة النقد الأجنبي المتاح لديه، وتزايد خدمات ديونه الخارجية، إلى غلق الكثير من الوحدات الإنتاجية، خاصة تلك التي تعاني من عجز كبير في ماليتها، وبيعها للقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الإستثمار والنمو، وإرتفاع معدلات البطالة بهذه البلدان.

ففي البرازيل مثلا، تحولت نسبة 40% من الطاقة الصناعية بها إلى طاقة عاطلة، وتضاعفت فيها البطالة بثلاث مرات، وذلك خلال الفترة (1980-1983)<sup>(1)</sup>، كما تشير بعض الدراسات، إلى أن معدلات الإستثمار في مجموع البلدان الخمس عشر المثقلة بالديون قد شهدت إنخفاضا قويا، حيث إنخفضت من 24% كمتوسط عن الفترة (1971-1981) إلى 18% كمتوسط للفترة (1982-1987)، ثم إلى 11% كمتوسط للفترة (1990-1996)، وقد كان لهذا التراجع القوي في معدلات الإستثمار آثارا على تزايد معدلات البطالة في تلك البلدان.

1 - فواد مرسي، مرجع سابق، ص.304.

وفي عام 1986، بلغ عدد العاطلين عن العمل في مصر أكثر من مليوني عاطل، أي بمعدل بطالة حوالي 115٪، وفي تونس بلغ معدل البطالة 13.1٪ وذلك عام 1984.

كما لا نستثن من هذا الوضع بقية البلدان الأخرى التي تعاني من مديونية ثقيلة، ونموا ديمغرافيا مرتفعا، هذا ونشير إلى أن البلدان المتقدمة الدائنة لم تسلم بدورها من الآثار السلبية لأزمة المديونية، فعلى سبيل المثال، تسببت أزمة ديون أمريكا اللاتينية في تقليص فرص العمل في الصناعة الأمريكية (النقل، الآلات والمعدات) بنحو 1.8 مليون فرصة عمل، وذلك خلال الفترة (1982- 1988)، وتقلصت أرباح الصناعة الأوروبية بمقدار 171 مليار دولار، وبلغت فرص العمل الضائعة بسبب تلك الأزمة في الصناعة الأوروبية بنحو 735 ألف فرصة عمل، وذلك خلال نفس الفترة.

وخلاصة القول، أن تفاقم أزمات النقد الأجنبي الناجمة عن تفاقم أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية، قد أثر وبشكل سلبي على حجم الإستثمار ومعدلاته في تلك البلدان، ومن ثم على زيادة معدلات البطالة، كما كان لذلك أيضا أثرا سلبيا على الخطة الإقتصادية في تلك البلدان، وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

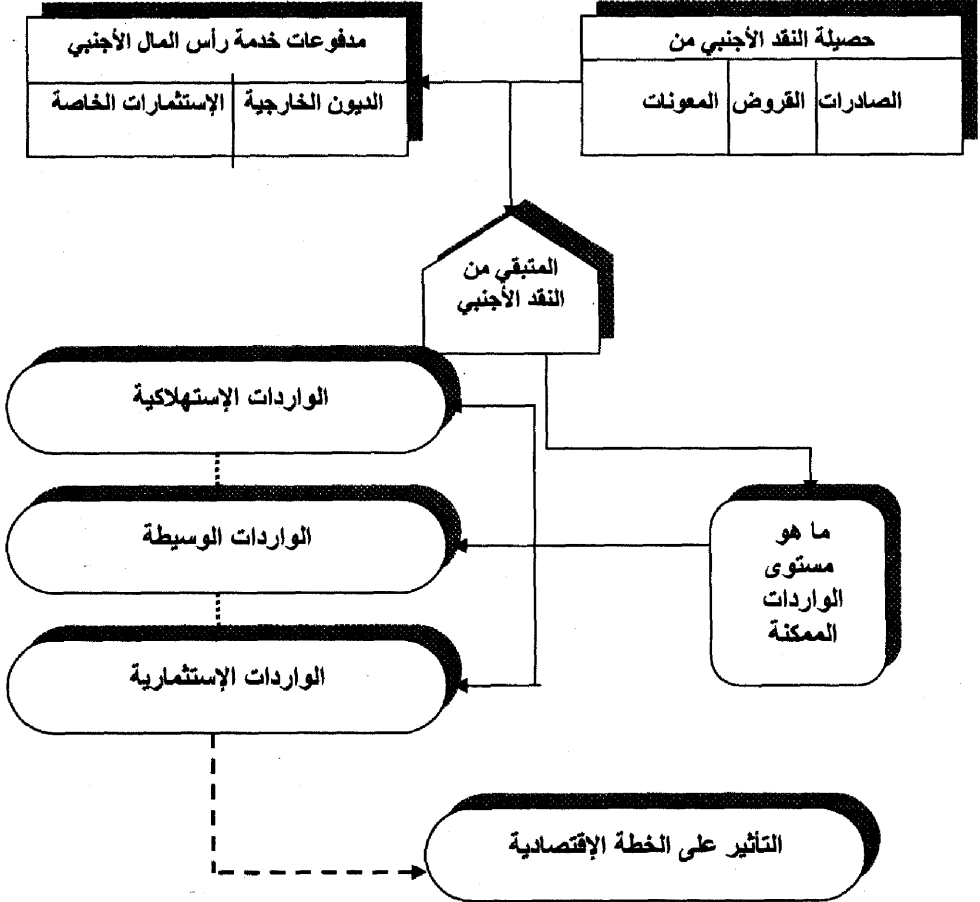
فكثير من البلدان النامية المدينة، اضطرت إزاء ذلك التفاقم الحاصل في خدمات ديونها الخارجية إلى تغيير إستراتيجيتها التنموية، حيث تخلت عن إقامة الصناعات الثقيلة، التي تتطلب بطبيعتها تمويلا ضخما بالعملات الصعبة، وذلك لصالح الصناعات الخفيفة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، وركز بعضها على الإستثمار في القطاعات التصديرية بإعتبارها قطاعات مولدة للنقد الأجنبي، حتى تستطيع التغلب على مشاكل ديونها الخارجية، وتوفير التمويل اللازم لوارداتها من السلع والخدمات.

ومما سبق، يتضح أن إرتفاع رصيد المديونية الخارجية، وتزايد الأعباء الناتجة عنها في الدول النامية، وما تمخض عنه من آثار سلبية هامة عرقلت مسيرة التنمية في هذه البلدان، قد جعل هذه الأخيرة أمام إختيار حرج بين مواصلة عملية التنمية من جهة، وخدمة الأعباء الضخمة من جهة أخرى، فإذا أولت الدول المدينة إعتبارات التنمية والنمو المرتبة



الأولى، فسوف تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، أما إذا احتلت مشكلة الوفاء بأعباء تلك الديون المكانة الأولى فإنها - أي الدول المدينة - لا بد وأن تضحي وبدرجة كبيرة بإمكانيات النمو وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة، وهذا هو جوهر أزمة الديون الخارجية من وجهة نظر الدول النامية المدينة.

الشكل رقم (3): آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الاقتصادية.



المصدر: رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص. 169.

## المبحث الثاني

### التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية

إذا كنا فيما سبق قد ألقينا الضوء على الآثار السلبية الناجمة عن تقاوم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية، ومدى إنعكاسها على الخطط الإنمائية التي تضعها هذه البلدان، الأمر الذي أدى بنا إلى إستخلاص نتيجة مهمة، مفادها أن رأس المال الأجنبي، قد لعب دورا أساسيا في تطوير الدول المتقدمة، نظرا للإستغلال الأمثل لهذا العنصر، مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت في تصديرها إلى البلدان النامية، ولكنه وفي المقابل، لم يلعب الدور الذي كان يجب أن يلعبه في تنمية هذه الأخيرة، مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثارا خارجية، لا تقل أهمية وخطورة عن الآثار الداخلية، التي تمخضت عن النمو الإنفجاري لديون الدول النامية الخارجية، لذا سنحاول في هذه الأسطر التعرض لأهم التأثيرات الخارجية، التي واكبت إرتفاع رصيد المديونية الخارجية للدول النامية.

#### المطلب الأول: الديون الخارجية مصدر إضافي لعدم إستقرار النظام النقدي الدولي<sup>(1)</sup>

إن الحجم الذي وصلت إليه ديون العالم النامي، وإن كان نتيجة عدم إستقرار النظام النقدي الدولي، إلا أنه غدا اليوم من بين أهم أسباب عدم الإستقرار المذكور سابقا، ويهدد بالتالي النظام الدولي للمدفوعات، فمن المؤكد أن توقف البلدان الأكثر إستدانة عن الدفع، سيؤدي إلى إنهيار نظام المدفوعات الدولية، خاصة وأن القسم الأكبر من القروض الممنوحة لهذه البلدان، يخص مجموعة معينة من البنوك الدولية، التي تؤدي دورا حاسما في شبكات المال الدولية، ولا شك أن الحجم الذي وصلت إليه ديون بعض هذه البلدان قد بلغ حدا لم يعد للدائنين معه أي مصلحة، في أن تبلغ هذه البلدان حالة التوقف عن التسديد، لذا نرى أن حاجة البلدان النامية إلى إعادة تمويل الديون القائمة والمستحقة مؤمنة بصورة دائمة، وهذه الأولوية يمكن أن تستمر حاليا ودون حدود، لأن واقع نظام النقد الدولي لا يحتوي في طياته على أي كايح بإمكانه إيقاف:

1 - جورج فرم، مرجع سابق، ص.35. 36.

- العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستطيع إصدار ما تشاء من نقد دولي؛

- مضاعفة الودائع والقروض في سوق العملات الأوروبية، الذي لا تسيطر عليه بصورة مباشرة أية سلطة نقدية أو مالية.

وقد أصبحت ديون العالم النامي، في الواقع عنصرا هاما في الهرم المعقد والعماق للقروض الدولية والمحلية التي تديرها شبكات البنوك العالمية، وهي على غرار الشركات المتعددة الجنسيات، في حيز عالمي يسمح لها بالتملص من أي مراقبة دولية.

وفي ظل الظروف الراهنة المتميزة بالتضخم العالمي وبالبطالة والعجز في موازين المدفوعات، أصبح خطر إنقطاع هذه السلسلة الهرمية للقروض في موقع ما من مواقعها متفاقما، علما وأن الدول النامية هي ولا شك حلقة ضعيفة في هذه السلسلة.

### المطلب الثاني: المديونية الخارجية مصدر إضافي للتبعية في العالم النامي

إن تزايد حدة المديونية الخارجية في عدد كبير من الدول النامية، قد أعطى الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية، في أن تتدخل في شؤونها الداخلية وتمس سيادتها وتهدد استقلالها السياسي والاقتصادي، وتفرض الشروط التي تراها مناسبة من وجهة نظرها، من أجل إيجاد حالة الإستقرار والتوازن المطلوب لضمان تسديد هذه الديون.

"فالبلدان الدائنة تسعى جاهدة لممارسة مراقبتها على الإدارة الاقتصادية للبلدان المدينة بواسطة منظماتها القومية للإقراض والمنظمات الدولية، حيث أن لها بصورة عامة تأثيرا غالبا، يؤدي إلى الحد من حرية الحكومات في تغيير سياساتها الاقتصادية الداخلية، ويزيد من تبعيتها الخارجية"<sup>(1)</sup>.

"وتعمل البلدان الدائنة والمنظمات الدولية على زيادة تبعية الدول المدينة لها، وذلك من خلال مراقبة جميع أنشطتها الاقتصادية، وقد جرى مؤخرا تعزيز هذه

1 - نفس المرجع السابق، ص.37.

المراقبة، بإنشاء نظام أفضل لتبادل المعلومات والتنسيق بين البنوك الدولية من جهة، وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى، كما أن هذه البنوك لا تمنح بعض الدول العاجزة عن التسديد قروضا جديدة، إلا بعد أن تقبل هذه البلدان البرنامج التصحيحي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية، وفي بعض الأحيان تفرض شروطا قاسية حتى على الدول القادرة على التسديد، حيث ويزيادة الإستدانة الخارجية تتضاعف الشروط القسرية في إتفاقيات القروض، وتتضاعف قدرة البلد المدين على تغيير سياساته في الحد من التبعية الخارجية، وقد وصل الأمر إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية في مركز الحكم في القضايا الإجتماعية والسياسية في الدول المدينة<sup>(1)</sup>. وتأخذ التبعية الناجمة عن الإستدانة الخارجية أشكالا عديدة أهمها<sup>(2)</sup>:

### 1- التبعية التجارية:

يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو إقتصاديات الدول النامية، ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في هذه الدول، كما أن عدم تنوع صادراتها قد ساهم في ذلك بشكل كبير، إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، وهو ما يعرض عمليات التسمية في البلدان المعنية، للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الإقتصادية العالمية، وقد نشأ هذا النوع من التبعية في عهد الإستعمار وتطور بعد الإستقلال السياسي وتعمق بعد تفاقم الديون الخارجية، بفعل العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية، وهي نفسها التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية.

### 2- التبعية المالية:

ترجع هذه التبعية - سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية - إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فهذه الحاجة دفعت بالدول

1 - خرايشة عبد الحميد، نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1988، ص.122.

2 - المصطفى ولد سيد محمد، الآثار السياسية والإقتصادية للديون العربية، مقال مأخوذ عن الموقع

الإلكتروني: <http://www.eljazeera.net> - 09:31، 2007/01/12

ذات الموارد المالية المحدودة، إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، وحتى الدول النامية ذات الفوائض المالية، خاصة النفطية منها تعاني من نوع آخر من التبعية للدول المتقدمة، ألا وهو اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي العالمي، مما قد يجلب لها مخاطر عدة، منها احتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية، كما حصل مع الودائع الليبية والعراقية.

### 3- التبعية التكنولوجية:

يقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا، أي إستيرادها من الدول المتقدمة، بدل العمل على تميمتها وطنياً، قومياً أو إقليمياً، وقد إختارت معظم الدول النامية إكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق إستيرادها جاهزة، إعتقاداً منها أن ذلك سيمكّنها من إقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم والطبيعة الإنتاجية للدول النامية، مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

### المطلب الثالث: مظاهر تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للمدنيين<sup>(1)</sup>

لما كان هذا العصر لا يقبل التدخل العسكري، الذي أصبح من المسائل غير المألوفة وغير المقبولة، خاصة بعد أن خطى المجتمع الدولي خطى واسعة نحو مجتمع التنظيم الدولي، ونظراً لأن الدول الرأسمالية لا تستطيع الإستغناء عن فرض سيطرتها على الدول الفقيرة، فقد لجأت إلى وسائل أخرى وطرق مغايرة تماماً لتحقيق نفس الغرض.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، يأخذ هذا التدخل من جانب الدائنين في شؤون المدنيين، مظاهراً عديدة في مقدمتها ما تمليه المؤسسات المالية الدولية والدائنين من شروط، خلال عملية إعادة الجدولة، حيث يقوم الدائنون بتحديد جملة من

\* السيادة النقدية للدولة تعبر عن حقها في إصدار العملة الوطنية وفرض الرقابة اللازمة لحماية هذا الحق والإستثمار به.

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص 164. 167.

السياسات التي يتعين على الدولة المدينة قبولها، وهي عديدة منها ما يتعلق بالتجارة الخارجية، سياسة الإنفاق العام والسياسة الإستثمارية.

وزيادة على ذلك نجد أن السيادة النقدية\* للدول النامية المدينة، قد إهتزت كثيرا بسبب وقوعها في مصيدة الديون الخارجية، حيث ترتب على ذلك، أن تأثرت عملتها النقدية بالعملة الرئيسية التي يتم بها السداد وهي الدولار الأمريكي، حيث وصل الحال بهذه الدول إلى الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الدولار وهي بصدد تحديد أسعار عملتها الوطنية، وبذلك أصبحت سيادتها الوطنية مهتزة ومتأثرة بالدول الدائنة.

ويضاف إلى ما سبق، إطلاق العنان لرؤوس الأموال الأجنبية (التمثلة أساسا في الإستثمار الأجنبي المباشر) لتهيمن على قدرات البلد، وكذلك فرض المزيد من الضرائب والرضوخ للمطالب التي ينادي بها الدائنون.

#### المطلب الرابع: الأثر على الإحتياطيات الدولية<sup>(1)</sup>

إن تفاقم أعباء خدمة الديون الخارجية في كثير من البلدان النامية وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات قد دفعها - في ظل تواضع نمو حصيللة صادراتها من العملات الصعبة، وضعف قدرتها على توفير النقد الأجنبي - إلى إستخدام جانب كبير من إحتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة لسداد جانب من خدمات ديونها الخارجية، تلك الإحتياطيات التي تعد بمثابة جهاز أمن، يمكن للدولة اللجوء إليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى خفض سعر صرف عملتها في كل مرة أو تعديل سياستها الإقتصادية والإجتماعية، أو اللجوء إلى الإقتراض بشروط صعبة، أو الإذعان للتوصيات التي تملئها المؤسسات المالية الدولية عند لجوئها إلى طلب تسهيلات.

فالإحتياطيات الدولية لمجموع البلدان النامية (أنظر الجدول رقم 16)، قد إنخفضت من 232.31 مليار دولار عام 1980 إلى 170.82 مليار دولار عام

1 - الهاشمي بوجمدان، مرجع سابق، ص 196. 197.

1986، إلا أنها عادت للتزايد نهاية الثمانينات، لتصل إلى 451.37 مليار دولار عام 1994، ثم إلى 996.90 مليار دولار عام 2002، ويعود ذلك بالأساس إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية والمساعدات المالية، التي تلقتها مجموعة البلدان النامية المدينة خاصة منها المثقلة بالديون، وكذا إلى سياسات التصحيح الهيكلية، التي قامت بها معظم هذه البلدان خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات.

وقد انعكس ذلك التدهور في الإحتياطات الدولية في عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث يلاحظ من الجدول رقم (17) أن عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطات الدولية في مجموعة من البلدان النامية، قد إنخفضت من 4 أشهر و6 أيام عام 1980 إلى 3 أشهر و12 يوم عام 1986، ثم إلى 3 أشهر و6 أيام عام 1990.

إلا أنه ومنذ بداية التسعينات، يلاحظ أن هناك تحسنا في عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطات الدولية في مجموع البلدان النامية، ويعود ذلك إلى الزيادة التي عرفتها تلك الإحتياطات خلال فترة التسعينات.

الجدول رقم (16): تطور الإحتياطات الدولية للبلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980 - 2002).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1980	1982	1984	1986	1988	1990	البيان
مجموع إحتياطات الدول النامية منها:	232.3 1	187.6 9	184.50	170.82	204.07	250.45	
إفريقيا جنوب الصحراء	22.95	12.26	09.84	06.92	10.37	15.60	
أمريكا اللاتينية والكرايب	57.38	40.53	48.10	43.95	41.84	58.34	
شرق آسيا والباسيفيك	33.85	34.57	38.48	39.18	60.32	86.26	
جنوب آسيا	15.32	11.14	11.43	13.08	12.82	08.89	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	82.28	68.87	53.34	43.18	52.69	49.90	
أوروبا وآسيا الوسطى	20.53	22.32	23.31	24.51	26.03	31.46	

2002	2000	1998	1996	1994	1992	السنوات البيان
996.90	708.17	610.34	520.41	451.37	310.62	مجموع إحتياجات الدول النامية منها:
37.84	24.86	21.71	19.13	17.30	14.20	إفريقيا جنوب الصحراء
164.14	179.25	147.13	126.87	113.78	96.40	أمريكا اللاتينية والكارييب
426.47	257.81	229.79	197.68	161.96	99.27	شرق آسيا والباسيفيك
85.30	70.60	55.28	43.13	34.06	14.52	جنوب آسيا
96.34	79.48	69.37	61.26	57.87	54.94	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
186.77	96.19	87.06	72.34	66.40	31.29	أوروبا وآسيا الوسطى

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

. the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1986,1990,1996, 2000, 2004 .

الجدول رقم (17): تطور عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياجات الدولية في البلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980 - 2002).  
الوحدة: شهور

1990	1988	1986	1984	1982	1980	السنوات البيان
3.2	3.1	3.4	3.3	3.0	4.2	عدد الشهور لكل الدول النامية منها:
2.0	1.5	1.9	1.9	1.4	2.9	إفريقيا جنوب الصحراء
3.9	3.3	4.1	4.1	4.3	4.4	أمريكا اللاتينية والكارييب
3.9	3.7	3.5	3.5	3.5	3.6	شرق آسيا والباسيفيك
1.9	3.3	4.3	4.3	4.1	5.9	جنوب آسيا
4.0	5.2	4.7	4.7	4.7	6.4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1.6	1.7	1.5	1.5	1.4	2.2	أوروبا وآسيا الوسطى



2002	2000	1998	1996	1994	1992	البيان / السنوات
5.8	5.3	5.1	4.8	4.2	3.3	عدد الشهور لكل الدول النامية منها:
3.6	2.4	3.2	2.2	2.1	1.8	إفريقيا جنوب الصحراء
4.2	5.4	5.3	5.1	5.0	5.1	أمريكا اللاتينية والكارييب
7.7	4.4	4.1	4.1	4.1	3.5	شرق آسيا والباسيفيك
8.2	6.3	6.2	6.2	6.0	3.3	جنوب آسيا
6.2	5.2	5.3	5.1	5.0	3.9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
4.7	3.4	3.3	3.2	3.3	1.7	أوروبا وآسيا الوسطى

المصدر : من إعداد الباحثة إعتامدا على البيانات الواردة في:

the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1986,1990,1996 , 2000, 2004 .

وتبعا لكل ما ورد ذكره في الفصل الثالث، يكون من غير المنطقي إغفال التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، ومالها من تبعات أدت إلى تعريض حرية صانعي السياسة الإقتصادية ومتخذي القرارات الهامة للخطر الشديد، ذلك أن إستفحال أزمة المديونية الخارجية قد نجم عنها ضغوطا خارجية قوية، ظلت تلاحق وياستمرار حرية القرار الإقتصادي في الدول النامية، وهناك بالفعل من وقع - من هذه البلدان - في دائرة الحصار، ولا زال لحد الآن يدفع ثمن لجوئه ورغبته في موارد التمويل الخارجي دون سابق تخطيط، وهي قضية على درجة كبيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الأقطار المدينة إلى هذه الحالة، أدى بها في النهاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي والدخول في طريق آخر، حددت معالمه جبهة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية التي تقف وراءه.

ومهما يكن من أمر، فلا حاجة لنا بعد ذلك أن نؤكد بعد إمعان الفكر قليلا - فيما إنطوى عليه الفصل السابق - أنه لا جدوى من التأكيد أن الديون

الخارجية قد كانت وصفاً سريعة، لكل بلد نامي خرج من الإستعمار بهدف واحد، هو محاولة اللحاق بركب التنمية سريعاً، وذلك إعتقاداً على الموارد الخارجية، التي زادت وعظمت من درجة إندماج الإقتصاديات النامية في الإقتصاديات المتقدمة، هذه الأخيرة التي سارعت في بادئ الأمر إلى تقديم المعونة - خاصة المالية منها - لكل بلد لجأ إليها وطلب منها ذلك، إلا أنها أصبحت وبعد عجز هذه البلدان عن الدفع، بوجه آخر غريب عن سابقه الذي عهدناه آنفاً.

وبهذا تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية يوماً بعد يوم، مولدة أخطاراً جد وخيمة على الأمن القومي لهذه البلدان، وهو ما عمق من أواصر التبعية والإستقطاب نحو الخارج، الأمر الذي إستدعى الدخول في ثورة حقيقية، من أجل التوصل في النهاية إلى حل يرضي الطرفين (المقرض والمقترض) وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفصل التالي.

## الفصل الرابع

### البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية

إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وتشابك آثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة، وعلى مجمل العلاقات الإقتصادية الدولية، إضافة الى أن الأحداث والأيام قد كشفت لجميع الفرق المعنية إستحالة حل هذه المسألة من قبل فريق واحد بمفرده ولحسابه، دون تعاون وتجاوب بقية الفرق، وأخذ مصالحهم وأوضاعهم بعين الإعتبار، بالإضافة إلى ثبوت إستحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية والمالية والإقتصادية، كل ذلك مع ما شكلته مسألة المديونية من خطورة على النظام الإقتصادي العالمي، قد أدى إلى تحول هذه المسألة من قضية إقتصادية فنية بحتة، إلى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها، ومن هنا، فقد تعددت وتنوعت الحلول المطروحة، وإختلفت في مضامينها وخلفياتها، وفي النتائج التي يمكن أن تسفر عنها هذه الحلول، وهذا بإختلاف الفرق المعنية وتباين مصالحها.

وإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية الدولية لم تستطع، أو بتعبير أدق ليست راغبة وقادرة في أن تقدم وتطرح حلولاً ومقترحات معقولة ومقبولة للبلدان النامية المدينة، ذلك أنه من خلال جريها وراء إمتيازاتها ومصالحها، هي غير قادرة على إيجاد حل مقبول حتى لنفسها.

وفي المقابل، طرح بعض القادة والمنظرين الثوريين رأي مفاده، أن الحل الجذري للأزمة هو إلغاء الديون والتصدي الجماعي من قبل الدول النامية المدينة للمشكلة،

بل وإقامة الجبهة الموحدة فيها من أجل هذا الحل، والتصدي لأحد أوجه الإستعمار الجديد نهائيا.

ولكن وفي منتصف المسافة الفاصلة بين هذين البعدين (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة إستغلالهم ونظامهم الإقتصادي الجائر من جهة، وإلغاء الديون وجبهة ثورية من المدينين للقضاء على الإستعمار الجديد من جهة مقابلة)، ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل أزمة الديون الخارجية، تدور في إطار ما يسمى " النظام الإقتصادي الدولي الجديد"، الذي دعا إليه الرئيس الراحل هواري بومدين، في مؤتمر عدم الإنحياز عام 1974.

ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء، على الخطوط العريضة لكل هذه الإتجاهات المطروحة كحلول للأزمة، نحاول في هذه الفصل إستعراضها بإيجاز من خلال ثلاث مباحث هي كالتالي:

**المبحث الأول: المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة.**

**المبحث الثاني: المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة.**

**المبحث الثالث: الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية.**

## المبحث الأول

### المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة

تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية (خصوصا الأمريكية منها) بالنظر لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية، فقد قدمت المصارف التجارية الأمريكية نهاية السبعينات، نصف الديون المعلنة لتلك الدول، كما أوضح بعض خبراء المال، أن ذلك يعد مؤشرا خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي والدولي، سيما وأن العديد من هذه المصارف، قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية جراء تعثر العديد من الدول المدينة، في دفع أعباء ديونها المستحقة، ومطالبتها المتكررة بإعادة جدولة هذه الديون، فأزدادت بذلك نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وبهذا ظهرت العديد من المقترحات والمبادرات لحل معضلة المديونية الخارجية للدول النامية، وهو ما سنتناوله تباعا، مع التركيز على تلك المقترحات التي تتوافق وإستراتيجية الدول الدائنة، ومن خلالها المؤسسات المالية الدولية، مع ترتيب هذه المقترحات كرونولوجيا وليس بحسب الجهة المقدمة لها.

### المطلب الأول: خطة بيكر

"قدم وزير الخزانة الأمريكية "جيمس بيكر"، في الإجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك العالميين شهر أكتوبر سنة 1985، وفي سيول (عاصمة كوريا الجنوبية) مبادرة صممت أساسا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية والبالغ عددها آنذاك 15 بلدا"<sup>(1)</sup>، وقد سميت هذه المبادرة بإسمه، وكان المبدأ الأساسي

♦ هذه الدول هي: البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، الشيلي، البيرو، كولومبيا، الإكوادور، الأوروغواي، بوليفيا، الفلبين، نيجيريا، ساحل العاج، المغرب ويوغوسلافيا، أنظر في ذلك: حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

1 - عرفان تقى الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص.88.

لها، أن القدرة على السداد والعودة إلى التنمية الإقتصادية والنمو السليم في البلدان النامية المدينة، لا يمكن تحقيقها من خلال سياسة التقشف، والضغط على الطلب الكلي والواردات التي يقترحها صندوق النقد الدولي، والتي كانت نتائجها سلبية على الناحية الإجتماعية وحتى السياسية، بل يمكن ذلك بتطبيق برامج تصحيح هيكلية مرفوقة بتقديم نقود جديدة، على أن يلعب البنك العالمي والبنوك الأخرى دورا هاما في تقديم تلك النقود، وقد حدد بيكر في هذه الخطة ثلاث نقاط كحل لأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- ضرورة تبني الدول النامية برامج لتسوية وضعها الإقتصادي وتوجيهها نحو النمو.
- يجب على المؤسسات المالية، وبصفة خاصة البنوك التجارية زيادة حجم قروضها الموجهة لـ 15 بلدا\* من البلدان الأكثر إستدانة في العالم، ومنحها 20 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات (1986 - 1988).
- يتعين على المؤسسات المالية الدولية، سيما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذا الصناديق الإقليمية للتنمية أن توجه قروضها ومساعداتها لصالح البلدان المدينة، وذلك بمنحها 9 مليار دولار خلال الفترة (1986 - 1988).

**أولا: موقف الدائنين من خطة بيكر (الدول، البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية)<sup>(2)</sup>.**  
رحب الدائنون بخطة بيكر، لأنها تستهدف زيادة قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية، وعودة تدفق الفوائد المستحقة على ديون العالم النامي

1- Arezki Ighemat, op.cit, p.116.

♦ يقدم صندوق النقد الدولي التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي والتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي للبلدان الأشد فقرا، والتي تلتزم بتنفيذ برامج تصحيح الإختلالات الهيكلية، بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات، والفارق الأساسي بينهما يكمن في إستخدام الموارد وحجمها وأسلوب المتابعة.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

للبنوك التجارية، بما يضمن إستقرار الأوضاع المصرفية الدولية، كما جاءت هذه الخطة لتوفر العديد من المزايا للدول الرأسمالية المتقدمة، من أهمها حل مشكلة محدودية فرص الإستثمار داخل هذه الدول، إضافة إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المدينة، نتيجة لإتباع هذه الأخيرة سياسة حرية التجارة الخارجية.

وقد كانت إستجابة صندوق النقد الدولي لخطة بيكر سريعة، ففي أوت 1986، أنشأ تسهيلا جديدا سمي بتسهيل التصحيح الهيكلي (facilité d'ajustement structurel)، وقام نظير ذلك بتخصيص مبلغ 2.7 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة كقروض طويلة الأجل، تمنح للبلدان الأكثر مديونية والأشد فقرا، وتصل مدتها إلى 10 سنوات بمعدل فائدة منخفض قدره 0.5% سنويا، وذلك لمساعدتها على القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، وفي ديسمبر 1987، أنشأ صندوق النقد الدولي ما يسمى بتسهيل التصحيح الهيكلي المعزز\* (facilité d'ajustement structurel renforcé)، وخصصت له ميزانية بقيمة 6 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، لمساعدة البلدان الأكثر مديونية على الجهود التي تبذلها من أجل التنمية، ومواجهة العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها، أما بالنسبة للبنك العالمي والذي كان يقتصر تمويله على المشاريع فقط إلى غاية 1980، فقد زاد في حدة موارده المقدمة إلى البلدان النامية في إطار تمويل برامج التصحيح الهيكلي.

وبالرغم من تأكيد خطة بيكر على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إستراتيجية المديونية، من خلال زيادة إقراضها الصافي للبلدان المثقلة بالديون إلى مستوى 20 مليار دولار، إلا أن مساهمتها كانت ضعيفة جدا، حيث لم يتجاوز إقراضها الصافي الذي قدمته للبلدان المثقلة بالديون خلال الفترة (1986- 1988) مقدار 6.2 مليار دولار<sup>(1)</sup>، أما الأرقام الصادرة عن الدول المدينة، فتشير إلى أن

1- F.M.I, **Finances et développement**, septembre 1989, p.14.

البنوك التجارية لم تقدم سوى 0.4 مليار دولار كإقراض طويل الأجل، وذلك خلال ذات الفترة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: موقف الدول المدينة من خطة بيكر

لم ترحب مجمل الدول المدينة بهذه الخطة، حيث أكدت على عدم موافقتها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي يطلبها صندوق النقد الدولي، والتي تعتبرها الخطة شرطاً ضرورياً للإستفادة من القروض الجديدة، وقد كان هذا الرفض لإرتفاع التكلفة الإجتماعية والسياسية، وهو ما أكدته المكسيك عام 1986، أثناء مباحثاتها مع اللجنة المشتركة والمكونة من 13 بنكا تجارياً، لبحث أزمة ديونها الخارجية، حيث أنها قد إتبعت سياسات الإصلاح الإقتصادي التي طالبت بها خطة بيكر، ولكن لم يعد لديها أي إمكانيات جديدة للتكشف أو شد الأحزمة<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: تقييم خطة بيكر

على الرغم من أن هذه الخطة تؤكد بأن الحل الوحيد لأزمة المديونية الخارجية، هو إعادة النمو الإقتصادي، إلا أنها لم تكن فعلاً لتسهل عملية الحصول على الأموال الضرورية، فهذه الخطة سطحية تسمح للبنوك بتحقيق أرباح على حساب الدول المدينة، ولهذا فقد تعرضت للعديد من الإنتقادات من بينها<sup>(3)</sup>:

- إن تنفيذ هذه الخطة يعطي الشرعية لتدخل المؤسسات المالية الدولية، في الشؤون الاقتصادية والسياسات التنموية للدول النامية، وهو ما يعني الإنتقاص من سيادتها الداخلية.
- إن الإحتياجات التمويلية الضخمة للدول النامية في مجملها تتجاوز وبكثير إمكانيات خطة بيكر.

1- Ibid, p.13.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

3 - نفس المرجع السابق، ص.275.



- يلاحظ على هذه الخطة، أنها تركز بالأساس على الدول التي تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة على إجمالي مديونيتها، لهذا لم تشمل هذه الخطة العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، بل شملت معظم دول أمريكا اللاتينية التي تدين للبنوك التجارية بأكثر مما تدين للحكومات الأجنبية؛
- لقد حملت هذه الخطة في طياتها تدعيما لسياسات التمويل الإجباري، إعادة الجدولة وتشجيع الإستثمار الخاص، وكلها تهدف إلى حماية مصالح الدول الغربية الدائنة.

ويضاف إلى ما سبق، أن الهدف الأساسي من هذه الخطة في تلك الفترة، هو إعادة التوازن للميزان التجاري الأمريكي، الذي عانى من عجز كبير بسبب تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية على السلع والخدمات الأمريكية، والناجم عن تأثير أزمة المديونية الخارجية التي تعيشها تلك الدول آنذاك، فعلى سبيل المثال، كانت المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك، هي الدافع لمنحها 14 مليار دولار كقروض جديدة عام 1987، وبمعدل فائدة سنوي أقل من 1٪، وإعادة جدولة نصف ديونها الخاصة طويلة الأجل، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على سياسة التصحيح التي تطبقها<sup>1</sup>.

وإنطلاقا مما سبق، فقد فشلت مبادرة بيكر في تقديم علاج لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية، لأنها حملت في طياتها أسباب فشلها، فلم تكن سوى نداء لمنح الدول النامية قروضا إضافية، وبالتالي تكريس التبعية من جديد.

### المطلب الثاني: خطة بيل برادلي<sup>(2)</sup>

بناء على الإنتقادات والفشل الذي مني به مشروع بيكر، تبته السيناتور "بيل برادلي" إلى ضرورة تخفيف أعباء المديونية الخارجية عن الدول النامية، ولذلك تقدم بمقترحات لمواجهة من بينها:

1- Pascal Arnaud, op.cit, p p.111.112.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

- ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب نسبة من هذه الديون قدرها 3٪ من حجم الدين الأصلي؛
- قيام الدول الصناعية بتقديم 30 مليار دولار سنويا كقروض جديدة للدول المدينة؛
- إلزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدعم الحكومي.

وبالرغم من أن مشروع برادلي إحتوى على بعض العناصر الإيجابية، متلافيا بذلك بعض أوجه القصور في مشروع بيكر، والمتمثلة في إقتصاره على عدد محدود من الدول النامية (15 دولة فقط) ذلك أن مشروع برادلي لم يشترط هذا العدد، كما جاء في ثنياه الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية، غير أن هذا المشروع ظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التي تعاني منها الدول المدينة، فقد إشتراط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، وهي التي أكدت الأحداث والوقائع فشلها في معظم الدول التي طبقتها، وأدت إلى نتائج عكس ما كان مرجوا منها.

ومما سبق ذكره، نخلص إلى أن كلا من مشروع بيكر وبرادلي يدور في فلك واحد مع المؤسسات المالية الدولية، وينظر بالتالي إلى أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، على أنها مجرد أزمة دورية مؤقتة، وليست أزمة هيكلية، لها علاقة بطبيعة التطورات الإقتصادية التي شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولي ككل، وقد كان من الطبيعي أن تنتهي تلك المرحلة بتعميق الأزمة، بدلا من تخفيف حدتها، وكمحصلة عن ذلك تضخم الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية للدول النامية، وحدث إنخفاض حقيقي في حجم تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المدينة، مقارنة بما يخرج منها من أموال سدادا للديون الخارجية وخدماتها، وقد تزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية وإغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية.

## المطلب الثالث: خطة ميازاوا

قدم وزير المالية الياباني "كييتي ميازاوا" عام 1987، خطة بشأن تخفيف أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية، تقوم على ثلاث عناصر هي كالتالي<sup>(1)</sup>:

- تحول البلدان النامية المدينة جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين، عن طريق حق إمتياز على إحتياطات صرفها، وعوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها؛
- تقوم البلدان النامية المدينة من جهة أخرى بإعادة جدولة ما تبقى من الدين، بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات، وذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء عنها، وأولها مستحقات اليابان؛
- تزيد المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي تتفد الخطوتين أعلاه، مع ضرورة الإعتماد على برامج إصلاح إقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين.

وإضافة إلى ذلك، أعلن "بنك اليابان للصادرات والواردات" عن تقديم قروض غير مشروطة لمساعدة الدول النامية، وبأسعار فائدة تقل عن الأسعار العالمية، بشرط أن يضمن صندوق النقد الدولي القروض الجديدة، كما أعلنت الحكومة اليابانية تخصيص مبلغ 50 مليون دولار للمساعدات الخارجية الخاصة بالدول النامية، وإعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها المستحقة لليابان<sup>(2)</sup>.

وبالنظر لكل ما سبق، تعد هذه الخطوة هامة ويجب الإشادة بها والثناء عليها، لأن تجارب بعض الدول النامية المدينة التي طبقت هذه الخطة، تفيد أن بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها لأقل الدول المدينة دخلا.

♦ الدول الصناعية السبع هي: كندا، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا وإنجلترا.

1 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.90. 91.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.287.

## المطلب الرابع: إتفاق تورنتو

قامت الدول الصناعية السبعة\* التي إجتمعت في تورنتو في جوان 1988 وبمبادرة فرنسية، بتقديم مقترحات محدثة في مجال إعادة تنظيم الديون العامة للبلدان ضعيفة الدخل، وجرى تركيزها وتبنيها رسميا في الإجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدوليين المنعقد في سبتمبر 1988<sup>(1)</sup>.

وقد كانت تلك القمة تحمل آمالا كبيرة لمواجهة الأزمة، بشأن صدور قرارات إيجابية لحل مشكلة الديون الخارجية، على الأقل بالنسبة للدول الأشد فقرا، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر أن "هذه القمة لابد أن تتوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية للدول الأكثر فقرا"، كما أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر "أنها تحمل خطة لتخفيض أسعار الفائدة"، أما عن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، فقد أعلن عن "خطة تتضمن الإلغاء التام لديون الدول الأشد فقرا".

وعن البدائل التي طرحت في تلك القمة، فقد كانت تتضمن ثلاث خيارات، يمكن للدائنين التفضيل فيما بينها ومنح إحداها للدول النامية المدينة، وهي كالتالي<sup>(2)</sup>:

- الخيار الأول: يتوافق مع وجهة النظر المدعومة من فرنسا، ويقوم على إلغاء ثلث الديون العامة بلا قيد أو شرط، وإعادة جدولة الباقي في نادي باريس حسب الشروط العادية، وعلى فترة 14 سنة، مع مرحلة إمهال من ثماني (8) سنوات.
- الخيار الثاني: تفضله الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم على تمديد مرحلة السداد لـ 25 سنة بدلا من 14 سنة، مع مرحلة إمهال من 14 سنة، وينطوي هذا الحل على تمديد الدفعات مع إستثمار للفوائد.

1- J.C.berthélemy, op.cit, p.110.

2- Ibid, p.111.

- الخيار الثالث: تدعّمه بريطانيا وألمانيا، ويدخل تخفيضاً لمعدلات الفائدة على الديون العامة، لتصل إلى 3.5% أو إلى نصف المعدل الأصلي، إذا كان هذا المعدل أقل من 7%.

وقد إنتهت قمة تورنتو إلى وضع عدد من الشروط، التي يجب توافرها في الدولة المدينة حتى تستفيد من الخيارات المطروحة، وهي كالتالي<sup>(1)</sup>:

1. إنتماء الدولة المعنية بالإتفاق إلى الدول الأكثر فقراً، وقد وضعت هذه القمة لذلك معياراً جرافياً وهو ألا يزيد نصيب الفرد فيها من الدخل القومي السنوي على 425 دولار.

2. أن تستهلك خدمة الدين 30% من صادرات الدولة المعنية.

3. أن تلتزم الدولة بالإصلاحات الإقتصادية التي يقررها صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من تلك البدائل المطروحة والمقرونة بالشروط السابق ذكرها، إلا أنها لم تقدم جديداً، بسبب ضعفها وعدم كفاية أي منها لحل الأزمة، فالتنازل عن بعض الفوائد لا يفيد كثيراً مع تراكم هذه الأخيرة والإرتفاع المستمر في أسعارها، كما أن مد فترة السماح ليس هو الحل الأمثل طالما أنه مرتبط بدفع فوائد عن تلك الفترات، ضف إلى ذلك أن الخيار الثالث والمتعلق بشطب أو إلغاء جزء من الديون الخارجية، يعتبر متروكاً لإختيار الدول الدائنة، هذه الأخيرة التي لا تعط ذلك الخيار، إلا للدول التي ترتبط معها بمصالح إقتصادية أو سياسية، حتى وإن لم تكن من الدول الأشد فقراً.

وهكذا، فإن هذه الإجراءات تبدو في ظاهرها، أنها عمل خير ي تنازلت بموجبه الدول المصنعة عن حقوقها، إلا أن الجوهر يثبت خلاف ذلك، إذ أن الغاية من ورائه ضرب الإنسجام الذي بدأت ملامحه تبرز في التجمعات التي بدأت الدول النامية تسعى من ورائها إلى مواجهة الدول المصنعة، ومن ثم فقد طبقت مقولة "فرق تسد"،

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.287.

وبالفعل وبفضل هذه الإجراءات إنفجرت مساعي مجموعة الـ 77، عدم الإنحياز، وغيرهما من فعم الدول النامية التي عملت على طرح المشكلة ذاتها.

### المطلب الخامس: إقتراح فرانسوا ميتران<sup>(1)</sup>

إقترح الرئيس السابق فرانسوا ميتران في جوان 1988، خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة المتوسطة الدخل، حيث يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية، التي حولت سابقا إلى سندات مضمونة من قبل الصندوق، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها وتخفيض معدلات الفائدة، ويرافق ذلك برنامجا للإصلاح الإقتصادي برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، ولتمويل هذا الصندوق المقترح، فهنا يمكن أن تتحى الدول الدائنة نصيبها من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب الخاصة بغية إمكانية إستخدامها لصالح الدول المدينة. وبالنسبة للدول الأقل دخلا، فقد إقترح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة وإعادة جدولة الباقي، علاوة على ذلك، فقد قرر إطالة أجل إستحقاق الديون، مع توحيدها بأسعار السوق ولدة أقصاها 25 عاما، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة أقل، بشرط أن تتخفف هذه الأسعار بأقل من النصف ولفترة سداد أقصاها 15 عاما.

وقد جاء تأكيد هذا الإعلان من جانب الرئيس الفرنسي في إجتماع الدول الناطقة بالفرنسية، الذي عقد في "داكار" بالسينغال في ماي 1989، حيث أشار إلى شطب الديون المستحقة لفرنسا على 35 دولة الأفقر في العالم، أي إلغاء ما قيمته 16 مليار فرنك فرنسي، بما يعادل 2.35 مليار دولار<sup>(2)</sup>.

ويجب الإشادة في هذا المجال بمثل هذا العمل الفردي من جانب الحكومة الفرنسية، حتى وإن كانت الدول المستفيدة من هذا الإلغاء كلها ناطقة بالفرنسية (بما يوحي بخدمة الأهداف الفرنسية)، إلا أنها من أكثر دول العالم فقرا.

1 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص. 91. 92.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص. 285.

## المطلب السادس: المبادرة السوفياتية

بناء على ما تقدم به الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران، جاءت الإستجابة السوفياتية سريعة، حيث إقترح الزعيم السوفياتي السابق "جورباتشوف" أن حل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، يتطلب عددا من الإجراءات الموضوعية التالية، من أهمها<sup>(1)</sup>:

1. تقليل حجم الديون المصرفية المستحقة للبنوك التجارية.
  2. بالنسبة للديون الرسمية، يراعى في سدادها مؤشرات التنمية الإقتصادية في كل دولة على حدى، وأن يكون ذلك على أجل طويل.
  3. إنشاء مؤسسة دولية متخصصة في شراء مديونية الدول النامية بنسبة خصم معينة.
  4. بالنسبة للديون المستحقة على الدول الأشد فقرا، يجب تسديدها على آجال زمنية طويلة تصل إلى ما يقارب 100 سنة.
  5. أن تكون كافة الحلول المطروحة لحل مشكلة المديونية الخارجية تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة بإعتبارها الهيئة الدولية التي تضم كلا من الدول الدائنة المتقدمة والدول المدينة الفقيرة.
- وما يلاحظ على هذه المقترحات، أنها ليست كافية لعلاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث أنها لا ترق إلى مستوى المبادرة الفرنسية.

## المطلب السابع: خطة برادي

في محاولة منها لإستخلاص العبر من الفشل النسبي لخطة بيكر، ذهبت مبادرة برادي المقدمة في مارس 1989، من قبل كاتب الدولة الأمريكي "نيكولاس برادي" إلى ما هو أبعد في مجال إعادة تنظيم الديون، وقد حاولت هذه المبادرة - التي تلت المقترحات الفرنسية

1 - نفس المرجع السابق، ص.286.

واليابانية - إقامة الوسائل التي تتيح للمصارف تلبية حاجات التمويل للبلدان النامية، دون أن تزيد المخاطر جراء ذلك<sup>(1)</sup>، حيث يعتمد فحوى هذه المبادرة على الآتي<sup>(2)</sup>:

1. إعطاء الدول المدينة فترة سماح من تسديد مدفوعات خدمة الديون لمدة ثلاث سنوات.

2. إجراء تخفيض للديون الخاصة (التجارية) لـ 31 دولة\* ذات المديونية الثقيلة، بنسبة 20% من إجمالي المستحق عليها والبالغ 340 مليار دولار، على أن يتم هذا الإجراء في غضون ثلاث سنوات أيضا.

3. يتم هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات عن طريق دخول البنوك التجارية في مفاوضات مباشرة مع الدول المدينة، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين، لضمان سداد خدمة الديون على المبالغ المتبقية، وكذا لضمان عملية تحويل بعض هذه الديون إلى سندات حكومية.

4. لكي تستفيد الدول المدينة من هذا التخفيض، عليها أن تتبنى برامج الإصلاح الإقتصادي وتتعهد بتنفيذها، كما أن عليها أن تتخذ إجراءات تضمن عودة رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج.

وقد إقترح يرادي ضمن خطته هذه عقد قمة سنوية حول مشاكل التجارة والمديونية، يرأسها البنك الدولي، بحيث يمكن للدولة المدينة التي إلتزمت بتطبيق برامج تصحيح هيكلية ملائمة، أن تستفيد من تخفيض قدره 30% من معدلات الفائدة خلال فترة (3) سنوات على مجموع الديون التجارية والثائية الرسمية، كما

1- J.C.berthélemy, op.cit , p.118.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.ص 278. 279.



تستفيد أيضا من تخفيض نسبه 30% في السنة من أصل الدين لفترة ثلاث سنوات<sup>(1)</sup>. وقد إستخدمت المكسيك كنموذج لإختبار هذه الإستراتيجية الرائدة لمعالجة المديونية الخارجية للدول النامية، إلا أنه ورغم كل هذه الإجراءات، تبين أن تكاليف خدمة الدين للمكسيك لم تتخفض إلا بشكل طفيف، حيث أن جزءا من الأرباح المحققة سوف تتمص بواسطة الإلتزامات الجديدة تجاه الدائنين<sup>(2)</sup>. وفي نهاية إستعراضنا لفحوى هذه الخطة، لابد من ذكر أنها حملت في طياتها بعض العيوب التي نلخصها في النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

- رغم المزايا التي تقدمها مقترحات برادي في تخفيض حجم الديون الخارجية للدول النامية بنسبة 20%، إلا أن ذلك مرتبط بإجراء الدول المدينة لسياسات الإصلاح الإقتصادي التي أثبتت فشلها في كثير من الدول؛
- أعلنت دول أمريكا اللاتينية أن النسبة المقترح إلغاؤها ليست بالكافية، حيث يجب ألا تقل عن 50% من إجمالي الدين المستحق؛
- إن هذه المقترحات تتطلب تمويلا إضافيا يصل إلى 30 مليار دولار سنويا، الأمر الذي يستلزم زيادة التدفق المالي من جانب البنوك التجارية، وهي تخشى من هذه الزيادة لعدم تأكدها من إسترداد الديون القديمة؛
- عبرت تلك المقترحات عن وجهة نظر الدول الدائنة نحو إمكانية تخفيض حجم الدين، دون النظر إلى المتطلبات الحقيقية لإنتشال الدول المدينة من بحر الديون الخارجية؛

\* الدول الـ 31 ذات المديونية الثقيلة المعنية بمقترح برادي هي:

- 14 دولة تضمونها خطة بيكر وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، ساحل العاج، الإكوادور، المغرب، المكسيك، نيجيريا، البيرو، الفلبين، فنزويلا، يوغوسلافيا والشيلي.
- ثماني دول أخرى من أمريكا اللاتينية هي: كوستاريكا، جيانا، الهندوراس، جمايكا، نيكاراغوا، بنما، سان دومينغو، ترنثي.
- سبع دول إفريقية ناطقة باللغة الإنجليزية.
- دولتان من شرق أوروبا هما: رومانيا وبولندا.

1- Arezki Ighemat, op-cit, p.121.

2 - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص ص 167. 169.

3 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص 279. 280.

- تعتمد خطة برادي أساسا على البنوك التجارية في تخفيض حجم ديون الدول النامية، وهو أمر ثبت فشله، حيث لم تتقبل هذه البنوك فكرة الإستفناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة، فيما عدا قيام بعضها في الولايات المتحدة الأمريكية، بإسقاط بعض الديون المستحقة على دول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يخدم المصالح الأمريكية.

وتشير الدراسات فيما يخص هذه النقطة الأخيرة (قيام البنوك التجارية بتخفيض نسبة من الديون الخارجية للدول النامية)، إلى أنه وإلى غاية 1992، قد أمكن تخفيض حوالي 37.8 مليار دولار، وهو ما يمثل 53% فقط من الديون الخارجية، التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض، وهذا ما يخص 9 بلدان فقط من ضمن 31 بلدا متقلا بالديون شملتها الخطة، والجدول أدناه يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (18): عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1988 - 1991).  
الوحدة: مليار دولار

الدول	الديون التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض <sup>(1)</sup>	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها (2)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها كنسبة من الديون التي أعيدت هيكلتها (1)/(2)=(3)	تكلفة التخفيض**
الشيلى (88 - 89)	0.44	4.40	100	0.24
المكسيك (88 - 90)	51.90	22.20	42	7.60
كوستاريكا (1990)	1.45	1.13	77	0.19
الموزمبيق (1991)	0.12	0.12	100	0.01
النيجر (1991)	0.11	0.11	100	0.20
نيجيريا (1991)	5.81	4.40	75	1.70
الفلبين (89 - 91)	5.80	3.70	63	1.80
الأورغواي (1991)	1.60	0.88	55	0.46
فنزويلا (1990)	19.70	6.04	30	2.58
المجموع	86.93	42.98	48	14.78
(خطة برادي) (1989 - 1992)	70.3	37.8	53	-

\* لا تتضمن الفوائد المستحقة عن فترات سابقة.

\*\* التكلفة في وقت إتمام العملية، وتتضمن ضمانات أصل الدين والفوائد، تكاليف الإستيراد، وبالنسبة لفرنزويلا تتضمن الموارد المستخدمة لتقديم ضمانات موازنة بالنسبة للسندات المصدرة قبل 1990، ولا تتضمن المدفوعات النقدية المتصلة بالفوائد المستحقة عن فترات ماضية. المصدر: مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع، ديسمبر 1992، ص.14.

من هنا يمكن القول، أن الهدف الذي حددته خطة برادي، والمتمثل في خفض ديون البنوك التجارية لـ 31 بلدا مثقلا بالديون، وذلك خلال الفترة (1989-1991) قد كان بعيد المنال، إذ لم تتمكن البنوك التجارية خلال تلك الفترة من خفض الديون الخارجية سوى بمبلغ 37.8 مليار دولار وذلك لـ 9 دول فقط، كانت معظمها من دول أمريكا اللاتينية.

هذا ولا ننسى أن البلدان النامية المدينة التي تستفيد ولو جزئيا من هذه الخطة هي التي تشكل ديونها الخاصة النصيب الأكبر من إجمالي ديونها الخارجية، كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية، أما الدول التي تشكل ديونها الخاصة نسبة ضئيلة من إجمالي ديونها الخارجية - كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، الذي لا تتجاوز ديونه الخاصة نسبة 17٪ من إجمالي ديونه الخارجية - فلن تستفيد من تخفيض كبير في مديونيتها الخارجية، ومن ثم، فإنه ومهما تكن نسبة التخفيض في الديون الخاصة لهذه الدول، فلن تكون قادرة على تخفيف العبء الثقيل لمديونيتها الخارجية، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام الجهود التي تبذلها بشأن تصحيح أوضاعها الإقتصادية، من أجل إستعادة نموها وقدرتها على سداد ديونها الخارجية<sup>(1)</sup>.

والسؤال الذي يجدر بنا طرحه الآن هو: هل إستمرت البنوك التجارية في تخفيض ديونها تجاه البلدان النامية المثقلة بالديون والتي شملتها خطة برادي؟ تشير الدراسات إلى أن عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية قد شهدت تزايدا منذ بداية سنة 1992، لتشمل عددا آخر من الدول المثقلة بالديون التي شملتها

1 - الهاشمي بوجمدار، مرجع سابق، ص.212.

خطة برادي، إلا أن مبالغ التخفيض لا تزال دون المستوى اللازم، إذ لم تزد عن 24 مليار دولار، وذلك خلال الفترة (1992 - 1995)، ولم تشمل عمليات التخفيض سوى 13 بلدا متقلا بالديون، كما هو واضح من الجدول رقم (19).

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية الجزئية، التي تحققت بفضل تطبيق خطة برادي، حيث أمكن تخفيف عبء الدين الخارجي لبعض البلدان النامية التي شملتها الخطة، واستعادة نشاطها الإقتصادي من خلال تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي، فإن مشاكل المديونية الخارجية، لا تزال تهدد الوضعية الإقتصادية والإجتماعية لعدد كبير من البلدان النامية، الأمر الذي شكل عائقا كبيرا أمام قيام هذه البلدان بأي محاولة جادة للتنمية.

الجدول رقم (19): عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1992 - 1995).  
الوحدة: مليار دولار

الدول	الديون التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض (1)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها (2)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها كنسبة من الديون التي أعيدت هيكلتها (3)=(2)/(1)	تكلفة التخفيض (4)
الأرجنتين (بداية 1992)	19.40	9.38	48	3.60
الأردن (1993)	0.73	0.13	42	0.118
الإكوادور (1994)	4.52	2.60	57	0.583
ألبانيا (1995)	0.38	0.38	100	0.100
أوغندا (1993)	0.15	0.15	55	0.018
بولغاريا (1993)	6.18	3.52	57	0.652
بولونيا (1994)	9.99	6.33	63	1.933
جمهورية الدومينيكان (1993)	0.77	0.51	65	0.139
زامبيا (1994)	0.20	0.20	100	0.022
ساوتومي وبرازيسيب (1994)	0.01	0.01	100	0.001
سيراليون (1995)	0.14	0.14	100	0.022
غانا (1993)	0.07	0.07	100	0.010
بوليفيا (1993)	0.17	0.17	100	0.026
المجموع	42.71	23.77	55.6	7.224

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.212.

وعليه فإن الحلول المقترحة عامة تحمل في طياتها الفلسفة، التي تعتمد على الهمنة كأداة لإخضاع هذه الدول، كما تميل إلى زيادة المديونية الخارجية للدول النامية على المدى الطويل، ذلك أن المدفوعات في الغالب الأعم ممولة بقروض جديدة.

وهكذا، فإن تضاعف المديونية الخارجية للدول النامية نتج عنه تدهور كبير في شروط التجارة الدولية، بما يعمل على إبقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوزه، كما أن تدفق رؤوس الأموال يشكل حلقة مفرغة لعرضها والطلب عليها، إذ تدخل هذه التدفقات كأحدى العناصر الأساسية، في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين، والتي من شأنها أن تكرر إندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

## المبحث الثاني

### المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة

إيماناً منها بضخامة وحدة أزمة المديونية الخارجية وآثارها المدمرة على إقتصادياتها، وعدم جدوى أو تماطل الدول الدائنة في الحلول سائلة الذكر، قامت الدول المدينة في المقابل بتقديم جملة من الحلول والتصورات التي ترى فيها حلاً مناسباً للأزمة، وهذا إنطلاقاً من خصوصياتها، وإعتماداً على آرائها الخاصة، آملة من وراء ذلك أن تتقبل الدول الدائنة هذه الحلول، وتأخذها بعين الإعتبار خاصة في رسم سياساتها عند تماقم أزمة المديونية الخارجية، وهو ما سنحاول سرده من خلال هذا العرض بتقديم بعض الحلول، التي كان لبعضها الصدى ولم يكن لبعضها الآخر عند غالبية الدول الدائنة.

#### المطلب الأول: مقترح كويا

يعد الرئيس الكوبي فيدال كاسترو أول من نادى بضرورة التوقف عن سداد الديون، حيث أشار إلى أن "جميع الأوضاع الإقتصادية الدولية العامة موضوعة لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وأن الحلول المطروحة للتخلص من المديونية الخارجية هي حلول وهمية مؤقتة"<sup>(1)</sup>.

وقد ألقى اللوم على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول النامية، حيث يرى أن السلم والتنمية لا ينفصلان، وسيكون السلم مهدداً وضعيفاً ما دامت معظم دول العالم النامي معرضة للفقر، وتعيش في حالة تخلف إقتصادي<sup>(2)</sup>.

1 - طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.117.

2 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.97.

كما أكد إستحالة سداد الديون الخارجية من الناحية الإقتصادية والأخلاقية، فمن الناحية الأولى، كانت متطلبات خدمة الديون الخارجية أكبر من إمكانيات وظروف الدول النامية، لذا فإن الإستمرار في الدفع سيلحق ضررا كبيرا بإقتصاديات هذه الدول، ويؤثر على مستويات معيشة سكانها، فضلا عن المشاكل والضغوط السياسية الناجمة عنها، أما عن الناحية الأخلاقية، فقد أثار كاسترو، بأن توقف الدول النامية عن سداد ديونها لا يمكن إعتباره عملا لا أخلاقيا، معززا ذلك بقوله، أن الدول المتقدمة بنت جل ثروتها من خلال نهب ثروات الدول النامية أيام السيطرة الإستعمارية، وأن المبالغ المسلوية في تلك الفترة هي أضعاف الديون الخارجية التي تتادي بها<sup>(1)</sup>.

وهكذا، يعتقد كاسترو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية قد فشلت، وقد حان الأوان لإنهاء هذه الأزمة، من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها أو تخفيفها، بوصفها حولا مسكنة للأزمة ولا تحلها جذريا، على أن يتم ذلك خلال تشكيل إتحاد الدول المدينة، الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح جميع الأطراف.

وإضافة لذلك، إقترح كاسترو تخصيص جزء من الموارد - التي توجه لتكديس الأسلحة التي تعود بحروب مدمرة - لإلغاء هذه الديون بشكل منظم<sup>(2)</sup>.

لكن هذا المقترح في رأينا يشويه الكثير من نقاط الضعف، ذلك أن التوقف عن السداد، سوف يوقع الدول النامية في مشاكل كثيرة تكون محصلتها زيادة التبعية، وتخلف هذه الدول وعدم إستقرارها إقتصاديا وتعرضها لضغوط سياسية وإقتصادية، كما يلاحظ أيضا أن هذا الإجراء غالبا ما تقوم به الدول الدائنة لأسباب سياسية بحتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يتم إلغاء إلا نسبة ضئيلة

1 - طلال محمد بطانية، مرجع سابق، ص.117.

♦ هذه الدول هي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، الإكوادور، جمهورية الدومينيكان، الأورغواي، فنزويلا والبيرو.

2 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.97، 98.

جدا من مجموع الديون وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا، أين ألغت جزءا ضئيلا جدا من ديون مصر، لقاء موقفها المساند لها ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية سنة 1991.

### المطلب الثاني: إعلان قرطاج

وقّعت إحدى عشرة دولة من أمريكا اللاتينية\* - من خلال الاجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984 و1985 - على الإعلان الذي تضمن مايلي<sup>(1)</sup>:

1. هناك مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، الذي نبع من التغيرات الحادة في شروط الإقتراض (إرتفاع معدلات الفائدة، الكساد الإقتصادي...) ولهذا فإن أي مقترحات تتخذ بشأن حل هذه الأزمة، يجب أن يتحمل عبئها الدائنون والمدينون على حد سواء.
2. في الوقت الذي تتعهد فيه دول أمريكا اللاتينية بدفع أعباء إلتزاماتها الخارجية، ستعمل في نفس الوقت، على تحقيق الشروط الكفيلة بتحقيق التنمية والتقدم الإجتماعي لشعوبها، وهو ما يدحض كل الإدعاءات التي راجت عشية عقد إعلان قرطاج، بأن الهدف منه يكمن في تخلي دول أمريكا اللاتينية عن تعهداتها الخارجية.
3. إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، وإنما ترتبط كذلك بأوضاع الإقتصاد العالمي، كما أن لها نتائج سياسية وإجتماعية، ولذا كان من الواجب إجراء حوار سياسي على مستوى دولي بين الحكومات المعنية، وبشكل عاجل حتى يمكن إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة.
4. ضرورة إحداث خفض ملحوظ في أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية في أسواق النقد الدولية.

1 حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص 313.



5. ضرورة تخفيف شروط عمليات إعادة الجدولة (زيادة مدة تجميد الدين، تخفيض سعر فائدة التأخير...) وجعل خدمة الدين في حدود معقولة تتناسب والدخل الناشئ عند التصدير).

6. زيادة موارد صندوق النقد والبنك الدوليين، وإضفاء نوع من المرونة والتسهيل في تعاملهما مع الدول النامية.

7. تخفيف شروط صندوق النقد الدولي، وزيادة قروضه غير المشروطة للدول النامية.

8. تحسين شروط التبادل التجاري والسماح بدخول صادرات الدول النامية المدينة إلى أسواق البلدان الدائنة، والتخفيف من نزعة الحماية، والعمل على إستقرار أسعار الصادرات عند مستويات معقولة.

هذا وقد قررت الدول الموقعة على إعلان قرطاج تكوين آلية في عمليات التشاور وتبادل الرأي والمتابعة بين دول القارة، وفتح الباب لدخول أي دولة من دول أمريكا اللاتينية في هذه العمليات.

ومن ملاحظتنا على توصيات "مؤتمر قرطاج" نجد أن الدول النامية تتطلق في مقترحاتها من إعتبرات إنسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات في السوق الرأسمالية لا تعرف هذه الإعتبرات، ولذلك فتوصيات "إعلان قرطاج" لا تعد إلا أن تكون مجرد أماني فقط.

### المطلب الثالث: قمة أكابولكو<sup>(1)</sup>

في نوفمبر 1987 تم عقد قمة "أكابولكو المكسيكية"، جمعت ثماني دول من أمريكا اللاتينية، وقد خرجت هذه القمة بإقتراحات لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، وهي كالتالي:

- ضرورة تعديل سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، بما يساهم في تخفيف أعباء مديونية البلدان النامية، وعودة البنك الدولي إلى دوره التقليدي كبنك للتنمية؛

1 - الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص. 216. 217.

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك والدول الدائنة للدول النامية.
  - ضرورة زيادة تدفق المساعدات والقروض لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
  - جعل خدمات المديونية الخارجية تتناسب وقدرة التسديد لكل دولة.
- كما إقترح كل من الأرجنتين، البرازيل والبيرو، تخصيص نسبة تتراوح بين 4 و5% من حصيله صادراتها من العملات الصعبة لتسديد خدمات المديونية الخارجية، إلا أن هذه القمة لم تأخذ صراحة بهذا الإقتراح، ومع ذلك، فقد بينت الموقف الموحد لتلك البلدان تجاه كيفية معالجة مشكلة مديونيتها الخارجية، حيث تم التأكيد من طرف كل الدول الثمانية، على أنه لا يمكنها بأي حال أن تضح بتتميتها، مقابل إستمرارها في تسديد خدمات ديونها الخارجية، فحتى تستمر هذه الدول في تسديد ديونها الخارجية، يجب ألا تتوقف عن مسيرة التنمية.

#### المطلب الرابع: مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الإنحياز

قام قادة الدول الإفريقية بعقد مؤتمر القمة الإفريقية في جويلية عام 1986 بمدينة "أديس أبابا"، وقد خصص هذا المؤتمر لمناقشة الأزمة الإقتصادية في إفريقيا، وأصدر الزعماء الأفارقة آنذاك "إعلان أديس أبابا" الإقتصادي للتنمية، الذي تضمن برنامجاً للإنعاش الإقتصادي والإجتماعي لقارة إفريقيا خلال الفترة (1986 - 1990).

كما دعت الدول الإفريقية، إلى عقد مؤتمر قمة إفريقي إستثنائي، تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تم عقد هذا المؤتمر بالفعل، حيث ضم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر عام 1987، وأقر عدة توصيات ومطالب موحدة في إطار مجابهة أزمة المديونية الإفريقية.

كما إنعقد في القاهرة مؤتمر القمة الإفريقي الأوروبي في الفترة من 3 إلى 4 أبريل سنة 2000، لبحث مشكلات القارة الإفريقية ومحاولة تقريب وجهات النظر

الإفريقية الأوروبية، ونتج عنه أن أعلنت كل من فرنسا، ألمانيا والمغرب، إسقاط الديون المستحقة لها على الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

ويمكن بلورة أهم الأفكار الإفريقية والمقترحات والأمانى في النقاط التالية:<sup>1</sup>

1. أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في البداية ضرورة الوفاء بالديون، التي إعتبرتها إلتزامات تعاقدية تتعهد الدول الإفريقية بالوفاء بها.

2. مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين، لأن الدول الإفريقية لا تستطيع في ظل ظروفها الوفاء بتلك الديون، ولهذا طالبت بضرورة الإقرار بهذا المبدأ، وذلك بإجراء حوار بين الأطراف الدائنة والمدينة للتوصل إلى حل هذه الأزمة.

3. طالبت الدول الإفريقية من الدول والمؤسسات المالية الدائنة أن تتفهم طبيعة ديونها الخارجية، وذلك بأن تدخل هذه الأخيرة في حوار جماعي مع الدول الإفريقية، للتوصل إلى حلول جذرية لمشكلة المديونية الخارجية.

4. إقرار الدول الإفريقية لمبدأ "إستراتيجية المفاوضة" في مواجهتها لأزمة المديونية الخارجية.

5. طالبت الدول الإفريقية بضرورة عقد مؤتمر دولي للديون، يضم الدول الدائنة، المؤسسات المالية الدولية والأطراف المدينة، ويهدف إلى وضع إطار شامل للمشكلة، كأساس للتفاوض وبرنامج دولي لحل الأزمة.

كما طالبت القارة الإفريقية بإقرار عدد من المبادئ في إطار التفاوض، ومن

بينها ما يلي:

- سداد جزء من الدين الثنائي الرسمي بالعملية المحلية؛
- تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة؛
- إعادة جدولة الديون مع تقرير آجال للسداد لا تقل عن خمسين عاما، وفترة سماح لا تقل عن عشر سنوات.

1 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.328. 329.

وهكذا تبلورت وجهة النظر الإفريقية في ضرورة التزامن بين التنمية الشاملة للقارة من ناحية، وبين سداد تلك الدول لما هو مستحق عليها من أقساط وفوائد للديون من ناحية أخرى، ولن يتأت ذلك إلا عن طريق زيادة فترات السماح وتأجيل مواعيد إستحقاق خدمة الدين، وتخفيض أسعار الفائدة.

ولهذا قام المؤتمر في ختامه وفي إطار دعوته لمؤتمر القمة الدولي للديون، بتشكيل مجموعة إتصال تضم إثنتي عشر دولة، للقيام بالإتصالات اللازمة مع الدول الدائنة، المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية، من أجل إقناعها بضرورة عقد مؤتمر للمديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية، غير أن الإتصالات التي أجرتها هذه المجموعة مع مختلف الأطراف الدائنة بعد ذلك، أوضحت عدم إستجابتها للدعوة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية، مفضلة التفاوض مع كل دولة مدينة على حدى، بحجة إختلاف ظروف كل دولة عن الدولة الأخرى.

وقد كانت مقترحات دول عدم الإنحياز مشابهة تماما للمقترحات الإفريقية، حيث عقدت قمة "هراري" بزيмбаوي، التي جمعت دول عدم الإنحياز عام 1986، وقد تضمنت عددا من المقترحات منها<sup>(1)</sup>:

1. مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين.
2. تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
3. ضرورة تعديل شروط صندوق النقد الدولي.
4. ضرورة وجود آليات تكفل مساعدة الدول النامية.
5. وضع حدود معقولة لخدمة الدين.
6. زيادة تدفق القروض للدول المدينة.
7. تشجيع إنسياب صادرات الدول المدينة إلى الدول الدائنة.
8. الجمع بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية.
9. المعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة.

1 - نفس المرجع السابق، ص.331. 332.

وعند تقييم المقترحات السابقة، نلاحظ أن الدول المدينة تتطلق في مقترحاتها من إعتبرات إنسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات الإقتصادية الدولية في السوق الرأسمالي لا تعرف هذه الإعتبرات، ونقطة الخطأ الأساسية فيها، أن المدينين يفترضون تفهم الدائنين لضرورات التنمية والتقدم الإجتماعي، بينما ذلك لا يهم الدائنين، وبخاصة البنوك التجارية التي تعمل بمنطق الربح لا غير.

### المطلب الخامس: إعادة الجدولة

تعتبر إعادة الجدولة أحد الخيارات القائمة لأي بلد مدين يعاني من عدم قدرته على الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، وفي توفير الأموال اللازمة في وقت معين، أي يعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض، وعجزه في توليد الموارد الضرورية في وقتها لسد أو لتسديد هذه القروض، فأى بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع إقتصادي طاحن أو في أزمة إقتصادية شديدة.

وأهم سمات هذه الأزمة هو أن البلد المدين، إذا ما إستمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية، وفي الوقت نفسه يجد صعوباتا شديدة في الحصول على قروض جديدة، بسبب إهتزاز الثقة في قدرته على الدفع.

وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية، يكون فيه معدل الدين (أي نسبة ما تلتهمه مدفوعات خدمة الدين من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع أن يحافظ على المستوى الضروري لوارداته.

ونتيجة لما سبق، فإنه توجد ثلاث خيارات أمام البلد الذي يواجه مصاعبا في خدمة ديونه تتفاوت درجة خطورتها، وهي كالتالي<sup>(1)</sup>:

- الخيار الأول: يستطيع المدين إيقاف سداد أقساط ديونه ومن ثم تتراكم متأخرات خدمة الدين، إلا أن لمثل هذا الإجراء نواقصه، لأنه سيفقد الثقة في

1 حسن الربيعي، ماذا تعني إعادة جدولة الديون؟، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.alsabah.com> (09:17, 3/02/2007).

- البلد ويجعل من الصعب عليه إن لم يكن من المستحيل الإقراض مستقبلا، فضلا عن أن هناك إمكانية - وإن لم تتحول إلى واقع- لإعلان إفلاس البلد، وفي هذه الحالة تحجز أصوله في الخارج وتصادر وتباع لسداد ديونه.
- الخيار الثاني: يحاول البلد خدمة ديونه أيا كان الثمن، ولكنه قد يضطر من أجل ذلك إلى تقييد مصروفاته الأخرى من العملات الأجنبية، مما يعني تخفيض وارداته، وهي مهمة شاقة في كثير من البلدان النامية، حيث تتألف الواردات من السلع الأساسية، ومن ثم قد لا يكون هذا المسار سليما سواء من الناحية الاقتصادية أو الإجتماعية.
- الخيار الثالث: هو سعي البلد إلى إعادة جدولة ديونه، بما يعني إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، كما قد يسعى إلى إعادة التمويل وهو أمر مختلف من الناحية التقنية، ويقصد بإعادة جدولة الديون الخارجية "إعادة ترتيب أو هيكله جدول السداد الأصلي، بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون تتضمن عموما مد أجل السداد، وهي إحدى الخيارات القائمة أمام بلد ما يعاني مصاعبا في خدمة ديونه الخارجية، أي في سداد أقساط الديون والفوائد عند إستحقاقها"<sup>(1)</sup>.
- ويكون الهدف من إعادة جدولة الديون الخارجية مايلي<sup>(2)</sup>:
- تمكين البلد المدين من التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي تستحق في الأجل القصير.

\* الدول الأعضاء هي: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا الاتحادية، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

1 - نفس المرجع السابق.

2 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.94.

- فسح بعض الوقت وإعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل إقتصاده الوطني وتحسين أوضاعه الداخلية.

وتجرى إعادة الجدولة على نوعين من الديون، حيث يتم التفاوض بالنسبة للديون الخارجية المستحقة للمصادر الرسمية في "نادي باريس" الذي يجمع - برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية- الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة، كما يضم بصفة مراقب الهيئات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين). وقد عقد أول إجتماع له مع دولة مدينة عام 1956، عندما وافقت الأرجنتين على الإجتماع بدائيتها العموميين في باريس، ويبلغ عدد أعضاء النادي 19 عضواً دائماً، أما الدول المدينة، فعددها 77 دولة من إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الجنوبية.

ومنذ عام 1956، أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد عن 343 إتفاقاً، تتعلق بـ 77 دولة مدينة، حيث تلتقي الدول الدائنة من 10 إلى 11 مرة في العام للتفاوض أوالتباحث فيما بينها، بشأن موقف الديون الخارجية للدول المدينة، وتكون هذه الاجتماعات في باريس<sup>(1)</sup>.

أما القروض المستحقة للمصادر الخاصة، فيتم التفاوض فيها مع نادي لندن الذي ليس له وجوداً صريحاً، فتحت هذا الإسم تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة من أجل تنظيم الإلتزامات المالية للبلدان المدينة.

وتعتبر المباحثات في شؤون الديون مع المصارف الخاصة، أحدث بكثير من تلك المباحثات التي تجرى في نادي باريس، حيث لم تصبح ذات أهمية جادة إلا في الثمانينات، غير أنها الآن تحمل رهاناً كبيراً وذلك للأسباب التالية:

1 سمير محمود ناصر، أساليب الترهيب الإقتصادية- الكارتلات أو الإتفاقات الإحتكارية، نقلا عن

الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org> (12/02/2007, 21:33) /debat/show.art.asp?aid=72716

- أن المبالغ المعنية أكبر بكثير من المبالغ المتباحث في شأنها في نادي باريس، وقد أصبحت إعادة البحث في الديون مع المصارف ضرورة مطلقة، بالنسبة لعدد كبير من مديني العالم النامي بسبب الإرتفاع الشديد لأعباء الفائدة على هذه الديون؛
- أن تعاون المصارف فيما بينها في المباحثات مع المدينين العاجزين، كان أساسياً للوصول إلى توازن مقبول من وجهة نظرهم.
- ورغم أن إعادة البحث في الديون ذات طابع خاص تماماً، فهي تعد مستقلة عن عمل المؤسسات المالية الرسمية، ويعود ذلك إلى أن واقع المصارف يطلب في الغالب من مدينيها الحصول على مساعدة هذه المؤسسات، بما ينطوي على إتباع سياسة (إعادة هيكلية إقتصادية) مقبولة من هذه الهيئة<sup>(1)</sup>.
- وقبل الموافقة على إعادة الجدولة، يتعين على البلد المدين الخضوع لعدة شروط أساسية أهمها<sup>(2)</sup>:
- لا تشمل إعادة الجدولة سوى القروض التي تقدمها الجهات الرسمية للبلدان الدائنة؛
- تستبعد كل الديون قصيرة الأجل التي أعيد جدولتها من قبل؛
- تعاد جدولة ما بين 85 إلى 90% من الدين المستحق، بفترة سماح تقدر بحوالي 5 سنوات.
- ويضاف إلى هذه الشروط شرطين أساسيين هما<sup>(3)</sup>:
- أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها، كإجراء عقابي له، حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة، وعادة

1 - نفس المرجع السابق.

2 - ماذا تعني إعادة الجدولة، مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع، سبتمبر، 1983، ص.27. 28.

3 - زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص.307.



ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي على القروض  
المعاد جدولتها.

- تتعهد وتلتزم الدولة المدينة بتنفيذ سياسات وتوجيهات إقتصادية وإجتماعية،  
معظمها يتعلق بالتجارة الخارجية والإنفاق العام والسياسة الإنتاجية في البلد  
المدين.

والجدير بالذكر، أن عملية إعادة الجدولة لم تأت حتى اليوم بنتائج حسنة،  
تحسن من وضعية البلدان النامية، فهي تعد كـمخـذ يعمل على تأجيل الأزمة، لإيقاع  
الدول النامية مرة أخرى في فخ الديون الخارجية وتراكمها، "فالأرجنتين التي  
إنطلقت عمليات إعادة الجدولة بها منذ سنة 1956 (تاريخ تأسيس نادي باريس)  
تدهور وضعها الإقتصادي تدهورا شديدا خلال الثمانينات، وإختل إقتصادها نتيجة  
للتضخم المفرط، حيث طبقت برنامجين من برامج الصدمات، تضمنتا تخفيضات في  
قيمة العملة وفرض ضوابط على الأجور والأسعار، ولكنهما لم يحققا الإستقرار  
للإقتصاد، وهو نفس ما جرى في البرازيل، المغرب، مصر، تونس، المكسيك،  
هنزويلا، إندونيسيا ومعظم البلدان الإشتراكية سابقا"<sup>(1)</sup>.

1 - صالح صالحي، أوهم وكماليات الانفتاح الليبرالي والعملة القسرية، دار الخلودية، الجزائر،  
1998، ص.44.

## المبحث الثالث

### الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية

إنطلاقاً من الواقع الذي أكد أن الإستراتيجيات المتبعة سابقاً، لم تساعد الدول النامية المدينة على مواصلة خدمة ديونها، وأنه قد صاحب إعادة جدولة ديونها الخارجية إرتفاعاً في رصيد هذه الأخيرة، طرحت في الآونة الأخيرة وسائل وأدوات كثيرة إستهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال آليات لإعادة هيكلة ديونها الخارجية، وقد تضمنت تلك الآليات شروطاً تنطوي على مجموعة من الخيارات لتخفيض الديون، وتستند في معظمها إلى إعتبرات العرض والطلب، كما تهدف إلى تعزيز الموقف الخارجي للدول النامية، وهو ما سنحاول إستعراضه من خلال النقاط التالية.

#### المطلب الأول: مقايضة الدين الخارجي بالأسهم (debt equity swaps)

في هذا السياق، طرح المصري<sup>(1)</sup> "ريميردي فريس" فكرته الخاصة "حصّة الأسهم"، لإيجاد ما سماه "أفضل طريق لإخراج إفريقيا من أزمة الديون"، وقد لاقت فكرته تأييداً وقبولاً واسعاً أثناء الإجماع السنوي لممثلي كبريات البنوك الأمريكية، وأقروا "أن السبيل الوحيد المقبول لديهم هو مواصلة إستراتيجية الديون بفكرة جديدة، هي تحويل إلتزامات ديون بلدان العالم النامي ومنها إفريقيا إلى حقائب للتوظيفات الإستثمارية"<sup>(1)</sup>.

وتتم هذه الطريقة عن طريق الإلتفاق بين بنك دائن للبلد الذي يواجه صعوبات في إسترجاع قروضه، مع بنك أجنبي أو محلي يقوم بدور الوسيط أو الوكيل، لإنجاز

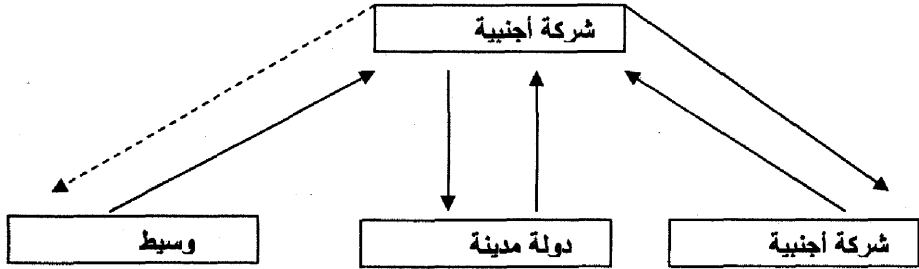
1 - أديب ميرو، مرجع سابق، ص.92.

عملية المقايضة بتوكيل من قبل البنك الدائن أو المستثمر، وبعدها يقوم هذا الأخير بشراء القرض بالعملة الأجنبية مقابل خصومات كبيرة، ثم إحالة ملكية القرض إلى الوكيل الذي يقوم بتحويلها إلى المستثمر المشتري، ويقوم الوكيل ببيع القرض بقيمته الأصلية إلى الدولة المدينة مقوما بالعملة المحلية، ويحصل نيابة عن المستثمر على قيمة القرض بالعملة المحلية، ثم تستثمر هذه العملية في الشركات المحلية في البلد المعني، وفي نهاية العملية يلغى القرض من سجل الديون<sup>(1)</sup>.

ومن قبيل التجارب على هذه الطريقة نظمت شركة نيسان اليابانية للسيارات عام 1986، صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك، حيث إشترت هذه الشركة بمساعدة جهة إستثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية، بسعر 40 مليون دولار، وسددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي، حيث حصلت مقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكي، ويسعر الصرف الرسمي<sup>(2)</sup>.

ومن أجل أكثر إيضاح لتفاصيل هذه العملية أنظر للشكل التالي:

الشكل رقم: (4) مقايضة الدين الخارجي بالأسهم.



مستفيد من استعمال مقايضة الدين بالعملة يشتري الدين بخصم في العملة المحلية. المحلية وبخصم معين. السوق الثانوية.

المصدر: مجدي محمود شهاب، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية - بالتطبيق على بعض البلدان العربية - دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص.86.

1 - ظلال محمد بطانية، مرجع سابق، ص.115.

2 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.90.

وبعد ذلك، تاتمت عمليات المقايضة في العديد من الدول النامية، وتاتمت معها القناعات بجدوى الإستثمارات الأجنبية وآثارها على التنمية، وفي إنعاش الأسواق الثانوية لتداول سندات الدين بين البنوك الدولية.

وتجدر الإشارة، إلى أن لمقايضات الدين بالأسهم أثرا سلبيا على السياسات النقدية والمالية التي تتتهجها الدول المدينة، هذا الأثر الذي يتوقف على تمويل الجانب المحلي من عملية المبادلة، " فإذا قامت الحكومة بتمويل هذه المقايضة من الجهاز المصرفي، فإن السياسة النقدية سوف تكون توسعية، مما قد يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، حيث بينت دراسات كثيرة أن تمويل مالا يزيد عن 5% من الدين القائم في كل من الأرجنتين، البرازيل، المكسيك والفلبين، من طرف البنوك التجارية، يمكن أن يؤد إلى زيادة تتراوح بين 33 و59% في عرض النقود المحلية، وفي الجانب المالي، فإن إستبدال الخصوم الأجنبية بإلتزامات محلية، قد يؤدي إلى زيادة إلتزامات الحكومة لخدمة الدين بالعملة المحلية، بقدر ما يكون سعر الفائدة المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين الخارجي"<sup>(1)</sup>.

ومن الطبيعي أن تحجم الدول على تشجيع مقايضة الدين بالأسهم، وهذا من حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على إقتصادياتها المحلية.

### المطلب الثاني: مقايضة الدين الخارجي بالسندات (debt for band swap)<sup>(2)</sup>

يتم من خلال هذا الأسلوب مبادلة الديون الحالية مقابل سندات بمبلغ منخفض (مبادلات خصم)، أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقررة سلفا، ومن هنا، يتم تحويل قروض الدول المدينة إلى أوراق مالية، تعاد جدولتها بسهولة أقل، وترتهن بحسابات ضمان إضافية، تمول في كثير من الأحيان بمساعدة الدائنين الرسميين ضمانا لتسديد أصل الدين أو جزء منه.

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.88.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.382.

وقد ظهر هذا الأسلوب مؤخرا في الواقع العملي، وتوجه إليه نفس الإنتقادات السابق توجيهها لأسلوب مقايضة الديون بالأسهم.

### المطلب الثالث: مقايضة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية (debts for equity swaps)

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية للدول النامية، تحويلها إلى إستثمارات، وهو إقتراح كان أول من تقدم به الإقتصادي "آلان ملتز"، الذي يرى أن معظم الدول المدينة، تمتلك من خلال قطاعها العام، كثيرا من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة، ونظرا لأن معظم ديون هذه البلدان مضمونة من جانب الحكومات، فإنها تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي، بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات، وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائدا معقولة، وبهذا الشكل، يعتقد أنصار هذا الإقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلدان وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للإستدانة الخارجية، وبالتالي تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدنيين في تحمل المخاطر<sup>(1)</sup>.

وليس شرطا لتنفيذ هذا الأسلوب أن يتحول الدائن بنفسه إلى مشارك في ملكية هذه المشروعات، ولكن من الممكن إذا ما توافرت البيئة الداخلية لنجاحه، أن يبيع البنك الدائن مثلا دينه المستحق على بلد ما - بسعر خصم معين- إلى مستثمر ما، ثم يقوم هذا الأخير بتحويل دينه المستحق على هذا البلد إلى العملة المحلية له، وبعدها يشترك في ملكية بعض الأصول القائمة فعلا أو الأصول الجديدة.

وقد طبقت بعض البنوك هذا الأسلوب، حيث قامت بتحويل ديونها لدى الدول النامية إلى إستثمارات في هذه الدول، وفي هذا المجال، قام البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بالموافقة على السماح للبنوك التجارية الأمريكية، بالإشتراك بديونها بنسبة 10٪، في رأسمال مؤسسات إقتصادية في أكثر من 33 دولة مدينة نامية، وذلك في 13 أوت 1987<sup>(2)</sup>.

1 - عبد الكريم يحيى برويقات، فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول العولة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر، 2004.

2 - حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.374.

وكتعقيب عن هذه الطريقة، نقول أنها شكات شكلا جديدا من الإستعمار، عبر بوابة الدين، لأن مشاركة الدائنين في ملكية الثروات والأصول الإنتاجية، سوف يحول هذه الأعباء إلى أرباح ضخمة تنتزع بشكل آلي ومستمر من هذه البلدان، كما سيسيطر رأس المال الأجنبي على إقتصاديات الدول النامية، بما يؤثر على إستقلالها السياسي والإقتصادي.

### المطلب الرابع: مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية debt for development swaps

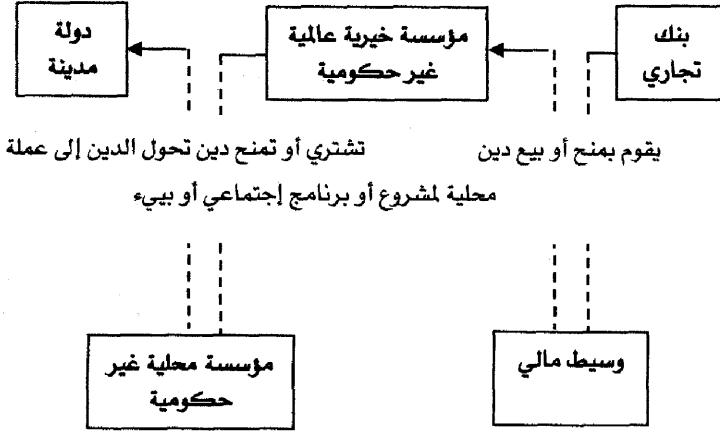
إبتدعت الدول الدائنة مؤخرا بعض المقترحات من أجل تخفيض مديونية الدول النامية، والتخفيف من أعباء خدمة ديونها الخارجية، ومن أهم هذه الوسائل إستبدال الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية مثل التعليم، الرعاية الصحية والإصلاحات البيئية، والأصل في ذلك تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحول لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية، من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية، بحيث تؤثر على عناصر الإتفاق في البلد المدين من خلال<sup>(1)</sup>:

- إعادة شراء الديون بواسطة مؤسسة خيرية، ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين، بما يساوي الفرق بين سعر الخصم للمؤسسات الخيرية في السوق الثانوي وسعر الخصم عند تحويل الديون بالعملة المحلية؛
- النفقات المتكررة والدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين، والتي تحول من قبل البنوك.

وكمثال عن هذه العملية، قرار بنك أمريكا بمنح مليوني دولار سنويا، لمدة ثلاث سنوات لصندوق الحياة البرية العالمية، وذلك بهدف المحافظة على الغابات في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى قيام ست بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار، من إلتزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونيسيف، وذلك من أجل إنفاقها على بعض المرافق الإجتماعية في السودان، كما تقوم المؤسسات المالية الدولية أحيانا بتخفيض أعباء الديون الخارجية على دولة معينة، بما يتناسب وإصلاحاتها في مجال التعليم أو الصحة، وهو ما حصل مع البنك الدولي في مصر مؤخرا، والشكل التالي يوضح كيف تتم العملية بأكثر دقة.

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.89. 90.

الشكل رقم (5): مقايضة الدين الخارجي بعناصر التنمية.



المصدر: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.91.

وما يلاحظ على هذا الأسلوب، أنه مناسب تماما لتخفيف أعباء الديون الخارجي للدول النامية، لأنها سوف تشتري دينها بسعر خصم كبير، وتستخدم بالتالي الحصيلة في البرامج العائدة بالنفع عليها، سواءا كانت مشروعات تعليمية، صحية أو إجتماعية، بشرط ألا يتم السماح للدائنين بالتدخل في تلك المشروعات. لذلك فإن الحلول المقترحة بصفة عامة، تحمل في طياتها الفلسفة التي تعتمد على الهيمنة كأداة لإخضاع الدول النامية، كما تميل هذه الفلسفة إلى زيادة القيمة الإجمالية للمديونية الخارجية على المدى الطويل، أين تكون معدلات الفائدة مرتفعة وتتماشى ومكانيزمات السوق، كما أن المدفوعات في الغالب الأعم ممولة بقروض جديدة، الأمر الذي جعل المديونية تشكل وسيلة للمضاربة والهيمنة على الشعوب، من خلال حرمانهم من دعم الأسعار، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات الأساسية وذات الإستهلاك الواسع.

وبهذا، فإن تضاعف المديونية الخارجية للدول النامية يؤدي إلى تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة لجميع صادراتها، وهو ما يفسر لجوء صندوق النقد الدولي إلى التسهيلات سائلة الذكر، وهذا في الواقع يعمل على إبقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوز هذه العقبة، وعليه فإن تدفق رؤوس الأموال تشكل حلقة مفرغة لعرضها والطلب عليها، كما تدخل هذه التدفقات كأحدى العناصر الأساسية في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين، التي من شأنها أن تكرر إندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.





## الباب الثاني

مأزق المديونية الخارجية وحتمية  
الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية

كان الهاجس الذي يملك البلدان النامية عقب إستقلالها هو التمجيد في عملية التنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، حيث كان حل مشكلة التراكم وتمويل التنمية الإقتصادية، يعد أحد الشروط الأساسية للنجاح في هذه المهمة، ذلك أن الإرتفاع بمعدل التراكم يعد شرطاً هاماً للإرتفاع بمعدل نمو الدخل الوطني، وزيادة فرص التوظيف وتغيير الهيكل الإقتصادي المشوه، ورفع مستوى إنتاجية العمل الإنساني.

لكن الإشكالية التي واجهتها هذه الدول آنذاك هي إتساع الفجوة القائمة بين معدل الإدخار المحلي ومعدل التراكم (الإستثمار) المطلوب، ولسد هذه الفجوة، لجأت الدول النامية إلى الإستدانة أو التمويل الخارجي بصفة عامة، حيث أصبحت الحاجة إلى التمويل الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، مما نجم عنه إستثمار رأس المال الأجنبي على إختلاف أنواعه، بتمويل نسب هامة من إجمالي الإستثمارات المحققة في هذه الدول.

ولكن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية عند إستعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامجها التنموية، أنها لم تنظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل للموارد الداخلية، بل إعتبرته العنصر المتحكم في مسار عملية التنمية، في الوقت الذي كان من المفروض عليها العمل بشتى الطرق كي تزيد من قيمة المدخرات المحلية، كما نجد أن السياسة الإقتصادية في هذه الدول، لاتعمل على تحقيق ذلك، بل تترك الزيادة في الإستهلاك لتلهم معظم ثمار التنمية، حيث كانت الفلسفة السائدة، تهدف إلى رفع مستوى الإستهلاك في أقصر فترة ممكنة، تحت دعوى تعويض الحرمان الذي عانته هذه البلدان في الماضي.

ولكن الإستمرار في عملية التنمية الإقتصادية في ظل هذه الفلسفة، لا بد أن يؤدي إلى تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي، لتعويض النقص الذي يحدث في معدلات الإدخار والإستثمار، وبالنظر لذلك، فإن المسار الحتمي الذي إنتهت إليه

هذه الفلسفة، هو نقل عبء تمويل الزيادة التي حدثت في الإستهلاك إلى كاهل الأجيال الأخرى، التي تعيش الآن أزمة الديون الخارجية.

وفي مطلع السبعينات وبعد الأزمة البترولية العالمية، التي أدت إلى حالة الركود الإقتصادي التضخمي وتفاقم أزمة البطالة في الإقتصاديات الغربية المصنعة، فخلال سنتي 1973 و1974، إزدادت أسعار النفط، مما أدى إلى تفاقم إختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث أن العجز المالي الكلي لهذه البلدان بلغ 30 مليار دولار بين سنتي 1974 و1976، وإزدادت بذلك المديونية الخارجية لها، حيث وصلت سنة 1970 نحو 60 مليار دولار، وبعد عشر سنوات (1980)، وصلت إلى 481 مليار دولار، لتصل سنة 1996 إلى 2000 مليار دولار، وتوقفت بذلك المؤسسات المالية الدولية عن إقراض هذه البلدان نتيجة تفاقم ديونها الخارجية، مما أدى إلى تهديد التجارة العالمية، كما أن العجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية، سيؤدي حتما إلى عدم قدرتها على الإستمرار في شراء منتجات الدول المصنعة، مما جعل هذه الأخيرة تنتهج سياسة جديدة تجاه الدول النامية، ومنها طلبها من المؤسسات المالية الدولية إجراء سياسة جديدة وتبني دور جديد، يتمثل في حماية النظام المصرفي العالمي، وهكذا بدأت سياسة الإقراض بالشروط الموضوعية من قبل هذه المؤسسات، من أجل النهوض بإقتصاديات الدول النامية.

فسياسة الإصلاح الهادفة إلى تغيير الوضع الإقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل، متميزة بالأداء والفعالية في الإنتاج والتسيير بهدف تحسين المستوى العام للإقتصاد، تثبت في مجملها نموذجا إقتصاديا يتميز بالمبادرة الجريئة، وبالتالي الحاجة الماسة إلى مساعدات مالية وتقنية من المؤسسات المالية الدولية، من أجل تفعيل مختلف عناصر الإقتصاد الوطني، وهي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي، الإقتصادي والإجتماعي.

وما شجع الدول النامية في الإسراع بتبني برامج الإصلاح الإقتصادي، الأفكار التي روجها خبراء المؤسسات المالية الدولية وغيرهم، حول حتمية هذه البرامج بالنسبة لهذه الدول، على إعتبار أنه لا يمكنها أن تعيش فوق طاقتها

الإستيعابية وقدرتها الإنتاجية، وأن أي تأخير في تطبيق هذه البرامج سيجر البلد المعني إلى الركون للإقتراض الخارجي المفرط، هذا الأخير الذي يتطلب منه فيما بعد إجراء تصحيحات أخرى تكون تكاليفها باهضة، إذ كلما كان التأخير كبيراً كلما كانت تكاليف التصحيح أكبر، أو كما قال واند تسينج في إحدى أعداد مجلة التمويل والتنمية " فمع تأجيل التصحيح يزداد عمق جذور التشوهات، ويصبح تصحيحها أكثر كلفة إقتصادياً، إجتماعياً وسياسياً، وفضلاً عن ذلك، إذا تأخر التصحيح أكثر مما يجب، فإنه سيتم في النهاية عن طريق خفض إجباري في الواردات، أو غير ذلك من تدابير الأزمة التي لا تتسق مع التنمية طويلة الأجل".

ومن هنا، نورد هذا الباب، لنقف من خلاله بالدراسة على الدور الذي لعبه برنامج التصحيح الهيكلي في إستعادة توازن إقتصاديات الدول النامية بعد أزمة المديونية الخارجية التي شهدها العالم بداية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وهذا من خلال ثلاث فصول كالتالي:

**الفصل الأول: إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في**

**إدارتها.**

**الفصل الثاني: فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية.**

**الفصل الثالث: تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في**

**الدول النامية.**

## الفصل الأول

### إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها

لو أردنا أن نؤرخ لبداية الأزمة التي ضربت الإقتصاد العالمي بداية الثمانينات، كان 15 أوت 1971 هو تاريخ بداية الأزمة، وذلك من خلال القرار المنفرد الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في ذات التاريخ وتعويم الدولار، وهذا دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك التاريخ، تغيرت بشكل رئيسي القواعد التي كانت تحكم مسار العلاقات الإقتصادية الدولية، فأضطرت أسواق النقد الدولية وأحوال السيولة العالمية، وعقب ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ عدة إجراءات حمائية، وهذا بتطبيقها لسياسات مالية ونقدية معينة، كان أبرزها زيادة سعر الفائدة زيادة هائلة، وقد إصطبغت هذه السياسات بفكر المدرسة النقدية (أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو).

وسرعان ما إتجهت مجموعة دول غرب أوروبا، للأخذ بهذه السياسات وكل ذلك تعاصر وإستمر مع الأزمة الهيكلية التي دخل فيها الإقتصاد الرأسمالي العالمي برمته، وتأثرت بها أيما تأثير مجموع البلدان النامية المدينة، وقد زاد من حرج الموقف، إتجاه الأسعار العالمية للسلع الصناعية الغذائية والإستهلاكية والمواد الخام (النفط) إلى الإرتفاع الحاد.

وفي خضم هذا العالم المضطرب، برزت وتطورت وإحتدمت أزمة القروض الدولية للدول النامية، حيث إنعكس الركود الإقتصادي والسياسات الحمائية والنقدية الجديدة، التي طبقتها الدول الرأسمالية، فضلا عن التضخم العالمي، على

هذه البلاد بشكهم حاد، وبذلك إتجهت موازين مدفوعاتها نحو المعجز بشكل لاقت للنظر، واضطربت فيها الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، جراء تعرضها لتلك الصدمات الخارجية القوية.

واستطاع آنذاك الإقتصاد الرأسمالي العالمي أن يبتكر آلياته للتكيف مع هذا العالم المضطرب، بعد أن تمكن من إعادة تدوير الفوائض النفطية (البتروودولار)، وهذا من خلال النمو الذي حدث في الإقراض الدولي عن طريق أسواق النقد الدولية (اليورودولار)، واستطاعت عندئذ الدول النامية أن تواجه عجز موازين مدفوعاتها من خلال الإقتراض الخارجي وبأسعار مرتفعة للغاية، وبناءا عليه، كان من الطبيعي أن تنفجر أزمة المديونية العالمية سنة 1982، والتي حركت الرأي العام العالمي من أجل إيجاد حلول عاجلة للأزمة.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة إنفجار الأزمة وتداعياتها على الصعيد العالمي، ومن ثم دور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها، وهذا من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982.**

**المبحث الثاني: تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية**

**بعد 1982.**

**المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية**

**للدولالنامية.**

## المبحث الأول

### تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982

لم تشكل المديونية الخارجية خطورة، وذلك إلى غاية أوائل السبعينيات، حيث بقيت نسبتها ضعيفة نوعا ما، وكانت تمثل نسبة ضعيفة من الدخل الوطني الإجمالي.

والملاحظ لتطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية، يخلص إلى أنها تطورت لاسيما خلال السبعينيات والثمانينات، حتى أصبحت بعض الدول النامية غير قادرة على تسديد ما عليها من قروض وفوائد، وقد تعدت قضية المديونية الخارجية كونها قضية إقتصادية ومالية، إذ أنها تحولت منذ نشوب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، إلى قضية سياسية ووطنية، لكونها لم تعد تؤثر على حركة النمو الإقتصادي والإجتماعي والأمن المالي فحسب، بل أصبحت إلى جانب ذلك تهدد الإستقرار والأمن لبعض دول العالم.

وإنطلاقا مما سبق ذكره، نحاول فيما يلي توضيح تطور المديونية الخارجية للدول النامية من خلال:

**المطلب الأول: تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد**

**سنة 1982**

نحاول في هذا المجال إبراز تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982، وهذا بداية بتوضيح مكونات إجمالي الدين الخارجي، ومن ثم تطوره حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية كما يلي:

**أولا: تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 1982.**

منذ إنفجار أزمة المديونية العالمية عام 1982، وبعد إعلان كبريات الدول المدينة(المكسيك، البرازيل والأرجنتين) توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وذلك بعد أن وصلت إلى مستويات فلكية تهدد أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية السائدة آنذاك، أخذت الديون الخارجية للدول النامية تتصاعد بشكل صاروخي، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال مايلي:

1. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982- 2000):

تساعد الحجم الإجمالي للدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982- 2000) بشكل ملفت للإنتباه، الأمر الذي توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982- 2000).  
الوحدة: مليار دولار

السنوات					البيان
1990	1988	1986	1984	1982	إجمالي حجم الدين الخارجي
					منه:
					1- ديون طويلة الأجل:
1510.00	1333.80	1046.79	854.59	752.94	- ديون عامة مضمونة
1206.11	1091.60	882.38	684.49	60.66	- ديون خاصة غير مضمونة
1140.94	1029.90	796.12	581.72	462.77	2- ديون قصيرة الأجل:
65.17	61.69	86.25	102.76	97.89	3- قروض مستخدمة من
269.23	206.99	121.83	134.02	168.27	FMI:
34.65	35.20	42.57	36.08	23.99	
السنوات					البيان
2000	1998	1996	1994	1992	إجمالي حجم الدين الخارجي
					منه:
					1- ديون طويلة الأجل:
2305.0	2342.1	2241.82	1921.45	1666.83	- ديون عامة مضمونة
1923.20	1906.51	1721.72	1522.57	1305.09	- ديون خاصة غير مضمونة
1376.52	1406.04	1421.36	382.18	1209.09	2- ديون قصيرة الأجل:
546.68	500.47	300.35	140.38	95.99	3- قروض مستخدمة من
323.30	358.63	460.00	354.72	323.47	FMI:
58.44	76.94	60.09	44.15	38.26	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.



يلاحظ من خلال الجدول السابق، أنه بالرغم من التزايد الملحوظ الذي عرفته المديونية الخارجية خلال الفترة (1982 - 2000)، حيث إزدادت بأكثر من ثلاث أضعاف، إلا أن معدل نموها والذي يقدر بـ 8.5% في المتوسط سنويا، يبقى أقل بكثير من المعدل الذي نمت به خلال فترة السبعينات والذي قدر بـ 23% في المتوسط سنويا، ويعود السبب في ذلك، لتراجع فرص الإقراض الدولي للبلدان النامية، بسبب أزمات المديونية التي عرفتها هذه البلدان وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات، حيث عمدت البنوك التجارية إلى تطبيق قواعد الإحتراس في تعاملها مع البلدان المدينة، وطلب ضمانات لقروضها، وهو ما أدى إلى تغيير بنية المديونية الخارجية لمجموع البلدان النامية، حيث عرفت الديون العامة المضمونة تزايدا هاما، بأن قفزت من 462.77 مليار دولار عام 1982 إلى 1376.52 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات تقريبا، إلا أن نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، قد إنخفض من 74.4% عام 1982 إلى 59.7% عام 2000، وبالمقابل إزداد النصيب النسبي للديون الخاصة غير المضمونة من 13% عام 1982 إلى 23.7% عام 2000.

كما يلاحظ من الجدول السابق، تزايد القروض التي منحها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية خلال ذات الفترة، وذلك نتيجة للشروط التي طورها لمواجهة أزمة الديون الخارجية لهذه البلدان، حيث إنتقل حجمها من 23.99 مليار دولار عام 1982 إلى 58.44 مليار دولار عام 2000، وهو ما يعكس الدور المتعاظم لصندوق النقد الدولي في التخفيف من أزمة الديون العالمية، بعدما كان دوره محدودا نسبيا خلال فترة السبعينات، ضف إلى ذلك، أن القروض قصيرة الأجل قد تراجع نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 22.3% عام 1982 إلى 14% عام 2000، وهو ما يعكس التغيير في سياسة الإستدانة الخارجية التي كانت تسلكها البلدان النامية قبل أزمة 1982، حيث أصبحت تفضل التعاقد على ديون طويلة الأجل تمتاز بشروط أفضل، مقارنة بشروط القروض قصيرة الأجل، سواء من حيث معدل الفائدة، مدة القرض أو فترة السماح.

2. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.

بعد سنة 2000، كان التزايد في إجمالي الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية، على النحو المبين في الجدول أدناه:  
الجدول رقم (21) : تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.  
الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	البيان
	2305.0	2266.74	2338.84	2433.35	إجمالي حجم الدين الخارجي ومنه:
	1923.20	1862.49	1916.62	2960.28	1 - ديون طويلة الأجل:
	1376.53	1323.61	1376.34	1427.45	- ديون عامة مضمونة
	546.68	538.88	540.28	532.83	- ديون خاصة غير مضمونة
	323.30	328.96	326.41	364.31	2 - ديون قصيرة الأجل:
	58.44	75.28	95.80	108.71	3 - قروض مستخدمة من FMI:
السنوات	2004	2005	2006	2007	البيان
	2752.24	2740.14	2983.65	2683.24	إجمالي حجم الدين الخارجي ومنه :
	2267.75	2177.72	2325.42	2557.84	1 - ديون طويلة الأجل:
	484.49	562.42	658.23	125.40	- ديون عامة مضمونة
					- ديون خاصة غير مضمونة
					2 - ديون قصيرة الأجل:
					3 - قروض مستخدمة من FMI

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2003: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank , world debts tables, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2004 إلى سنة 2007: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في الموقع

الإلكتروني:

- http : // ddp - ext . world bank . org (22:00, 14/07/2008)

يلاحظ من خلال الجدول السابق، التزايد الواضح الذي عرفته المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة (2000-2007)، حيث إنتقلت من 2305 مليار دولار عام 2000 إلى 2683.24 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بـ 16%، وهذا راجع للتسهيلات الدولية في الإقراض، كما عرفت الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل تزييدا هاما خلال ذات الفترة، حيث قفزت من 1923.20 مليار دولار عام 2000 إلى 2557.84 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بنسبة 32%، كما زاد نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية من 83% عام 2000 إلى 95% عام 2007، وهذا راجع لتزايد اعتماد الدول النامية خلال الألفية الثالثة على الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل، والإبتعاد نوعا ما عن الديون قصيرة الأجل، بسبب إرتفاع تكلفتها بالمقارنة ومدة إستحقاقها القصيرة.

كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق، أن القروض قصيرة الأجل قد إنخفض نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموع البلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 14% عام 2000 إلى 4% عام 2007، وهو ما يعكس ما قيل سابقا من محاولة الدول النامية الإبتعاد نوعا ما عن القروض قصيرة الأجل.

**ثانيا: تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982.**

من أجل تعميق الفهم أكثر ومعرفة الزيادة الحقيقية في حجم الديون الخارجية للدول النامية، إرتأينا دراستها من حيث توزيعها الجغرافي، وهذا لمعرفة أي المناطق أكثر إستدانة في العالم النامي، من خلال مايلي:

**1- تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982- 2000):**

نحاول فيما يلي تتبع التطور الكمي للديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، من خلال رصد بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول  
النامية خلال الفترة (1982 - 2000).  
الوحدة: مليار دولار

الدول	السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
شرق آسيا والباسفيك		124.076	147.14	186.07	215.44	271.65
أوروبا وآسيا الوسطى		-	-	-	219.62	262.10
أمريكا اللاتينية والكاريببي		333.49	377.25	409.21	458.20	467.73
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		72.64	79.78	104.89	177.34	180.81
جنوب آسيا		3.44	4.89	7.72	98.20	128.44
إفريقيا جنوب الصحراء		70.25	82.71	112.98	164.98	190.26
الدول	السنوات	1992	1994	1996	1998	2000
شرق آسيا والباسفيك		337.12	421.32	608.30	533.17	497.27
أوروبا وآسيا الوسطى		302.15	56.09	368.99	485.19	503.93
أمريكا اللاتينية والكاريببي		505.09	562.81	670.53	748.37	751.91
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		187.69	207.66	197.19	189.32	180.70
جنوب آسيا		141.99	161.12	155.20	157.62	159.94
إفريقيا جنوب الصحراء		192.78	212.44	231.12	228.39	211.18

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank , **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

تبين المعطيات المتاحة في الجدول أعلاه حول التوزيع الجغرافي للديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1982-2000) أن بلدان أمريكا

اللاتينية والكريبي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافية مديونية، فمديونيتها الخارجية بلغت 333.49 مليار دولار عام 1982، وهو ما يمثل نسبة 44% من إجمالي الدين الخارجي لمجموع البلدان النامية لنفس العام، إلا أن هذه النسبة مالت للإنخفاض بعد عام 1982، حيث بلغت 31.5% عام 1990 و32.6% عام 2000، وهذا التراجع يجد تفسيره في أزمات الديون التي عرفتتها هذه المنطقة خلال تلك الفترة، وما ترتب عنها من تراجع كبير في فرص الإقراض أمامها من الأسواق المالية الدولية.

كما يلاحظ من هذا الجدول، أن منطقة شرق آسيا والباسيفيك قد احتلت المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموع البلدان النامية، ثم تأتي بعدها دول أوروبا وآسيا الوسطى، أما بالنسبة لديون إفريقيا جنوب الصحراء، فقد عرفت تزايدا قويا خلال نفس الفترة، حيث إنتقلت من 70.25 مليار دولار عام 1982 إلى 190.2 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 212.4 مليار دولار عام 1994، لتصل إلى 211.18 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات، ويعود السبب في ذلك إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية التي تمت خلال تلك الفترة، وإلى القروض العمومية التي حصلت عليها.

ولا تعتبر الديون الخارجية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط كبيرة من حيث حجمها، إلا أنه وبالنظر لقدرة إقتصاديات دول هذه المنطقة على توليد المدخرات وتراكم رأس المال، فإنها تعتبر ثقيلة جدا.

## 2. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000:

في مطلع الألفية الثالثة، يمكن ملاحظة التطورات التي طرأت على حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، بالنظر إلى المعطيات الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (23): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول

التنامية بعد سنة 2000. الوحدة: مليار دولار

2003	2002	2001	2000	السنوات الدول
541.61	516.49	516.60	497.74	شرق آسيا والباسفيك
646.85	537.21	490.18	487.09	أوروبا وآسيا الوسطى
810.47	768.09	765.70	754.29	أمريكا اللاتينية والكاربيبي
159.95	149.69	142.34	145.22	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
182.16	169.29	157.43	160.10	جنوب آسيا
230.40	212.73	203.92	211.94	إفريقيا جنوب الصحراء
2007	2006	2005	2004	السنوات الدول
715.63	659.98	614.13	587.72	شرق آسيا والباسفيك
1268.53	1047.02	822.66	750.16	أوروبا وآسيا الوسطى
787.63	734.49	746.89	809.10	أمريكا اللاتينية والكاربيبي
151.30	141.31	148.88	170.15	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
240.34	227.30	191.32	195.97	جنوب آسيا
193.76	173.52	216.25	239.13	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- <http://ddp-ext.worldbank.org>, (23:30, 09/07/2008).

يلاحظ من خلال الجدول السابق، الإرتفاع النسبي الذي عرفته المديونية الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاربيبي، وهذا خلال الفترة (2004-2000)، حيث إنتقلت من 754.29 مليار دولار عام 2000 إلى 809.10 مليار دولار سنة 2004، لتشهد بعد ذلك إنخفاضا محسوسا، بإنتقالها إلى 787.63 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ كذلك من نفس الجدول، صعود منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بإحتلالها المرتبة الأولى من حيث

أكثر البلدان إستدانة في العالم (ابتداء من سنة 2005)، حيث إنتقلت مديونيتها الخارجية من 487.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 1268.53 مليار دولار سنة 2007، ضف إلى ذلك الإرتفاع الملحوظ في حجم المديونية الخارجية لمنطقة شرق آسيا والباسفيك، والتي قفزت من 497.74 مليار دولار سنة 2000 إلى 715.63 مليار دولار سنة 2007، في حين نشهد التنافس الكبير بين منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، في إحتلال المرتبة الرابعة والخامسة في أكثر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم، أما بالنسبة للديون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة، حيث إنخفضت من 145.22 مليار دولار عام 2000 إلى 142.34 مليار دولار سنة 2001، لترتفع إلى 170.15 مليار دولار سنة 2004، ثم تتخفص مجددا إلى 151.30 مليار دولار عام 2007، ونفسر ذلك بالتحسن الملحوظ في أسعار النفط خلال هذه الفترة، بإعتبار أن غالبية دول هذه المنطقة نفطية، ومن بينها الجزائر، التي إعتمدت سياسة التسديد المسبق لديونها الخارجية بما أثر بالإيجاب، وبالتالي إنخفاض إجمالي حجم المديونية الخارجية للمنطقة.

## المطلب الثاني: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد 1982

بعد أن تعرفنا على التطور الملحوظ الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية، وهذا بتقسيماتها المختلفة، ثم حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في الأعباء (الخدمات) المترتبة عن هذه الديون، ولا شك أن هذا التطور، قد نتج عنه في المقابل تطورا في إجمالي خدمات الديون الخارجية المستحقة للأطراف الدائنة.

أولا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982- 2000).

شهدت بداية الثمانينات من القرن الماضي إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مما نجم عنه تزايدا كبيرا في حجم الديون الخارجية للدول النامية

خلال الفترة (1982- 2000)، وتبعاً لذلك، تضخمت أعباء هذه الديون على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (24): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982- 2000). الوحدة: مليار دولار

الدول	السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
شرق آسيا والباسفيك		19.57	22.76	33.28	36.96	38.69
أوروبا وآسيا الوسطى		17.45	19.25	25.02	31.84	41.59
أمريكا اللاتينية والكاريبي		59.04	51.25	51.89	55.67	46.09
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		10.62	10.97	12.56	15.92	24.53
جنوب آسيا		3.44	4.89	7.72	9.41	10.18
إفريقيا جنوب الصحراء		7.43	10.03	10.65	10.51	15.15
إجمالي خدمات الديون الخارجية		117.57	119.17	141.15	160.32	176.25
الدول	السنوات	1992	1994	1996	1998	2000
شرق آسيا والباسفيك		42.81	64.97	75.77	83.09	92.70
أوروبا وآسيا الوسطى		32.90	37.62	42.96	56.58	74.90
أمريكا اللاتينية والكاريبي		54.28	80.83	106.44	123.92	179.20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		24.24	24.45	25.81	23.35	24.90
جنوب آسيا		10.25	18.24	16.62	16.02	14.70
إفريقيا جنوب الصحراء		13.92	14.81	15.24	14.06	12.30
إجمالي خدمات الديون الخارجية		178.49	240.94	282.87	317.05	398.90

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1990, 1993, 2002.



من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن خدمات الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (1982- 2000)، حيث إنتقلت من 117.57 مليار دولار عام 1982 إلى 398.9 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات.

وإذا نظرنا إلى خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نجد أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد احتلت الصدارة، حيث بلغت فيها خدمات الديون الخارجية 59.04 مليار دولار عام 1982 ثم 46.09 مليار دولار عام 1990، لتصل إلى 179.20 مليار دولار عام 2000، إلا أن ما يلاحظ أن خدمات الديون الخارجية لهذه المنطقة، قد عرفت بعض الانخفاض خلال فترة الثمانينات، لتعود إلى التزايد خلال فترة التسعينات، ويعود ذلك الانخفاض إلى عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها معظم بلدان تلك المنطقة، وإلى التسهيلات المالية التي حصلت عليها من المؤسسات المالية، بالإضافة إلى عمليات إلغاء الديون التي إستفادت منها بعض بلدان هذه المنطقة، وكذا عمليات تبديل المديونية الخارجية، وتراجع عمليات الإقراض من المصادر الخاصة التي عادة ما تكون شروطها مكلفة نسبيا.

كما يلاحظ من خلال نفس الجدول، أن خدمات ديون بلدان شرق آسيا والباسيفيك، قد عرفت هي الأخرى تزايدا واضحا ومميزا خلال ذات الفترة، حيث إنتقلت من 19.57 مليار دولار عام 1982 إلى 38.69 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 92.70 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من أربع مرات ونصف خلال نفس الفترة، أما بالنسبة لمنطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، فيلاحظ أن مبالغ خدمات ديونها الخارجية تعتبر قليلة نسبيا، إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإنها تمارس ضغوطات شديدة على إقتصاديات بلدان تلك المنطقة، التي تعتمد أساسا على المساعدات العامة للتنمية، فالأزمة بالنسبة لبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مثلا، تتمثل في عدم قدرتها على تحقيق تراكم رأسمالي يزيد عن قدرتها على السداد،

وذلك نظرا لما يتميز به جهازها الإنتاجي من ضعف كبير، وإعتمادها على تصدير عدد محدود من المواد الأولية.

أما بخصوص إجمالي خدمات الديون الخارجية المترتبة على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فنلاحظ أنه شهد زيادة ملحوظة خلال الفترة (1982 - 1988)، بحيث إنتقل من 10.62 مليار دولار عام 1982 إلى 15.92 مليار دولار عام 1988، ليستقر بعدها عند 24 مليار دولار في المتوسط، وهذا إلى غاية سنة 2000.

ثانيا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.

بملاحظة بيانات الجدول أدناه، يمكننا وببساطة معرفة المنحى الذي إتخذته خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، وذلك بعد سنة 2000 كما يلي:

الجدول رقم (25): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (2000 - 2007). الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	البيان
	72.87	77.13	86.33	73.48	شرق آسيا والباسفيك
	76.70	94.63	98.47	103.34	أوروبا وآسيا الوسطى
	180.12	158.66	136.70	137.20	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	21.92	19.36	21.45	23.85	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
	15.43	13.86	17.53	21.37	جنوب آسيا
	13.37	12.78	12.42	13.31	إفريقيا جنوب الصحراء
	380.42	376.44	372.93	372.57	إجمالي خدمة الدين الخارجي

2007	2006	2005	2004	السنوات البيان
90.47	103.10	88.71	80.18	شرق آسيا والباسفيك
225.80	191.00	203.41	148.69	أوروبا وآسيا الوسطى
145.95	164.07	164.38	155.42	أمريكا اللاتينية والكاريببي
20.11	32.14	21.85	19.31	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
23.86	22.10	30.15	26.72	جنوب آسيا
16.76	21.62	23.24	14.87	إفريقيا جنوب الصحراء
<b>522.95</b>	<b>570.20</b>	<b>472.75</b>	<b>406.91</b>	إجمالي خدمة الدين الخارجي

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2003: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2004 إلى سنة 2007: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في

الموقع الإلكتروني:

- <http://www.Unctad.org> (14:21, 03/08/2008)

يلاحظ من خلال الجدول السابق، إنخفاض خدمات الديون الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريببي وهذا خلال الفترة (2007-2000)، حيث إنتقلت من 180.12 مليار دولار عام 2000 إلى 145.95 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ أيضا وعلى العكس مما قيل سابقا، الإرتفاع الكبير للخدمات المترتبة على الديون الخارجية لدول أوروبا ووسط آسيا خلال هذه الفترة، حيث إرتفعت بثلاث مرات تقريبا، أما بالنسبة لشرق آسيا والباسيفيك، فقد إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية، بإنتقالها من 72.87 مليار دولار سنة 2000 إلى 86.33 مليار دولار سنة 2002، لتعود وتتنخفض إلى 73.48 مليار دولار سنة 2003، ثم تواصل إرتفاعها، حيث قفزت إلى 103.10 مليار دولار سنة 2006، لتتنخفض بعدها إلى 90.47 مليار دولار سنة 2007، وفيما يخص خدمات الديون الخارجية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت ثباتا نسبيا عند مستوى معين، وهذا بإستثناء سنة 2006، التي قفزت فيها إلى مستوى 32.14

مليار دولار، لتعود وتتناقص سنة 2007 إلى مستوى 20.11 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، والتي من بينها الإرتفاع المحسوس في أسعار النفط، وهو نفس ما عرفته الدول الإفريقية وباقي الدول النفطية الأخرى.

أما ما يتعلق بخدمات الديون الخارجية لمنطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد شهدت تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، وذلك خلال الفترة (2000 - 2007).

## المبحث الثاني

### تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982

إن التحليل السابق المتعلق بتطور الدين الخارجي وخدماته على أساس المناطق الجغرافية، هو تحليل عام، يضع كل البلدان في مستوى واحد، ومن ثم، فهو لا يعكس الصورة الحقيقية لكل بلد، ففي الواقع، يوجد تفاوت كبير بين البلدان التي تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، سواء من حيث حجم المديونية، الأعباء التي يتحملها كل بلد أو من حيث قدرته على سداد ديونه، وعليه وحتى يكون تحليلنا واقعياً وصادقاً، يجب علينا أن نقف على تطورات الدين الخارجي وخدماته، وكذا التطور الذي حصل في أهم مؤشرات الدين، وذلك في بعض البلدان النامية الأكثر إستدانة في العالم.

**المطلب الأول: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982**  
بعد أن تعرفنا على التطور الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية وخدماتها حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في حجم الدين الخارجي لبعض هذه الدول الأكثر إستدانة في العالم، وهذا من أجل الوقوف حقيقة على الزيادة أو الإنخفاض الفعلي الذي شهده الدين الخارجي لها.

أولاً: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982 - 2000).  
بإنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982، شهدت البلدان الأكثر إستدانة في العالم أزمة حقيقية، أدت إلى عجزها التام عن تسديد إلتزاماتها الخارجية، بما عرضها لعدة ضغوط كان أهمها المساس بحريتها الإقتصادية، ذلك

أن حجم الدين الخارجي في هذه البلدان قد بلغ مستوياتا خيالية، الأمر الذي يبينه الجدول أدناه (جدول رقم 26) الذي يعطينا صورة واضحة عن التطور الذي حصل في حجم الدين الخارجي في خمس عشرة بلدا ناميا، وذلك خلال الفترة (1982-2000)، حيث يلاحظ من الجدول أن البرازيل تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإستدانة الخارجية، تليها المكسيك ثم الأرجنتين وهكذا دواليك، كما أن حجم الدين الخارجي لكل بلد من البلدان التي يشملها الجدول، قد عرف تزايدا واضحا خلال الفترة المذكورة، فعلى سبيل المثال، إرتفع حجم الدين الخارجي للبرازيل من 92.22 مليار دولار عام 1982 إلى 121.46 مليار دولار عام 1990، ليبلغ 238.79 مليار دولار عام 2000، أي أنه تضاعف بمرتين ونصف خلال الفترة (1982-2000)، كما زاد حجم الدين الخارجي للمكسيك من 86.01 مليار دولار عام 1982 إلى 104.44 مليار دولار عام 1990، ليصل إلى 150.31 مليار دولار عام 2000، ويكون بذلك قد تضاعف بأكثر من مرة ونصف.

الجدول رقم (26) : تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال

الفترة 1982 - 2000 :  
الوحدة : مليار دولار

الفترة 1982 - 2000 :

2000	1998	1996	1994	1992	1990	1988	1986	1984	1982	
145.87	141.54	111.41	77.38	68.33	62.23	58.93	52.37	48.85	43.63	الأرجنتين
5.78	5.61	5.19	4.74	4.22	4.27	5.45	5.58	4.28	3.32	بوليفيا
238.79	241.01	181.32	151.10	130.54	121.46	114.59	112.04	104.33	92.22	البرازيل
37.04	30.17	23.04	22.93	19.13	19.22	19.64	21.14	19.73	17.31	الشيلي
33.93	33.33	28.90	19.41	17.19	17.23	17.00	15.36	12.03	10.30	كولومبيا
4.45	3.95	3.49	3.84	3.93	3.75	4.53	4.52	3.97	3.62	كوستاريكا
12.13	14.85	19.52	18.45	17.84	16.45	14.12	11.22	7.89	7.82	كوت ديفوار
13.71	15.64	14.49	14.95	12.28	12.10	10.86	9.30	8.29	7.86	الإكوادور
4.70	4.02	3.99	4.31	4.26	4.67	4.30	4.02	3.47	2.84	جمايكا
150.31	161.40	157.49	128.30	112.22	104.44	101.56	100.87	94.82	86.01	المكسيك
31.35	30.31	31.40	33.48	29.01	33.44	30.71	23.16	18.43	12.81	نيجيريا

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

28.71	29.79	28.98	22.62	20.33	20.06	18.57	15.98	13.05	12.29	البيرو
57.42	48.26	40.14	39.30	32.99	30.61	29.44	28.33	24.24	24.46	الفلبين
8.19	7.60	5.89	5.09	4.57	4.41	3.82	3.90	3.27	2.64	الأوروغواي
38.15	38.23	34.53	36.85	37.84	33.17	34.65	34.55	36.78	32.09	فنزويلا

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في :

the world bank , world debts tables , external finance for developing countries , 1990 , 1996 , 2001.

ثانيا: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

بمرور ما يقارب العقدين من إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982، وبعد أن تعرفنا على تطورها بعد إستفحال الأزمة، نحاول فيما يلي تتبع منحائها بعد سنة 2000، وهذا من خلال نفس البلدان التي أخذناها كعينة خلال الفترة (1982-2000)، وذلك بإعتبارها الأكثر إستدانة في العالم، ومن أجل ذلك، إرتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (27): تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

الدول	السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الأرجنتين		123.87	122.19	133.04	165.04	162.90	147.80	151.71	144.12
بوليفيا		5.34	5.29	6.93	6.21	5.79	5.00	4.69	5.78
البرازيل		240.49	194.15	187.30	219.49	234.81	230.91	229.02	241.55
الشيلي		55.82	47.97	45.37	43.80	42.82	41.21	38.63	37.28
كولومبيا		47.16	39.69	37.65	37.91	36.99	33.20	36.24	33.93
كوستاريكا		7.99	6.83	6.22	5.73	5.42	4.83	4.65	4.45
كوت ديفوار		-	13.84	11.90	13.22	12.18	11.79	11.61	12.13
الإكوادور		17.66	16.53	17.12	17.21	16.86	16.45	14.48	13.71

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

6.16	7.99	6.55	6.48	5.65	5.49	5.37	4.72	جمايكا
193.29	160.70	167.94	171.16	170.84	164.53	163.92	150.90	المكسيك
-	7.69	22.17	37.88	34.70	30.47	31.04	31.35	نيجيريا
31.63	28.17	28.66	31.08	29.48	27.73	27.55	28.66	البيرو
54.93	60.32	61.71	61.09	62.58	59.90	58.25	58.30	الفلبين
10.99	9.80	14.55	15.16	11.80	10.57	9.62	8.11	الأوروغواي
-	44.63	45.71	39.35	37.76	36.31	38.75	41.95	فنزويلا

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2006: من إعداد الباحثة إعتقادا على البيانات الواردة

في الموقع الإلكتروني:

<http://ddp-ext.worldbank.org> (23:30,08/07/2008). -

بالنسبة لسنة 2007 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

<http://Devdata.worldbank.org> (10:32 ,14/07/2008). -

من خلال الجدول السابق، يمكننا أن نلاحظ أن وضعية المديونية الخارجية للدول النامية، قد تحسنت مقارنة بالفترة السابقة (قبل سنة 2000)، وذلك نتيجة لتحسن شروط الإقراض ومن خلالها تحسن أسعار النفط، فقد إنخفض حجم المديونية الخارجية في الأرجنتين مثلا من 144.12 مليار دولار سنة 2000 إلى 123.87 مليار دولار سنة 2007، أما البرازيل، فقد إنخفض فيها حجم المديونية الخارجية من 241.55 مليار دولار سنة 2000 إلى 240.49 مليار دولار سنة 2007، في حين إرتفع حجم الديون الخارجية في كل من المكسيك والشيلي سنة 2000 من 150.90 مليار دولار و37.28 مليار دولار إلى 193.29 مليار دولار و55.82 مليار دولار على التوالي وذلك سنة 2007، إلا أنه وخلال هذه الفترة لا تزال المرتبة الأولى من حيث حجم الإستدانة الخارجية من نصيب البرازيل، تليها المكسيك ثم الأرجنتين.



## المطلب الثاني: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

نحاول في هذا المجال إبراز تطور خدمات الديون الخارجية لبعض الدول النامية المثقلة بالديون بعد سنة 1982، وذلك من أجل التعرف حقيقة على التطور الذي حصل في الأعباء المترتبة على الديون الخارجية في كل بلد على حدى، وهذا من خلال الجدول التالي:

أولا: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982 - 2000).

إثر التزايد الكبير الذي عرفه حجم الديون الخارجية لأكثر الدول النامية إستدانة في العالم، وذلك خلال الفترة (1982 - 2000)، شهدت أعباؤها في المقابل إرتفاعا ملحوظا، وهذا حسب بيانات الجدول رقم (28)، الذي يرصد لنا التطور الحاصل في خدمات الدين الخارجي في بعض البلدان النامية، ومنه نلاحظ أنها قد عرفت بعض الإنخفاض خلال سنوات الثمانينات، إلا أنها عادت إلى الإرتفاع في سنوات التسعينات، فعلى سبيل المثال، إنخفضت خدمات ديون البرازيل من 19.07 مليار دولار عام 1982 إلى 8.13 مليار دولار عام 1990، لترتفع بعد ذلك إلى 64.79 مليار دولار عام 2000، ويعود سبب إنخفاض خدمة الدين الخارجي خلال فترة الثمانينات بالخصوص إلى عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها معظم البلدان وإلى التسهيلات التي حصلت عليها من المؤسسات المالية الدولية، وكذا إلى تراجع فرص الإقراض من المصادر الخاصة الدولية التي تتميز بإرتفاع تكاليفها، وإلغاء جزء من مديونيتها في إطار المحاولات التي تمت من أجل التخفيف من أعباء مديونية هذه المجموعة من البلدان.

الجدول رقم (28) : تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة  
 1982-2000 : (الوحدة : مليار دولار)

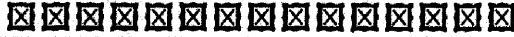
السنوات الدول	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الأرجنتين	4.87	5.19	8.77	5.02	6.16	5.00	6.69	12.96	21.48	27.34
بوليفيا	544	536	251	309	385	310	343	413	443	634
البرازيل	19.07	13.57	11.68	18.31	8.13	8.48	16.11	25.21	48.35	64.79
الشيلي	3.67	2.77	2.22	2.13	2.77	2.69	2.90	5.96	3.76	6.17
كولومبيا	1.48	1.61	3.77	3.14	3.65	3.76	3.68	5.40	4.55	5.10
كوستاريكا	243	423	501	427	501	545	496	588	541	648
كوت ديفوار	1.31	1.21	1.82	1.35	1.21	1.10	1.27	1.37	1.38	1.02
الإكوادور	2.09	1.07	1.50	1.00	1.08	981	986	1.32	1.76	1.89
جامايكا	361	429	655	702	662	711	595	672	524	698
المكسيك	15.68	16.95	12.95	15.56	11.31	20.82	19.04	41.03	27.99	58.50
نيجيريا	2.08	4.16	2.04	2.26	3.33	3.74	1.91	2.50	1.32	1.84
البيرو	2.31	1.28	798	359	476	1.00	1.05	2.93	2.40	2.56
الفلبين	3.49	2.68	3.02	3.56	3.59	4.30	4.53	5.35	4.73	6.79
الأوروغواي	513	501	750	878	987	524	508	665	1.13	1.31
فنزويلا	5.93	4.72	5.08	5.51	4.99	3.33	3.69	4.93	6.01	6.09

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في :

the world bank , world debts tables , external finance for  
 developing countries , 1990 , 1996 , 2001.

ثانيا : تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

نظير التطورات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا كارتفاع أسعار النفط العالمية، تأثرت جميع دول العالم - ومن خلالها الدول النامية - أيما تأثير، فالبعض منها إستفاد من هذه الإرتفاعات (نقصد بذلك الدول النفطية)، وبالتالي فقد تحسنت موازينه الداخلية والخارجية، ومنها حجم الديون الخارجية وأعبائها، أما البعض الآخر فعلى العكس من ذلك، حيث نجد أن غالبية الدول غير النفطية قد شهدت



عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها، بما زاد من حجم وأعباء مديونيتها الخارجية،  
على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (29): تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة  
2000. الوحدة: مليار دولار

الدولة	البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأرجنتين		27.34	24.01	5.82	12.31	11.10	9.61	17.13
بوليفيا		634	544	476	420	489	475	375
البرازيل		64.79	54.32	51.63	54.69	49.91	59.56	59.24
الشيبي		6.17	6.64	7.72	7.93	9.43	7.31	13.12
كولومبيا		5.10	6.31	6.92	8.07	7.98	10.28	10.46
كوستاريكا		648	697	670	823	684	587	555
كوت ديفوار		1.02	621	831	568	379	333	89
الإكوادور		1.89	2.05	2.19	2.01	3.10	3.45	3.37
جمايكا		698	734	842	563	573	637	553
المكسيك		58.80	47.93	43.53	39.36	45.11	41.45	51.02
نيجيريا		1.84	2.54	1.49	1.74	1.58	8.35	-
البيرو		2.56	2.19	3.35	2.32	2.48	5.15	3.48
الفلين		6.79	9.03	9.19	8.36	9.31	8.05	10.81
الأورغواي		1.31	1.47	1.28	785	1.39	1.95	5.09
فنزويلا		6.09	7.57	7.48	8.23	6.88	5.21	8.74

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for  
developing countries, 2004.

من سنة 2003 إلى سنة 2006: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في الموقع

الإلكتروني:

- [http : //ddp-ext.worldbank.org](http://ddp-ext.worldbank.org) (12:51, 10/08/2008).

من خلال الجدول السابق، نلمح التذبذب في خدمات الديون الخارجية لأكثر الدول النامية إستدانة في العالم، وهذا مطلع الألفية الثالثة، إلا أنه وفي المقابل نشهد إنخفاضها في أغلبية الدول النامية وذلك مقارنة بسنوات التسعينات، فعلى سبيل المثال، إنخفضت خدمات الديون الخارجية في كل من الأرجنتين وبوليفيا من 27.34 مليار دولار و634 مليون دولار سنة 2000 إلى 17.13 مليار دولار و375 مليون دولار على التوالي سنة 2006، وهو ما يجد تفسيره في تحسن أوضاع السيولة الدولية ومن خلالها فرص الإقراض الدولي، بسبب تحسن وضعية الإحتياطات الدولية للدول النفطية، إعتمادا على الإرتفاعات المتتالية لسعر برمبل النفط الخام بداية هذه الألفية.

إلا أنه وفي المقابل، نجد بعض الدول النامية التي زادت فيها خدمات الديون الخارجية خلال نفس الفترة، والتي من بينها الشيلي، كولومبيا، الإكوادور والفلبين، حيث إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية من (6.17، 5.10، 1.89، 6.79) مليار دولار سنة 2000 إلى (13.12، 10.46، 3.37، 10.81) مليار دولار سنة 2006 على التوالي.

### المطلب الثالث: تطور مؤشرات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982

هناك مؤشرات عديدة يستخدمها الإقتصاديون والخبراء للوقوف على مدى ثقل الأعباء التي يمارسها الدين الخارجي على إقتصاديات البلدان النامية، حيث يتم على أساسها تصنيف هذه البلدان إلى بلدان مثقلة بالدين، بلدان متوسطة المديونية وبلدان ضعيفة المديونية أو غير مثقلة بالدين، ومن أهم تلك المؤشرات المستعملة في قياس عبء الديون الخارجية، والتي غالبا ما يستخدمها خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، نجد نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات، نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، كما نجد أيضا نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات ونسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين

الخارجي، وستتعرف في هذا المجال على تطور هذه المؤشرات لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982.

أولاً: تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات لبعض الدول النامية بعد 1982. يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات، بإعتبار أن هذه الأخيرة هي المصدر الرئيسي لدفع الديون الخارجية، وقد ثبت من خلال التجارب، أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر، فإن حجم الديون الخارجية، يجب ألا يتجاوز نصف حصيللة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين، لا يجب أن يتجاوز معدل نمو الصادرات<sup>(1)</sup>. ومن أجل تبيان حقيقة تطور هذا المؤشر، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (30): تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة 1982. الوحدة: %

السنوات	الدول	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
	الأرجنتين	447.3	592.4	414.7	368.0	379.4	415.6	203.6
	بوليفيا	362.2	814.9	429.8	395.9	363.1	283.0	104.2
	البرازيل	392.8	445.8	334.5	298.2	372.8	304.0	116.5
	الشيلي	335.9	395.3	183.0	151.8	139.4	177.7	69.6
	كولومبيا	204.3	219.3	181.1	157.1	218.0	196.6	116.9
	كوستاريكا	317.2	314.4	181.5	113.3	55.2	64.5	57.6
	كوت ديفوار	275.0	301.9	455.9	580.9	275.5	200.5	150.3
	الإكوادور	291.0	355.7	369.7	330.8	264.3	215.5	96.0
	جمايكا	196.6	274.7	200.6	161.2	92.6	119.6	115.4
	المكسيك	311.5	422.7	238.8	228.1	113.8	75.4	54.2

1 - زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص.134.

39.4	163.0	257.6	341.9	226.4	335.5	99.5	نيجيريا
96.7	130.2	122.7	160.6	230.4	322.1	296.8	الفلبين
86.4	275.2	340.7	431.9	483.8	462.0	293.7	البيرو
151.2	335.6	159.8	148.2	182.7	245.3	157.1	الأوروغواي
59.6	111.2	174.7	198.8	154.5	290.8	159.5	هنزويلا

المصدر : من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

- [www.web.worldbank.org](http://www.web.worldbank.org) (16:19, 13/07/2008) .

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- تجاوز مؤشر مخزون الدين إلى حصيلية الصادرات في أغلب الدول النامية نسبة 100٪ خلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل أنها تجاوزت مرحلة الخطر إلى ما أبعد من ذلك؛
- إن نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلية الصادرات قد ارتفعت في غالبية الدول النامية، وذلك خلال الفترة (1982 - 1986)، وهي الفترة التي شهدت إنفجار أزمة المديونية العالمية، بإعتبار أن غالبية الدول المذكورة أعلاه تعد - حسب المؤسسات المالية الدولية - من البلدان المثقلة بالديون؛
- إنخفاض هذه النسبة في غالبية الدول النامية بعد سنة 1986، وهذا راجع للسياسات التصحيحية التي تبنتها هذه الدول، اعتمادا على برامج المؤسسات المالية الدولية؛
- عودة مؤشر مخزون الدين الخارجي إلى حصيلية الصادرات للإرتفاع مجددا بداية الألفية الثالثة، وهذا يعود حسب رأينا للتطورات التي شهدتها أسعار النفط، مما أدى إلى إرتفاع هذا المؤشر في غالبية الدول غير النفطية.

ثانياً: تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد 1982.

يعد هذا المؤشر مهما للغاية، لأنه يربط المديونية الخارجية للدولة بمتغير مهم جداً، وهو حجم الناتج القومي، بإعتباره يمثل القوة الإقتصادية الرئيسية في الإقتصاد القومي، فكلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على زيادة إعتداد الدولة على العالم الخارجي في تمويل إحتياجاتها، فإذا كانت الديون تمثل حقوقاً للعالم الخارجي، فإن إرتفاع هذه النسبة، إنما يعني إزدياد حقوق العالم الخارجي في الناتج الوطني الخام<sup>(1)</sup>.

ومن أجل تبين حقيقة تطور هذا المؤشر في بعض الدول النامية، نورد الجدول أدناه (رقم 31)، الذي يرصد لنا جملة من الحقائق أهمها:

- تطورت نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام في عدد من البلدان النامية، وذلك خلال الفترة (1982 - 1986)، حيث يلاحظ من الجدول أن هذه النسبة قد تجاوزت 50% في معظم البلدان التي يشملها الجدول وذلك سنة 1986، وبذلك أعتبرت هذه البلدان حسب تصنيف صندوق النقد والبنك العالميين من البلدان ذات المديونية الثقيلة.
- إن ما يلاحظ بعد ذلك، هو أن هذه النسبة قد مالت إلى الإنخفاض بصورة واضحة بعد سنة 1986 في أغلب الدول النامية، ويعود سبب تراجعها إلى المعاملة الخاصة التي حظيت بها الدول النامية من قبل الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الدائنة، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات المالية التي منحتها وعمليات إعادة الجدولة، وإلغاء جزء من ديونها، هذا بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي التي طبقتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص، والتي أدت إلى تحسن مؤشرات المديونية الخارجية فيها بشكل واضح.

1 - نفس المرجع السابق، ص. 135.

- ونفس ما قيل بالنسبة بالنسبة للمؤشر السابق، فإن نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام عادت للإرتفاع مجددا بداية الألفية الثالثة، وهذا نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط كما أشرنا إليه سابقا.

الجدول رقم (31): تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد سنة 1982. الوحدة: %.

الدول	السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين		83.8	70.4	46.0	27.8	48.6	138.4	58.6
بوليفيا		106.4	167.8	100.8	89.4	67.4	64.0	49.0
البرازيل		35.8	41.7	26.0	27.9	31.3	52.5	18.7
الشيلي		76.7	141.6	67.4	45.5	42.4	68.1	37.9
كولومبيا		26.9	45.6	45.4	30.9	34.2	43.3	26.9
كوستاريكا		166.6	108.6	68.1	47.8	29.1	29.6	31.9
كوت ديفوار		110.8	125.6	186.6	338.9	123.6	106.1	82.6
الإكوادور		68.2	89.9	122.7	94.6	70.8	72.5	41.9
جامايكا		101.4	187.5	125.1	110.1	56.1	75.3	85.6
المكسيك		52.5	82.3	43.8	35.2	39.0	22.6	19.5
نيجيريا		14.0	50.5	114.8	102.5	103.3	76.7	07.6
الفلبين		62.3	94.0	78.8	59.3	78.1	71.4	47.1
البيرو		49.7	61.0	68.2	45.8	55.2	51.2	33.3
الأوروغواي		29.2	63.8	55.0	33.2	34.4	89.9	52.1
فنزويلا		41.3	58.0	70.3	64.0	40.2	35.6	24.7

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

1- www.web.worldbank.org (13:53, 15/07/2008) .



ثالثا: تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول  
النامية بعد 1982.

يعد هذا المؤشر مهما من حيث دلالاته، فكلما ارتفع، كلما دل ذلك على ثقل عبء  
المديونية الخارجية، ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية تمتص جانبا مهما من حصيلة  
النقد الأجنبي الذي يتمخض عن صادرات الدولة، مما يضع الإقتصاد القومي في وضعية  
حرجة، وبالتالي يعد قياسه مهما لمعرفة مستوى الضغط الذي تحدثه خدمات الديون الخارجية  
على حصيلة صادرات الدولة المدينة، وبالتالي تحديد مدى قدرتها على الإستيراد، والجدول  
التالي جاء ليوضح تطور هذا المؤشر في عدد من الدول النامية المثقلة بالديون.

الجدول رقم (32): تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات  
لبعض الدول النامية بعد سنة 1982. الوحدة: %

الدول	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين	50.0	99.2	41.1	31.8	57.6	18.3	31.6
بوليفيا	59.2	36.6	38.7	28.6	28.0	27.7	8.5
البرازيل	81.3	46.5	22.4	31.8	79.4	68.9	37.3
الشيلي	71.3	41.5	26.4	19.2	17.4	32.8	20.0
كولومبيا	29.5	53.8	38.4	29.8	29.9	40.2	31.3
كوستاريكا	21.3	34.8	24.2	14.6	7.6	8.9	5.0
كوت ديفوار	46.4	49.0	33.6	40.1	25.7	14.1	1.4
الإكوادور	77.6	57.5	33.1	21.8	29.8	28.7	24.1
جمايكا	25.0	44.7	28.4	22.2	11.7	18.4	11.9
المكسيك	56.8	54.3	25.9	33.9	20.9	23.2	18.9
نيجيريا	16.2	29.6	22.6	19.6	11.3	8.0	-
الفلبين	42.4	34.4	27.0	18.5	10.9	20.2	19.6
البيرو	55.3	23.1	11.5	20.2	24.2	32.8	12.9
الأوروغواي	30.5	47.1	40.8	14.8	23.9	40.0	87.7
فنزويلا	29.5	42.8	23.2	19.9	27.9	25.6	13.3

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

- world development indicators data bas, april بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من:

- http: //ddp-ext.worldbank.org 2008 اعتمادا على الموقع الإلكتروني:

(23:09,09/07/2008)

إن إلقاء نظرة على بيانات الجدول السابق، توضح لنا العديد من الحقائق الأساسية أهمها:

- إن نسبة خدمات الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات في معظم البلدان التي يشملها الجدول كانت خلال الفترة (1982- 1986) تشكل نسبة هامة فاقت 30%، وهي النسبة التي ينصح خبراء صندوق النقد والبنك العالميين بعدم تجاوزها، حتى لا يدخل البلد المدين مرحلة خطر المديونية الخارجية، ويصبح بالتالي يعاني من أعباء مديونية ثقيلة، بل أن هذه النسبة قد بلغت في بعض الدول مستوياتا حرجة جدا، كما حصل في الأرجنتين عام 1986، أين بلغت تلك النسبة 99.2%، وفي البرازيل والشيلي سنة 1982 نسبتي 81.3% و71.3% على التوالي، وهو ما يعني أن خدمات الدين الخارجي في هذه البلدان تلتهم نسبا عالية من حصيللة صادراتها من العملات الأجنبية، وأن المتبقي منها قد لا يكف حتى لإستيراد بعض السلع الغذائية الأساسية لإطعام شعوبها، وهو ما يعبر بوضوح عن مدى عمق أزمة المديونية الخارجية وآثارها التي عاشتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص؛
- إن نسب خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات من العملات الأجنبية، قد عرفت إنخفاضا محسوسا بداية التسعينات، وذلك تقريبا في كل البلدان التي يشملها الجدول، فعلى سبيل المثال، إنخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات في المكسيك من 54.3% عام 1986 إلى 25.9% عام 1990، وبالنسبة للبرازيل، فقد إنخفضت النسبة بها من 46.5% عام 1986 إلى 22.4% عام 1990، ويرأينا فإن هذا الإنخفاض يجد تفسيره في الجهود التي قامت بها تلك الدول للتغلب على أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها، وللحد من آثارها السلبية على إقتصادياتها، والمتمثلة أساسا في الإصلاحات الإقتصادية وعمليات إعادة الجدولة وتبديل الديون وغيرها كثير؛
- شهد بعد ذلك مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، إلا أنه ومنذ نهاية التسعينات وبداية

الألفية الثالثة، قد شهد هذا المؤشر إنخفاضاً في غالبية الدول التي شملها الجدول، فعلى سبيل المثال، إنخفض هذا المؤشر في البرازيل من 79.4٪ سنة 1998 إلى 68.9٪ سنة 2002، ثم إلى 37.3٪ سنة 2006، أما في الكويت ديفوار، فقد إنخفض هذا المؤشر من 25.7٪ سنة 1998 إلى 14.1٪ سنة 2002 ليتراجع بعد ذلك إلى 1.4٪ سنة 2006.

رابعا: تطور نسبة الإحتياجات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد 1982.

يقيس هذا المؤشر نسبة مجموع ما يملكه البلد من ذهب و عملات أجنبية إلى حجم الديون الخارجية، وبالتالي كلما إرتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم على طاقة البلد في مواجهة أعباء الديون الخارجية خلال الأوقات الحرجة والعكس صحيح.

ومن أجل تبيان الحقيقة سابقة الذكر، جاء الجدول أدناه ليوضح تطور هذه النسبة في عدد من الدول النامية بعد سنة 1982.

الجدول رقم (33): تطور نسبة الإحتياجات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي

في بعض الدول النامية بعد سنة 1982. الوحدة: %.

الدول	السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002
الأرجنتين		10.3	8.5	10.0	20.7	17.6	7.9
بوليفيا		16.9	9.2	11.9	16.7	21.7	18.3
البرازيل		4.3	6.0	7.6	25.5	18.2	16.6
الشيلي		15.0	13.9	60.2	35.3	53.8	36.6
كولومبيا		54.4	22.7	25.8	40.5	26.5	32.0
كوستاريكا		6.9	12.2	14.0	23.6	26.9	31.0
كويت ديفوار		0.3	0.3	0.1	1.2	5.9	15.8
الإكوادور		6.3	8.7	8.3	13.4	11.1	6.1
جمايكا		3.8	2.4	3.6	17.0	18.3	30.0

35.9	20.0	5.0	9.8	6.6	2.1	المكسيك
24.8	24.1	4.9	12.3	5.8	15.0	نيجيريا
27.2	20.2	18.1	6.7	9.2	7.1	الفلبين
34.5	32.4	32.8	9.4	14.0	16.2	اليورو
7.2	34.0	31.8	32.7	38.4	53.7	الأورغواي
37.2	39.0	33.8	38.4	31.6	36.8	هنزويلا

المصدر: من إعداد الباحثة إعتادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

من خلال التدقيق في بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات

التالية:

- إنخفاض مؤشر الإحتياطيات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي في معظم الدول النامية، وذلك خلال الفترة (1982 - 1986)، فعلى سبيل المثال، إنخفض في كل من الأرجنتين، بوليفيا، كولومبيا والأرغواي من 10.3%، 16.9%، 54.4% و 53.7% على التوالي سنة 1982، إلى 8.5%، 9.2%، 22.7% و 38.4% على التوالي سنة 1986، الأمر الذي يجد تفسيره في نمو حجم الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول، مما أدى إلى إستنزاف جانب مهم من إحتياطاتها الدولية؛
- عودة المؤشر السابق للإرتفاع مجددا في غالبية الدول النامية المذكورة أعلاه بداية التسعينات، فقد إنتقل على سبيل المثال في الأرجنتين من 8.5% سنة 1986 إلى 10% سنة 1990 وصولا إلى 20.7% سنة 1994، أما في البرازيل، فقد إنتقل من 6% سنة 1986 إلى 7.6% سنة 1990، ليقفز بعدها إلى حدود 25.5% سنة 1994، وذلك راجع للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها تلك الدول للتغلب على أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها خلال سنوات الثمانينات.

- شهد نفس المؤشر (نسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي) تذبذبا إلى غاية بداية الألفية الثالثة، من حيث الإرتفاع في بلدان والإخفاض في بلدان أخرى، وهذا راجع للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية خلال هذه الفترة، وإختلاف درجة تأثيرها من دولة لأخرى، ونخص بالذكر - ضمن هذا المجال- التذبذب في سعر برميل النفط الخام وماله من تأثير، خصوصا على الدول النفطية.

كانت هذه إذن أهم المؤشرات الإحصائية الشائعة التي يستند إليها غالبية الخبراء والإقتصاديين، من أجل قياس عبء المديونية الخارجية، وهنا نسارع إلى التأكيد على أن تلك المؤشرات لم تكشف حقيقة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، إذ أنها غالبا ما تحصر المشكلة في السيولة الدولية لهذه الدول، بمعنى مدى كفاية الإحتياطات الدولية التي تملكها الدولة في مواجهة إلتزاماتها الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، وإنما تتعلق بصميم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي السائد في هذه الدول.

## المبحث الثالث

### دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية

إن الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة على حد سواء، من أجل ضمان تسديد الديون من طرف الدول المدينة، لم تكون وليدة رغبة من الدائنين في مساعدة الدول النامية المدينة من أجل الخروج من أزمتها وتخلفها، وإنما جاءت نتيجة لقلقهم وتخوفهم من عدم حصولهم على مستحقاتهم، خاصة بعد أن وصلت أمور بعض الدول إلى حالة العجز الحقيقي عن مواصلة تسديد ديونها الخارجية، وسيتم التعرض لهذه الجهود من خلال النقاط الأساسية التالية:

#### المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية<sup>(1)</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ديسمبر سنة 1945، أنشئ صندوق النقد الدولي، من أجل تحقيق التعاون الدولي في المجال النقدي، ولتشجيع التجارة الدولية وإستقرار أسعار الصرف والمدفوعات الدولية، وتشترك كل دولة من الدول الأعضاء (وعددها 48 دولة) بحصة في الصندوق، تتكون من الذهب والعملية المحلية للدولة، وبناء على هذه الحصة تتحدد القوة التصويتية لها، وهو ما يؤدي إلى سيطرة الدول المتقدمة ذات الحصص الكبيرة على الصندوق والتأثير بشدة في قراراته، وعلى رأس

1- علي سالم أرميص، أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية - دراسة مقارنة لمصر والجزائر (1985- 2002) - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006- 2007، صص 197- 198.

هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، تليها المملكة المتحدة ثم باقي الدول الصناعية المتقدمة، ولذلك فالدول النامية، وعلى الأخص البلدان الإفريقية، ليس لها تأثير يذكر على قرارات الصندوق.

ويدير الصندوق مجلس محافظين، يضم محافظا ومحافظا بديلا عن كل دولة، كما أن هناك مجلس المديرين التنفيذيين الذي يتكون من مدير الصندوق ونائبه وإثنين وعشرين مديرا تنفيذيا، منهم سبع مديرين يمثلون الدول السبع دائمة العضوية في الصندوق وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الصين، السعودية واليابان، أما الباقون وعددهم 15 مديرا، فيتم إنتخابهم، حيث يمثلون مجموعات الدول النامية.

ويقرض الصندوق الأعضاء من موارده التي تتكون من حصصهم وما يقترضه الصندوق من أسواق المال الدولية ومن حكومات الدول الأعضاء، حيث تلجأ الدول إلى الصندوق في حالة وجود عجز في موازين مدفوعاتها، ويقدم بذلك إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها أو تلك التي ترغب في إعادة جدولة ديونها، قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل.

وقد أصبح صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الممولة للدول النامية المدينة، لاسيما الدول المستوردة للبتروول، التي أصبحت تواجه مشكلات وأزمات حادة في خدمة ديونها الخارجية، خاصة بعد التباطؤ الشديد في معدل الإقراض إلى هذه الدول من البنوك التجارية العالمية، الأمر الذي جعله يحل محل هذه البنوك في توفير بعض من السيولة المشروطة إلى الدول المدينة، وهو ما حدث بالفعل بعد خريف 1982، أين انفجرت أزمة الديون العالمية، ففي ذات العام، توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين ...) عن دفع أعباء ديونها الخارجية، التي تمثل الديون المصرفية الشطر الأعظم منها، وهناك حدث ضجة شديدة في صفوف الأوساط المالية، وبالذات البنوك التجارية الأمريكية، التي تعد الدائن الأول والأكبر لهذه الدول، ذلك أن توقف هذه الدول عن الدفع، كان يهدد وبشكل مباشر بإفلاس تلك البنوك، خاصة وأن القروض التي أعطتها تلك

البنوك لهذه الدول، كانت تتجاوز وبكثير حجم رأسمالها، وحينئذ، سارع الصندوق لإحتواء تلك الأزمة بمؤازرة من حكومة الولايات المتحدة، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فقام بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي، تمثلت أساسا في تقديم المزيد من القروض لتلك الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية<sup>(1)</sup>. والحق، لم تكن حزمة الإنقاذ المالي التي قدمها صندوق النقد الدولي لتلك الدول تهدف إلى إنقاذها - كما زعمت أجهزة الدعاية العالمية آنذاك- وإنما إستهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس، وقد كان تقديم هذه الحزمة مشروطا، بأن تقبل الدول المدينة برنامجا للتصحيح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، الذي تطور دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيره الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية، الجهوية، الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج يفرضها ويشرف على تنفيذها، ويتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط إتفاقيات إعادة الجدولة.

إن الدور المتعاظم الذي أصبح يلعبه الصندوق في توجيه مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، لا ينبع من حجم الموارد التي يمد بها هذه الدول فحسب، وإنما يرجع إلى أن الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة، سواء من جانب البنوك الأجنبية أو المنظمات الدولية، أصبحت لا تتم إلا في ضوء إتفاقيات للتصحيح مع الصندوق، وأصبح بالتالي يمثل دورا تسيقيا كمعبئ للأموال من المقرضين الآخرين، وقد جاء هذا الدور نتيجة عدة إعتبرات هي كالتالي<sup>(2)</sup>:

- 1 - ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص.ص. 31. 32.
- 2 - أمين محفوظ أمين، مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995، ص.ص. 170. 171.



1. تعاضم إعتقاد الدول النامية المثقلة بالديون على التمويل المصرفي، مقابل ضآلة حجم المساعدات التي يمكن أن يقدمها الصندوق، حيث كان من الضروري، ألا تبقى البنوك التجارية على عرضها الحالي للقروض فحسب، بل يجب أن تكون مستعدة لتقديم تمويل إضافي، وفي حالة عدم وجود هذا الدعم بسبب الإنكماش الإقتصادي العالمي (الذي سيصبح حتمية نتيجة الإفتقار للتمويل الخارجي) قد يجعل الوضع غير قابل للإدارة من قبل الصندوق، ويؤدي إلى أن يكون الإسهام التمويلي للصندوق ذاته غير فعال.

2. أصبح من الضروري دفع كل عناصر الصناعة المصرفية، إلى المشاركة في تمويل الدول ثقيلة المديونية، ذلك أن البنوك التجارية الرئيسية أدركت أن عدم إشتراك عدد كبير من البنوك الأخرى - خاصة البنوك الإقليمية والصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية - قد يجعلها في وضع مساءلة من المساهمين بشأن إستمرار تمويلها لدول تمتع عن تمويلها بنوك أخرى، وكانت تلك هي قضية الحفاظ على إنضباط السوق، أي منع حدوث تخفيض غير متوازن في عرض القروض من جانب عدد كبير من المقرضين المختلفين، وبالتالي، وأمام ضرورة مشاركة البنوك التجارية من ناحية، ومن ناحية أخرى، أصبح الإتفاق مع الصندوق أساسا لحصول البلد المدين على تمويل إضافي، لأن جهد التصحيح الذي يقوم به البلد المدين يمثل العامل الأول في طمأننة دائئيه إلى إتخاذ إجراءات تصحيحية، وإلى أن يحظ بدعم المجتمع الدولي من خلال الصندوق، وأن تقدمه سيرصد بعناية، وكان لابد من معالجة هذه المهمة في كل دولة، ذلك أن الحكم الأساسي في التوازن بين التصحيح والتمويل، يجب أن يجرب لكل حالة على حدى، إستنادا إلى الظروف الأولية السائدة وقت توجه الدولة المدينة إلى الصندوق، مستوى إحتياجاتها من العملات الأجنبية، مدى سدادها للمدفوعات المتأخرة عليها، أنواع المطالبات ونسب الدين إلى كل من الدائئين المختلفين، وعدد البنوك المشتركة وحجمها.

والجدير بالذكر، أن وجهة نظر الصندوق في مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، تتمثل في أن وجود مصاعب في المدفوعات الخارجية، إنما ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الإقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، ولكن إذا كان هذا الأخير ناجما عن عوامل دائمة (بمعنى أنه خلل هيكلي)، وإذا لم تتخذ الدولة المدينة الإجراءات والسياسات الضرورية واللازمة للتصحيح، فإن الحاجة لتمويل هذا العجز من مصادر خارجية، سوف تستمر بلا نهاية مع ما يرتبط بذلك من تزايد في عبء الدين الخارجي باستمرار، وذلك إلى أن يصل الوضع إلى مرحلة تتدهور فيها قدرة الدولة المدينة الفعلية على خدمة أعباء دينها الخارجي.

ويخلص الصندوق من ذلك، إلى أن التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الإختلال الخارجي، فهو يؤجل المشكلة ويؤدي إلى إعاقة الإقتصاد المحلي، في حين أن إجراءات التصحيح الضرورية هي الكفيلة بعلاج المشكلة، ويرى بذلك أن للتصحيح تكاليفه، ولكن تكاليف عدم التصحيح قد تكون أكبر.

### المطلب الثاني: دور البنك الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

تقدم الإقتصادي الأمريكي "هاري ديكستر وايت" بمشروع إنشاء البنك الدولي للتعيمير والتنمية في نوفمبر 1943، وفي 21 جويلية 1944، أقر مندوبو 44 دولة إتفاقية بروتن وودز، التي تضمنت إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعيمير والتنمية<sup>(1)</sup>.

وتضم مجموعة البنك الدولي ثلاث مؤسسات تزاوّل جميعها عمليات التمويل، ولكل منها معاييرها المختلفة، وهذه المؤسسات هي:

1 - فواد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص.226.

## أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير<sup>(1)</sup>.

يشابه في تنظيمه صندوق النقد الدولي من حيث طريقة التصويت، وهو لا يقدم قروضه إلا للحكومات في الدول النامية أو بضماتها، ويتقاضى عن هذه القروض أسعار فائدة بما يغطي تكلفة الحصول على الأموال، إلا أن قروضه ذات شروط ميسرة، حيث تمتد آجالها إلى مدة 20 سنة عموماً، بفترة سماح تصل إلى 5 سنوات، ويهتم البنك بمشروعات البنية الأساسية، بإعتبارها ضرورة للإنطلاق في المشروعات الإنتاجية وعملاً أساسياً لإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويتميز أسلوب البنك في تمويل المشروعات بمساهمته مع الدولة النامية في دراسة المشروعات الإستثمارية لها، وتحديد أهدافها في إطار إمكانياتها وكفاءة إستخدام مواردها.

وقد تم تطوير أسلوب البنك في إتاحة التمويل إعتباراً من عام 1980، حيث أصبح البنك يمول أعمال التصحيح الهيكلي للدول المثقلة بالديون، حتى تتماشى والتغيرات في الأوضاع الإقتصادية الدولية، وقد تغير أسلوب تمويله من تمويل للمشروعات بعينها إلى تمويل لبرامج الإصلاح الهيكلي طويلة الأجل.

ويشارك البنك في عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث يقوم بدور أساسي في هذا المجال، فالبنك من ناحية أولى، يشارك عادة في إجتماعات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة على الحكومات المدينة، ويقدم في هذه الإجتماعات عرضاً لإتجاهات التنمية طويلة الأجل في الدولة المعنية، أوضاعها الإقتصادية والتوقعات الخاصة بها، كما يقدم إلى الدول الدائنة ما قد تطلبه من تحليلات إضافية عن هذه الأوضاع، وينفرد في حالات أخرى، بالقيام بدور المنظم في عمليات إعادة الجدولة، وذلك من خلال قيامه بتكوين مجموعات إستشارية (كونسرتيوم) للدول المدينة، سواء على مستوى كل دولة بمفردها، كما قد تختص هذه المجموعات بعدة دول ذات ظروف متماثلة.

1 - محمد نور الدين، "المؤسسات المالية وديون العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر

1986، القاهرة، ص.144.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن دور هذه اللجان أو المجموعات الإستشارية لا يقتصر على جدولة الديون المستحقة فقط، وإنما عادة ما يمتد ليشمل النظر في الموقف التمويلي للدولة المدينة ككل، بحيث يتم في معظم الحالات تقديم موارد مالية إضافية ميسرة فضلا عن إعادة الجدولة، إلا أن الديون المستحقة للبنك الدولي نفسه لا تخضع لعمليات إعادة الجدولة في جميع الأحوال.

ثانيا: هيئة التنمية الدولية.

أنشئت هذه الهيئة عام 1956، بهدف تقديم القروض إلى البلاد الأقل نمواً (التي لا يتجاوز فيها إجمالي الناتج السنوي للفرد الواحد 731 دولاراً بأسعار سنة 1981)، والتي تعتبر غير مؤهلة للإقراض من أسواق التمويل الدولية، كما أن العضوية في هيئة التمويل الدولية مفتوحة لكافة أعضاء البنك الدولي، وتمنح هذه الهيئة لحكومات هذه الدول تسهيلات بشروط ميسرة، حيث تصل فترة السماح إلى 10 سنوات، كما تصل آجال السداد إلى 50 سنة، وبدون فوائد سوى رسم خدمة بنسبة 0.75%<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: هيئة التمويل الدولية.

أنشئت هذه الهيئة سنة 1956، ومجال إهتمامها الأساسي هو القطاع الخاص، بعكس هيئة التنمية التي لا تقرض إلا الحكومات، وإن كان كلاهما لا يتعامل إلا مع الدول الأقل نمواً، وتساعد هذه المؤسسة تلك الدول من خلال الإستثمار المباشر، حيث تروج لهذه المشروعات، بالدعوة إلى دخول رؤوس الأموال المحلية والأجنبية كشركاء فيها، كما تقدم لمشروعات القطاع الخاص قروضا طويلة الأجل ولا تشترط ضمان الحكومة لها، وتحصل منها على فائدة تجارية.

وللمؤسسة كيان إداري مستقل عن البنك، وتمثل مواردها في رأس المال الذي يبلغ 650 مليون دولار، إضافة إلى ما تحصل عليه من أسواق المال الدولية، وهي تسعى لتوظيف أموالها بحيث تحصل على عائد مرتفع لها<sup>(2)</sup>.

1 - خضير حسن خضير، دور القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في إفريقيا خلال الفترة (1973- 1982)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإفريقية، 1989، ص.103.

2 - فؤاد هاشم عوض، مرجع سابق، ص.226.

لقد تمكنا من خلال هذا الفصل من التعرف على تداعيات إنفجار أزمة المديونية العالمية لسنة 1982 على العالم بأسره، ومن خلاله الدول النامية (موضوع بحثنا هذا) عن طريق تتبع منحى تطور إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لكل الدول النامية، ثم حسب توزيعها الجغرافي، وهذا من أجل تحديد مسؤولية كل منطقة في تضخم الأزمة، ومن ثم على أساس أكثر الدول النامية إستدانة، وهذا بغرض الغوص والتدقيق أكثر في مسار الديون الخارجية، وبالتالي ترتيب البلدان النامية حسب حجم إستدانتها الخارجية.

كما أتبعنا هذه الدراسة، بتحليل أهم المؤشرات الإحصائية التي يستند إليها غالبية الخبراء والإقتصاديين من أجل قياس عبء المديونية الخارجية، وهنا وجدنا أن تلك المؤشرات لم تكشف حقيقة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، إذ أنها غالبا ما تحصر المشكلة في السيولة الدولية لهذه الدول، بمعنى مدى كفاية الإحتياطات الدولية التي تملكها الدولة في مواجهة إلتزاماتها الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، وإنما تتعلق بتصميم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي السائد في هذه الدول.

وقد تمكنت المؤسسات المالية الدولية آنذاك من إبتكار حزمة للإنقاذ المالي، التي لم تهدف لإنقاذ الدول المدينة (كما زعمت هذه المؤسسات حينها)، ولكنها إستهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس، وقد كان تقديم هذه الحزمة مشروطا، بأن تقبل الدول المدينة برنامجا للتصحيح الإقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، التي تطور دورها في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيرها الكبير على التمويل



المنساب من المصادر المتعددة الدولية، الجهوية، الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج تفرضها وتشرف على تنفيذها، وتتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط إتفاقيات إعادة الجدولة.

## الفصل الثاني

### فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية

إزاء تدهور الأداء الإقتصادي لمعظم الدول النامية، كمحصلة ونتيجة طبيعية لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي، ظهرت الدعوة للإصلاح الإقتصادي من خلال إعداد برامج تساهم في القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية لهذه الدول، وقد برز دور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيماناً منها بأهمية المبادرة المبكرة لتصحيح هذه الإختلالات.

وتعتبر برامج التصحيح الإقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل، من حيث أهدافها المرجوة، نتائجها المحققة، إجراءاتها وآلية تطبيقها، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي، نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الإقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ولتزايد عدد الدول التي تبنتها كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى إنعكاساتها على الوضع الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد إرتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية، التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت شديدة إلى الدرجة التي هددت فيها نظام الإقراض الدولي برمته، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة في أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا عجزها عن تسديد ديونها، وقد رافق ذلك تدهوراً في ميزان مدفوعات هذه الدول وفي قيمة عملاتها المحلية.

وقد عززت التحولات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن إنهاء الإتحاد السوفياتي ودول المنظومة الشيوعية سابقاً منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، التوجه لتبني سياسات التصحيح الإقتصادي من قبل الدول النامية والدول الشيوعية سابقاً، والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية (الدول المتحوّلة إقتصادياً). ومن أجل كل ما سبق ذكره، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة الأساس النظري لهذه البرامج، ومن ثم إستعراض أهم السياسات التي تتضمنها، لتنتهي الدراسة بتقييم لهذه السياسات وآثارها على إقتصاديات الدول النامية، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التصحيح الهيكلي وأسس النظرية.

المبحث الثاني: السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي.

المبحث الثالث: آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية.



## المبحث الأول

### مفهوم التصحيح الهيكلي وأساسه النظرية

إن التعرض لمفهوم التصحيح الهيكلي المقترح من طرف المؤسسات المالية الدولية، لمواجهة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية - كشرط لتقديم التسهيلات الإئتمانية التي تمكن البلد من إسترجاع أنفاسه وتخفيض حدة ضغوطات الدفع الناتجة عن خدمات الديون الخارجية - يلزم التعرف أولاً على هذه السياسات بردها لأصولها النظرية، وذلك من أجل فهم تاريخي لها.

#### المطلب الأول: الأساس النظري لسياسات التصحيح الهيكلي

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي في السبعينيات، والجدل الفكري الذي أنتجته حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها الركود التضخمي، أفرزت تياراً فكرياً جديداً للرأسمالية يطلق عليه التيار النقدي "monétarisme"، وعلى رأسه الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، وهو تيار يندرج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ويحمل شعار الرأسمالية الأولى، من حيث الدعوة إلى الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعتماد ما يسمى بإقتصاديات العرض، لإعادة تنشيط النظام، كما يعطي للنقود أهمية كبيرة في تفسير وعلاج مشاكل التضخم، وقد إستطاع الأنصار السياسيون لهذا التيار الفكري، الوصول إلى الحكم في عدد لا بأس به من الدول الصناعية المتقدمة عن طريق الأحزاب اليمينية المحافظة.

والمعروف أن تحليل كينز للتضخم إستند إلى التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي من ناحية، وبين الطلب الكلي المتكون من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، وقد شرح ميكانيزمات التضخم بالرجوع إلى فكرة

المضاعف، بينما إستند الإقتصاديون الكلاسيك إلى تغيرات كمية النقود في تفسيرهم لهذه الظاهرة، لكن أزمة الرأسمالية في السبعينيات هيأت الجو إلى عودة المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو، والتي إعتمدت على النظرية الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، حيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) بنمو كمية النقود، ولكنهم يضيفون بأن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط فقط بالعلاقة القائمة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، وإنما يرتبط أيضا بتأثيره في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود، ومن ثم، فإن الطلب على النقود لا يلعب دورا هاما مقارنة بالدور الذي يلعبه التغير في عرضها، ففي حالة المبالغة في الإصدار النقدي (زيادة العرض)، فإن الأفراد يلجؤون إلى التخلص من هذا الفائض النقدي عن طريق زيادة الإنفاق، مما يؤدي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن التضخم يحدث لأن السلطات العامة مولته بوسائل نقدية، أي نتيجة للتناقض الذي يحدث بين عرض النقود وطلبها، من جراء زيادة السلطات النقدية في عرض النقود وإفراطها في الإصدار النقدي.

إن هذا الأمر هو ما جعل التيار النقدي يطرح وصفا معينة من الإجراءات، تدرج ضمن سياسة تشفوية صارمة لمواجهة مشكلة التضخم، نستطيع حصر أهم معالمها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- إعطاء الأولوية لمواجهة التضخم، عن طريق سياسة نقدية صارمة، تقوم على ضبط النمو المبالغ فيه في كمية النقود، بما يتناسب ونمو الناتج الداخلي الإجمالي من جهة، وطلب الأفراد على هذه النقود من جهة أخرى، ويلعب سعر الفائدة دورا مهما في هذا المجال بترك تحديده لآليات السوق؛

1 - بن بقاسم سفيان، تفسير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية - مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (1987 - 1994) - رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994 - 1995، ص.ص. 103. 104.

- هذه السياسة تكون ذات آثار قاسية في المدى القصير، لأنها تؤدي إلى خفض النمو، تزايد معدلات البطالة وتراجع مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية نتيجة أثرها الإنكماشى، لكن بعد حدوث الإستقرار في النمو وتوقف موجة التضخم، ستعود معدلات النمو إلى الإنتعاش؛
- بما أن نمو عرض النقود يجد أصله في نمو النفقات في الموازنة العامة للدولة، فلا بد من تقليص الإنفاق العام الحكومي، بل والحد من القروض الموجهة للإنتاج، إلى حين إستعادة التوازن؛
- الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها، وفتح المبادرة أمام القطاع الخاص لتحفيز الإستثمار، ومن ثم إسترجاع النمو. وعلى ضوء هذه الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية والتيار النقدي الحديث، جاء صندوق النقد الدولي بثلاث مقاربات، شكلت بدورها الأساس الذي تبنى عليه برامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، وهي كالتالي:

### أولاً: مقارنة الإمتصاص (l'approche de l'absorption).

عرف صندوق النقد الدولي الإمتصاص أو الإستيعاب لبلد ما، على أنه "نفقات الأعران الإقتصادييين الداخلية من الإنتاج والخدمات المحلية أو المستوردة، وبمعنى آخر هي إجمالي الإستهلاك الخاص الإستثماري والنهائي الداخلي والنفقات العمومية، والذي يمكن أن يكون أكبر أو أصغر من الدخل المحلي"<sup>(1)</sup>.

وقد تم عرض وتقديم نظرية الإمتصاص لأول مرة سنة 1952 من طرف الإقتصادي " ألكسندر" ضمن الأشغال والأبحاث التي يقوم بها صندوق النقد

1 - مهدي ميلود، "مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وإنمكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4- 5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

الدولي، حيث إستعمل في عرضه لهذه النظرية، أدوات النموذج الكينزي، إلا أنه عرف نوعاً من التوسيع ليشمل الصادرات والواردات.

ووفق هذه النظرية، يتم إعادة توازن ميزان المدفوعات بتطبيق منهج الإمتصاص الذي يعمل على توازن الميزان التجاري وفق قدرة البلد على إمتصاص السلع والخدمات (إستهلاك، إستثمار وإنفاق حكومي) مع ما تنتجه الدولة فعلاً والمعبر عنه بالدخل الوطني، ويكون شكل المنهج كمايلي:  
لتكن لدينا المتغيرات الإقتصادية التالية:

**Y**: الدخل الوطني، **M** : الواردات، **X** : الصادرات، **C** : الإستهلاك، **I** : الإستثمار، **G**: النفقات العامة للدولة.

وإنطلاقاً من العلاقة العامة للدخل الوطني ومبدأ التساوي مع الإنفاق الوطني،

يمكن صياغة المعادلات التالية:

$$Y = C+I+G+(X - M) \dots\dots\dots(1)$$

$$X - M = Y - ( C + I + G ) \dots\dots\dots(2)$$

$$BC = Y - A \dots\dots\dots(3)$$

من خلال المعادلات السابقة، يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

- عندما يكون رصيد الميزان التجاري (BC) موجب، أي أن  $M < X$ ، بمعنى أن العرض أكبر من الطلب ( Absorption )، أي أن  $C + I + G < Y$  أو  $A < Y$ ، وما دام الأمر يتعلق ببلد مدين (يواجه أزمة مديونية ويعاني من إختلالات في موازنه الإقتصادية) فيجب عليه أن يضاعف من هذا الرصيد الموجب، وهذا بزيادة الإنتاج وبالتالي الدخل الحقيقي (Y) على الطلب أو الإمتصاص A.

- إذا كان رصيد هذا الميزان سالب - وهي الحالة الغالبة في معظم بلدان العالم النامي - أي أن  $M > X$ ، بمعنى أن الإنتاج أو العرض الوطني لا يغط الطلب الوطني ( $Y < A$ )، فيكون على الدولة أن تسعى إلى تغيير هذا الرصيد السالب للميزان التجاري وذلك بزيادة الإنتاج، تقليص الطلب أو الإمتصاص

الوطني<sup>(1)</sup>، لأن منبع الإختلال يكمن في زيادة الطلب الوطني الذي ينبغي تخفيضه، فإذا كان الأعوان الإقتصاديون ينفقون أكثر من مواردهم، فهذا يدفع الإقتصاد الوطني إلى الإستدانة من الإقتصادات الخارجية، بسبب العجز الذي طرأ في ميزان المدفوعات.

وعليه فإن صندوق النقد الدولي يحث بلدان العالم النامي على تقليص طلبها، بالرجوع إلى حالة التوازن، علما أنه إذا كان منبع الإختلال هو الدولة، نظراً لعدم إيجادها موارد كافية على المستوى الوطني لتغطية نفقاتها، ولأن عجز الميزانية هو السبب الذي أدى إلى عجز ميزان المدفوعات، وعليه فتصحيح الخلل الذي طرأ على هذا الأخير يبدأ بمعالجة عجز الميزانية العامة.

وحتى يتسنى للدولة تقليص الطلب أو الإمتصاص الوطني، خاصة من جهة الإستهلاك العائلي والإستثمارات هناك طريقتين، وذلك إما بتخفيض الأجور الحقيقية، أو عن طريق تشجيع الإدخار، بواسطة الرفع من معدلات أسعار الفائدة، علما أن هاتين الطريقتين يرجى من وراءهما تخفيض التضخم الذي يؤدي إلى التقليص من فعالية إستخدام الموارد، خاصة المالية منها، حيث ينجم عنه تفاقم حالة الشك بالنسبة للمدخرين، الذين يفضلون في هذه الحالة حماية أموالهم بصرفها أو إستثمارها في مجالات ومشاريع أكثر أمانا والتي غالبا ما تكون غير إنتاجية، كالعقارات، السلع والخدمات، الأحجار الكريمة أو الإبداعات بالعملة الصعبة<sup>(2)</sup>.

وبالإختصار المفيد، فإن أسلوب الإمتصاص هو تأكيد بأنه للقضاء على عجز الميزان التجاري لا بد من إعتداد سياسات تقييدية تقلل من النفقات أو الطلب في حالة

1- BENISSAD Hocine, "L'ajustement structurel", « l'expérience du Maghreb » édition OPU, Alger, 1999, P.9.

♦ جون جاك بولاك مواطن هولندي كان يعمل مديرا لدائرة البحوث في صندوق النقد الدولي من سنة 1968 حتى سنة 1979، ويعتبر الأب المؤسس للنموذج النقدي للصندوق، حتى أن هناك من يسميه "نموذج بولاك".

2- Banque Mondiale, "Rapport sur le développement dans le monde 1983", Washington, 1983, P.66.

تعذر زيادة الدخل الكلي، وفي حالة البلدان النامية، ونظرا لعدم مرونة بناها الإنتاجية واختلالاتها الهيكلية، فإن تحسين وضعية موازين مدفوعاتها يتطلب التأثير أساسا على الإمتصاص، على الرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل. ثانيا: المقاربة النقدية لميزان المدفوعات(نموذج بولاك)\*.

### (l'approche de la balance de payement)

تعمل هذه النظرية في إطار إقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، أين يكون الإنتاج في المدى القصير ثابتا مع وجود حالة تشغيل كامل، وتحلل هذه النظرية الإختلال أو حالة عدم توازن ميزان المدفوعات بالزيادة في عرض النقود ( l'offre de monnaie)، الأمر الذي يجعل السلطات الحكومية للبلد المدين تحدد وبصرامة - عن طريق البنك المركزي- مبالغ القروض الداخلية، سواء تلك الموجهة للخزينة والمسماة بدمم الخزينة أو تلك الموجهة للإقتصاد والمسماة بقروض الإقتصاد، ويرتكز هذا النموذج على فرضيتين أساسيتين هما<sup>(1)</sup>:

◀ إستقرار الطلب على النقود، المرتبط بالحاجة إلى المعاملات والصفقات والمتعلقة بدورها بجزء من الدخل الإسمي للأعوان، الذين يريدون الإحتفاظ بنقودهم في شكل سيولة.

◀ إعتبار عرض النقود عاملا خارجيا، ونتاج قرار مستقل للسلطات النقدية التي تحدد مستوى التركيبات الداخلية للكتلة النقدية.

فإذا كان عرض النقود أكبر من حاجات الأعوان الإقتصادييين الراغبة في الإحتفاظ به على شكل سيولة، أي أن "عرض النقود < الطلب على النقود"، فإن هذا الفائض النقدي سيستخدم إما في شراء سلع مستوردة، نظرا لأن الإنتاج المحلي كما إفترضنا في البداية ثابت، مع العلم أننا في حالة تشغيل كامل، أو يستعمل في تحويلات إلى الخارج، كما أن هذه الحالة من شأنها أن تؤد إلى إرتفاع نسبة التضخم بفعل الإرتفاع العام للأسعار، مما يؤدي إلى ضعف المنافسة في السوق الدولي،

1- Marc Raffinot, op.cit , P.128.

وبالتالي التوجه نحو المنتج الخارجي، ثم إنخفاض الإحتياطات من العملة الصعبة، الذي ينجم عنه عجزا في ميزان المدفوعات.

1. معادلات النموذج:

$$M_d = K p y^1 \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$M_d$ : الطلب على النقود،  $K$ : مقلوب سرعة تداول النقود،  $p$ : المستوى العام للأسعار.

$Y$ : الدخل الوطني.

$$M_s = m (C + R) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

$M_s$ : عرض النقود،  $m$ : مقلوب معامل الإحتياطي لدى البنوك،  $C$ : المقابل الداخلي للكتلة النقدية.

$R$ : الإحتياطات الخارجية الصافية.

$$P = e P^* \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

$P^*$ : مستوى الأسعار الأجنبية،  $e$ : معدل الصرف

$$M_d = M_s \dots \dots \dots (4)$$

الطلب على النقود = عرض النقود.

$$B = \Delta R \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن:

$B$ : رصيد ميزان المدفوعات.

$$R = (K / m) e P^* y - C \dots \dots \dots (6)$$

2. مدلول معادلات النموذج:

إن المعادلة الأولى (1) تترجم النظرية الكمية للنقود، حيث تخلص إلى أن

الطلب على النقود ثابت نسبيا إلى الدخل.

1 - النظرية الكمية للنقود:  $MV = PT$  أين  $M$ : هو مخزن النقود،  $V$ : سرعة دوران وحدة نقدية في

المتوسط خلال فترة ما،  $P$ : الأسعار،

$T$ : مستوى المعاملات، في نموذجنا هذا بدلنا  $T$  بـ  $y$  ( $y = T$ )،  $R = V/1$ ،  $M_d = M$  و  $P_0$  هي  $P$ .

المعادلة الثانية (2) تترجم فكرة أن عرض النقود مرتبط بالمقابل الداخلي C والخارجي R للكتلة النقدية، مع وجود معامل احتياطي مطبق من طرف البنوك من أجل إحترام معيار الحيطة والحذر m.

المعادلة الثالثة (3) تأخذ بفرضية السعر الوجودي (أي تطبيق سياسة الأسعار الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار طبعاً لمعدل سعر الصرف e).

المعادلة الرابعة (4) تعني أنه إذا أردنا الحصول على حالة توازن في سوق النقود، ينبغي أن يكون الطلب على النقود Md مساوياً لعرض النقود Ms.

المعادلة الخامسة (5) تمثل تطابق وتمائل محاسبي بسيط يبين ويوضح رصيد ميزان المدفوعات، الذي يأخذ بعين الإعتبار تغير احتياطات الصرف.

المعادلة السادسة (6) هي نتاج المعادلات الأربع السابقة، حيث نعوض معطيات المعادلات 1، 2، 3، في المعادلة رقم 4 ونتحصل على ما يلي:

$$M_d = M_s \Rightarrow K p y = m (C+R) \Rightarrow K e P^* y = m C + m R$$

$$\Rightarrow m R = K e P^* y - m C \Rightarrow R = \frac{K e P^* y - m C}{m}$$

$$\Rightarrow R = \frac{K}{m} \cdot e \cdot P^* \cdot y - C$$

$$\Rightarrow R = (K / m) e P^* y - C$$

$$B = \Delta (K / m \cdot e \cdot P^* y - C) \quad \text{ومنه:}$$

وبما أن مستوى الدخل ثابت في المدى القصير كما إفترضنا من قبل، وسعر الصرف ثابت، فإن رصيد ميزان المدفوعات في هذه الحالة مرتبط ومتأثر بتغيير المقابل الداخلي للكتلة النقدية، أي القروض الداخلية المبرمة من طرف البنك المركزي.

$$B = (K / m) e P^* y - \Delta C$$



والنتيجة التي يخلص لها هذا النموذج أن عدم توازن ميزان المدفوعات سببه ومنبعه الزيادة في عرض النقود<sup>(1)</sup>.

ثالثا: مقارنة معدل الصرف التوازني (l'approche du taux de change d'équilibre).

إن هذا الأسلوب يركز أساسا على نظرية المقارنة بين القدرات الشرائية، التي تبرز أن معدل صرف التوازن يتحدد بالعلاقة بين مستويات الأسعار من السلع في إقتصادين معنيين، ويعزى هذا الأسلوب إلى نظرية الإقتصادي جوستاف كاستيل\*، حيث تنطلق هذه الأخيرة من فرضية أساسية وهي أن سعر أي عملة يتحدد وفقا لقوتها في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية، ومن ثم فإن أي علاقة بين عملتين مختلفتين، تتحدد تبعا لمستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، وللتوضيح أكثر، فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من العملتين يساوي النسبة بين القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي والقوة الشرائية لها في الأسواق الأجنبية<sup>(2)</sup>. ويمكن إبراز ذلك رياضيا من خلال المعادلات التالية<sup>(3)</sup>:

$$P = e Pw \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

P: سعر العملة المحلية، e: معدل الصرف، Pw: سعر العملة الأجنبية.

$$ER = P/e . Pw \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

ER: معدل الصرف الحقيقي.

نستنتج من هذه العلاقة أن كل تطور في الأسعار المحلية بنسبة تفوق تطور الأسعار الأجنبية، سيؤدي إلى التغير في معدل الصرف الحقيقي بسبب انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية.

1- Marc Raffinot, op.cit, P P.127. 128.

♦ إقتصادي سويدي تسامع سنة 1918 في كتابه "النقود وأسعار الصرف" "Monaies et change" ما هو معدل الصرف التوازني في إقتصاد يتميز بتشوهات أو اضطرابات في الأسعار...

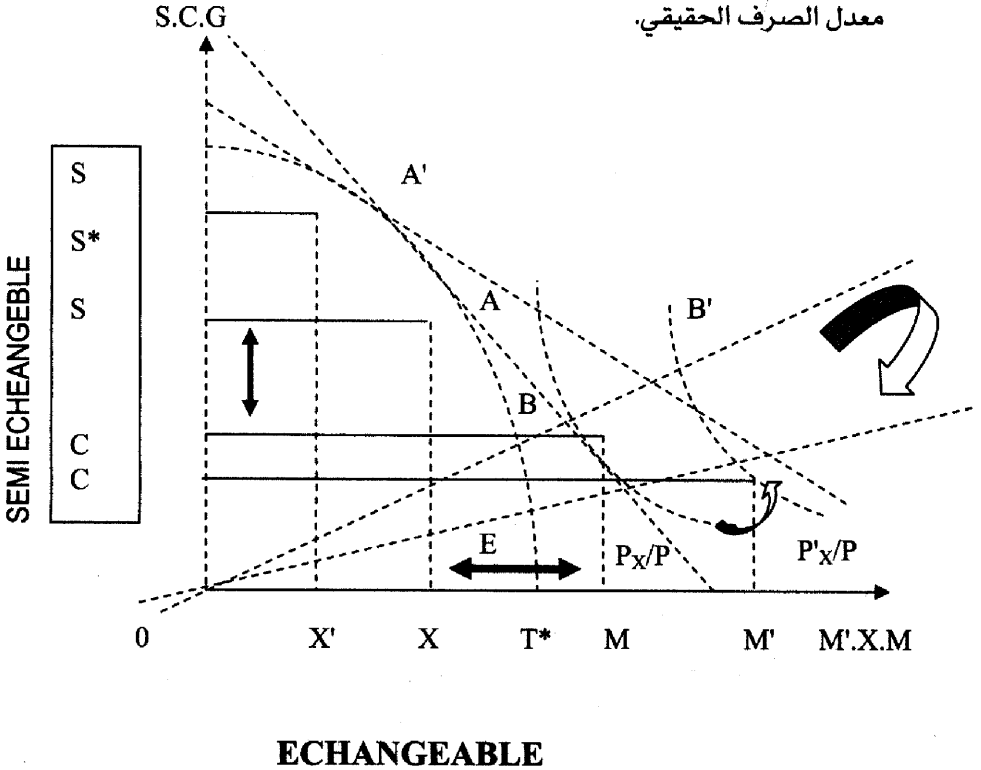
2 - رابع عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006، صص. 154. 155.

3- Marc Raffinot, op.cit, p.130 .

إن هذا الأسلوب يفترض وحدة الأسعار على المستوى الدولي أو على الأقل أنها تتغير بنفس الاتجاه، فهذه الفرضية ستقودنا إلى التمييز بين نوعين من السلع، سلع تبديلية "قابلة للتصدير"، و سلع أهلية ترتبط بالعادة والتقاليد الإجتماعية، التي يصعب في الكثير من الأحيان تغييرها، وبالتالي فهي سلع غير تبديلية. إن معدل الصرف الحقيقي ماهو إلا العلاقة بين الأسعار النسبية لسلع تبديلية و سلع أهلية للبلدان المساهمة في عملية التبادل، وعلى أساس ذلك، تم وضع الرسم البياني الموالي الذي يوضح القاعدة الأساسية لكل سياسات صندوق النقد الدولي كما يلي:

الشكل رقم (6): علاقة الأسعار النسبية للسلع التبديلية والأهلية في تحديد

معدل الصرف الحقيقي.



Source : Marc Raffinot, op.cit, p.131 .

إن هذا الرسم مستمد حسب رأينا من نظرية التجارة الدولية، وبالضبط من منحني الطلب المتبادل "لجون ستيوارت ميل" الذي طوره "الفريد مارشال"، حينما قدم منحني عرض التجارة حسب الفرضيات الأساسية التالية:

بافتراض أننا بصدد إقتصاد صغير مفتوح ينتج نوعين من السلع:

• سلع تبديلية أسعارها  $P_x$ ؛

• سلع أهلية أسعارها  $P$ .

- إستهلاك الخواص يتكون من السلعة (1) والسلعة (2) بمعدل صرف ثابت،

$$P_m = P_x$$

- إستهلاك الإدارة  $G$  يتكون من السلع الأهلية.

- وجود مستوى معين من التقنية، مخزون رأس المال والموارد الطبيعية بأسعار معينة

$P_x/P$ ، أما مستوى الإستهلاك، فهو محدد بالنقطة  $B$ ، ولتكن  $M$  كمية سلع

(التصدير) التبديلية،  $CS$  الإستهلاك العمومي من السلعة الأهلية.

يوضح الشكل أن هناك عجز في الميزان التجاري يقدر بـ  $E$  كفارق بين

الصادرات  $X$  والواردات  $M$ ، ففي حالة إرتفاع الإستهلاك، وهو عادة ما يكون في

حالة إتباع الدولة لسياسات توسعية، فحين يزداد الإنفاق الإستهلاكي الحكومي،

فإن الإنتاج ينتقل من النقطة  $A$  إلى النقطة  $A'$ ، وبالتالي فإن إنتاج السلع التبديلية

(التصدير) سينخفض، في حين سيرتفع إنتاج السلع الأهلية، أي أن هناك عملية

إحلال بين السلعتين.

وفي هذه الحالة سترتفع الواردات، التي تنتقل من  $M$  إلى  $M'$ ، بما يؤدي إلى

زيادة العجز في ميزان المدفوعات، بسبب إرتفاع الواردات وإنخفاض الصادرات.

ومنه فالسياسات التصحيحية لها تأثير معاكس تماما لهذه الحالة، حيث

تهدف إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، بالإضافة إلى الضغط على الإنفاق

العمومي.

## المطلب الثاني: مفهوم سياسات التصحيح الهيكلي

جاء في القاموس الإقتصادي الحديث أن سياسات التصحيح تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الإقتصادية الكلية، التي تطبقها حكومة أي دولة، إستجابة لتغيير الشروط أو الظروف الإقتصادية الكلية، وذلك من أجل تصحيح الإقتصاد، ومن جانب آخر، فإن سياسات التصحيح الهيكلي هي عبارة عن عملية تصحيح التغيرات المفاجئة أو الكبيرة، وغالبا غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

ويمكن إعطاء تعريف آخر مختصر لسياسات التصحيح الهيكلي، بأنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"<sup>(1)</sup>.

ومن جانبنا، يمكن تعريف سياسات التصحيح الهيكلي على أنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير، التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الإقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة".

1 - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص 410. 409.

ولعل التأمل في هذه التعريفات يكشف عن عدد من الملاحظات الهامة من أهمها<sup>(1)</sup>:

1. أن سياسات التصحيح الهيكلي هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي تتطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها.

2. أن مجموع السياسات التي تتكون منها سياسات التصحيح الهيكلي، والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ، هي بعض أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية وسياسات الإستثمار، إلا أنها تستخدم هنا بشكل إنتقائي لعلاج أوضاع معينة، حيث يضاف إليها بعض السياسات الإقتصادية مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.

3. إن حزمة سياسات التصحيح الهيكلي التي يتم تطبيقها، تعود إلى نظرية الإقتصاد الكلي لإقتصاديات الدول المتقدمة، التي تم تطويرها عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد تم توسيع سياسات التصحيح الهيكلي منذ ذلك الوقت، إعتامادا على التوسع في قضايا النظرية الإقتصادية الكلية خلال هذه الفترة، وقد تطور الأمر خلال مرحلة السبعينات والثمانينات إلى تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي على الدول النامية، في شكل برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلي.

4. إن ظروف تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي في دولة معينة، تتبع من معاناة إقتصاد هذه الدولة من إختلال التوازن الداخلي، معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ومعدل مرتفع من التضخم، أما عن إختلال التوازن الخارجي فيعبر عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وتضخم في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الإختلالات الهيكلية ذات العلاقة.

1 - نفس المرجع السابق، ص.410. 413.

5. تتكون برامج الإصلاح الإقتصادي من مكونين أساسيين، أولهما سياسات التثبيت، ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي تتركز على إدارة جانب الطلب، من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية، تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة المعنية وميزان مدفوعاتها، أما المكون الثاني فيعرف بإسم سياسات التكييف الهيكلي، ويختص بها البنك الدولي، حيث تتركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، تحرير الإستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال، على نحو يضمن إستخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة.

وبالتالي يمكن إستنتاج أن سياسات التصحيح الهيكلي، هي محصلة التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن بدا أكثر في الصورة صندوق النقد الدولي لقيامه بدور البنك المركزي للإقتصاد الدولي، إلا أنه من المعروف أن البنك الدولي قد أدخل في عملياته في محيط السياسة الإقتصادية الكلية سياسات التكييف الهيكلي، لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، كما أدخل الصندوق مؤخرا في ترتيباته أدواتا لعلاج إختلال التوازن الهيكلي إلى جانب أدوات التثبيت.

والأهم من ذلك، أن نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة صندوق النقد الدولي مسألة لازمة في الأجل القصير من نجاح سياسات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي، وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسساتين بعضهما عن البعض، وإن كان قد أتفق شكليا على أساس تقسيم تلك الوظائف، حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية، المالية، سياسات سعر الصرف، سياسات الأجور والأسعار وسياسة التجارة الدولية، ويهتم البنك الدولي من جانب آخر، بسياسات الإستثمار والتنمية، سياسة الخصخصة

وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة الإقتصاد من أجل زيادة الصادرات.

على أن يسبق برنامج التكييف الهيكلي مرحلة التثبيت، التي هي الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي، بحيث يتم تخفيض معدل التضخم، تخفيض عجز الموازنة وتحرير سعر الصرف وتصحيحه، وغيرها من الإصلاحات، ويتم ذلك في الأجل القصير، ثم العمل بعد ذلك ببرنامج التكييف الهيكلي في المدى المتوسط والطويل.

6. إن التصحيح الهيكلي يتم خلال فترة زمنية معينة لتحقيق مجموع الأهداف المطلوبة خلال تلك الفترة.

7. إن الخطوة الأولى تبدأ من حكومة الدولة المعنية، في شكل خطاب للنوايا الذي يقدم أثناء المفاوضات، وينطوي على حزمة من سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي وأدواتها، التي تنوي الحكومة إتباعها خلال فترة تطبيق وسريان برنامج الإصلاح الإقتصادي.

فبرنامج التصحيح الإقتصادي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية، ولذلك فإن أهدافها الحقيقية تختلف باختلاف المدارس الإقتصادية وزاوية النظر إليها، سواء من وجهة نظر توأم بريتون وودز، أو من حيث وجهة نظر الحكومات التي تتبناها أو تعارضها، أو من وجهة نظر الدول المتقدمة، أو من وجهة نظر الشعوب بتعدد طبقاتها الإجتماعية والإقتصادية، وسوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها والمآخذ عليها<sup>(1)</sup>:

أولاً: تحقيق النمو الإقتصادي "إستعادة النمو الإقتصادي".

شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الإقتصادي، تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لإرتفاع أسعار

1 - يوسف عبد العزيز محمود، "برامج التكييف الإقتصادي وفقاً للمؤسسات الدولية وآثارها على الدول النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الثاني، 2005، ص.ص. 72. 76.

بعض المواد الأولية، خاصة في مجال الطاقة، ويمكن القول أن هذا العقد قد شهد أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وقد شجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي، معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية، فقدت لجأت إلى الإقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الإئتمانية، وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية إقتصاديا للقطاع، حيث ترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد القيود على التجارة الخارجية.

وفي نهاية عقد السبعينيات، وقعت الدول النامية في أزمة مالية كبيرة (باستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمته عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعارها خلال الثمانينيات).

فالأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في الثمانينيات، أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي، وإلى إنعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول، إلى الدرجة التي دفعت بعض الإقتصاديين إلى إنتقاد تسمية الدول النامية، من حيث أنها تشير إلى أن هذه الدول تحقق نمواً إقتصادياً ملموساً، بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفاً، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002، إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع"<sup>(1)</sup> على عقد الثمانينيات بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي، حيث لم تحقق فيه غالبية هذه الدول تطوراً يذكر، وترافق ذلك مع إنفجار أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف، طرحت المنظمات الدولية، ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التصحيح الإقتصادي، كطريق لإستعادة النمو، مما جعل العديد من الدول النامية تتبع هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل.

1 - تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لعام 2002، ص.81، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
- <http://www.undp.org> (08:50, 18/01/2008)



## ثانياً: تخفيض التضخم.

سجلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي إستفحال ظاهرة إقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي، الذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامي، وذلك ناتج عن إتجاه معظم هذه الأخيرة إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وهذا إستناداً إلى النظرية الكينزية.

وترى برامج التصحيح الإقتصادي أن الإقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة، أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي، خاصةً بالنسبة لظروف الدول النامية، التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي حتماً إلى التضخم، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية.

وقد إستتدت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى

### النقاط الآتية:

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها البلد؛
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الإسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال؛
- إن زيادة التضخم يؤدي إلى هروب الإستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل، بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

### ثالثاً: الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات.

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه "بيان إحصائي إجمالي يبين كل الحقوق والإلتزامات الناتجة عن النشاط الإقتصادي الذي يتم بين الدولة المعنية والدول الأخرى"، والملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص العجز في الميزان التجاري، حيث تتفاقم المشكلة

بالنسبة لبعض الدول النامية، التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وقد كانت هذه الدول تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية، إلا أنه وإبتداءً من ثمانينات القرن الماضي تفاقمت أزمة المديونية الخارجية، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية، وبما أن الإختلال هيكلية وليس عارضاً، طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على هذه الدول، تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات، من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف، وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام... الخ.

واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها للتمويل، وقوة النفوذ المالي والإقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين.  
رابعاً: تحسين كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية.

واجهت الدول النامية التي طبقت برنامجاً للتصحيح الإقتصادي، بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين نقصاً في الموارد الإقتصادية المحلية، وقد تراقف ذلك مع تضخم مرضي للقطاع العام، وإنخفاض كفاءته الإنتاجية، وفشل السياسات التتموية المتبعة في غالبية هذه الدول، وما رافقها من هدر كبير للموارد الإقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل إستمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة.

وما زاد في حدة الأمر ندرة مصادر التمويل بالنسبة لهذه الدول، خاصةً مع التراجع الكبير لتدفقات الإستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة، أصبح من الضروري تحقيق الإستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة، أمام ضغط عاملين هامين، الأول داخلي، ويتمثل في ضمان إستمرار إستقرار الدولة الإقتصادي والسياسي، والثاني خارجي، ويتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

خامساً: إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية.

غالت الدول النامية في إعتماها على القروض الخارجية للتمويل، مدفوعةً بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية

(العجز في النقد الأجنبي)، وهذا حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من هذه الدول عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، بما هدد المركز المالي لهذه البنوك، ودفع مؤسستي بريتون وودز للتدخل من أجل ضمان حصول البنوك على أموالها، وقد بدأ الأمر واضحاً في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والرئيس الأميركي إلى المكسيك عام 1995، والتي تم ربطها بسياسات التصحيح الإقتصادي.

وضمن هذه النقطة بالذات، برزت حاجة المكسيك الطارئة لمبلغ خمسين (50) مليار دولار، وبسبب عنصر الوقت ومعارضة غالبية الكونغرس الأمريكي لتوفير التمويل، قام الرئيس الأمريكي بقرار فردي منه، متجاهلاً معارضة الكونغرس في التصرف بصندوق الطوارئ البالغ قيمته 20 مليار دولار أميركي، وضغط على مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسيس، الذي إتخذ قراراً فردياً بمنح المكسيك 17.7 مليار دولار كقرض، كما ضغط على البنك الدولي والحكومة الكندية، لتصبح قيمة القروض المتوفرة للمكسيك 50 مليار دولار أميركي<sup>(1)</sup>.

سادساً: فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة.

وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور خلال الثمانينيات من القرن الماضي، والتي أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتوزيعه إلى درجة كبيرة جداً، لكن وفي المقابل، برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فائض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة، وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة عند عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار عند تصميم برامج التصحيح الهيكلي، التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها - مثل فتح أسواق الدول النامية،

1 - عبد الحسين وادي عطية، الإقتصاديات النامية أزمات وحلول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، الأردن، ص 154، 155.

حرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية - إلى ضمان إستمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، الذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية، والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان إستمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية، والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

## المبحث الثاني

### السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي

تتضمن برامج التصحيح الهيكلي - المدعومة من قبل هيئات بريتون وودز- مجموعة من السياسات الإقتصادية، هدفها إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بإعتبار أن الخلل الظاهر فيه إنعكاس لخلل داخلي حسب منظور هذه الهيئات. ولم تتوان المؤسسات المالية الدولية في طرح معونتها على الدول التي تعاني من الإختلالات، تحت مجموعة من الشروط، ليتم رسم برنامج تصحيحي، يكون كفيلا بإعادة التوازن وتصحيح الأوضاع من جديد، مدعوما بمجموعة من السياسات الإقتصادية محل تنفيذ من الدولة، وهذا حتى لا يتوقف سريان الإعانات والقروض الدولية، وقد بادرت هذه المؤسسات برسم عدد هائل من البرامج مع العديد من الدول وهذا بطلب منها - وإن كانت النتائج من وراء ذلك ليست مستقرة- وبهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على هذه البرامج سواء القصيرة أو طويلة المدى، من أجل الوقوف حقيقة على مضمون هذه السياسات.

#### المطلب الأول: برامج التثبيت أو الإستقرار

لما كان الإقتصاد المدين الذي يواجه متاعبا في ميزان مدفوعاته، يعاني من وجود فائض طلب محلي، يفوق القدرة الفعلية لحجم الموارد المتاحة، فإن هذا الفائض سيسبب ضغطا بإستمرار على المستوى العام للأسعار، ويدفعه دوما للإرتفاع، ولهذا، فإن الصندوق يرى أن الهدف من منهج إدارة الطلب لخفض هذا الفائض، يجب أن يتمحور حول القضاء على التضخم، والإتجاه بهذه السياسات المقترحة إلى أهم مصادر هذا الأخير، وهو العجز في الميزانية العامة للدولة، وفي نفس الوقت السعي لتمية موارد البلاد من النقد الأجنبي، عن طريق ما يقترحه من خفض

في القيمة الخارجية لعملة البلد، أملا في أن يكون للتخفيض فاعلية في زيادة الصادرات والحد من الواردات مع تحرير التجارة الخارجية، وهنا يكون معيار النجاح هو زيادة حجم الإحتياجات الدولية للبلد.

وهكذا يمكن أن نحدد برامج التثبيت لخفض الطلب الكلي في ضوء السياسات الآتية<sup>(1)</sup>:

#### أولا: السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.

لما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري، يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن محاصرة عجز الميزانية العامة، وما ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل من وجهة نظر الصندوق - على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة، ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك فيما يلي:

#### 1. سياسات ترشيد جانب النفقات العامة:

يؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين، أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التشف الإقتصادي، التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة، بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

#### 2. سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة:

يمكن إيجاز أهم هذه السياسات في النقاط التالية:

- زيادة أسعار مواد الطاقة - خاصة المستخدم منها في أغراض الإستهلاك العائلي - والإقتراب بها من مستوى الأسعار العالمية، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والإتصال، وكذا الخدمات التعليمية والصحية ؛

1 - مهدي ميلود، مرجع سابق، ص ص. 11. 17.

- رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة - خاصة ما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية - ويأتي في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطو وظهور إنحرافات إقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي على زيادة الإدخار والإستثمار، بإعتبارها لا تفرض على عوائد الادخار.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات، تصب إما في مجال تحجيم الإنفاق العام، أو في زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز، ولهذا إشتراط أن يمول ما تبقى من عجز الميزانية بموارد حقيقية، بمعنى أن تمتع الدولة عن الإصدار النقدي والإقتراض من الجهاز المصرفي، لتجنب المزيد من الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني، وأنه ولكي تسد الدولة عجزها، يتعين عليها النزول إلى السوق النقدي والمالي، بأوعيته الإدخارية المختلفة للإقتراض منه.

ثانيا: السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات "سياسة تخفيض قيمة العملة".

إن الأهمية التي تكسبها عملية التصحيح وآلياتها، تكمن أساسا في إختيار السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها، لتحقيق التعديل المطلوب بصفة منظمة ومتناسقة، في إطار الوضع الإقتصادي الراهن، المتجه إلى السوق والمرتكز على سياسات نقدية خاصة، ولهذا يقترح -إن لم نقل يفرض- خبراء صندوق النقد الدولي على البلدان النامية المعنية بمعالجة الإختلال في موازين مدفوعاتها، عن طريق تعديل أسعار الصرف، وهذا إعتقادا على عملية تخفيض سعر العملة، التي تعتبر أهم وسيلة في نظرهم لإعادة توازن ميزان المدفوعات.

ومن أجل التعرف أكثر على آلية تخفيض قيمة العملة، نتناول تباعا النقاط

الآتي ذكرها:

1. تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة والإطار النظري لها:

يعني تخفيض سعر صرف العملة الوطنية زيادة عدد وحدات النقد الوطني التي تعادل وحدة واحدة من النقد الأجنبي، أو إنخفاض عدد وحدات النقد الأجنبي التي تعادل وحدة واحدة من النقد الوطني<sup>1</sup>، فتخفيض قيمة العملة يعني تخفيض قيمة النقد الوطني الذي يحدث دون تدخل من قبل السلطات النقدية، بل بشكل عرضي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق<sup>2</sup>، أما تخفيض قيمة النقد فهي عملية مقصودة وليست حركة عفوية، حيث تعبر عن عملية تتم من طرف السلطات المسؤولة، تحت ضغط ظروف معينة بغية تحقيق أهداف معينة.

## 2. أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة:

إن مطالبة صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملة الأجنبية، تستند من وجهة نظره إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الإستيراد فينخفض حجمه، ويجعل صادرات البلد المعني أرخص في نظر الأجانب، فيقبلون على شراءها، وهكذا تتحقق عدة أهداف هي:

- توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية؛
- الحصول على نقد أجنبي يمكن من الوفاء بمستحقات الدين الخارجي؛
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجارية، وهو الهدف الأساسي بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن تخفيض سعر العملة نظرياً يؤدي إلى زيادة الصادرات، نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية وإستخدام الطاقات العاطلة، أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل إلى قطاعات السلع التصديرية، وبعدها تميل الطاقات إلى الزيادة نتيجة الزيادة في رصيد رأس المال المتدفق والمترتب عن تطبيق هذه السياسة، أو نتيجة دخول إدار وطني وكذا تحسين الكفاءة في الإستثمار الوطني؛

1 - رسلان خضور، "منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 21، 2000، ص.95.

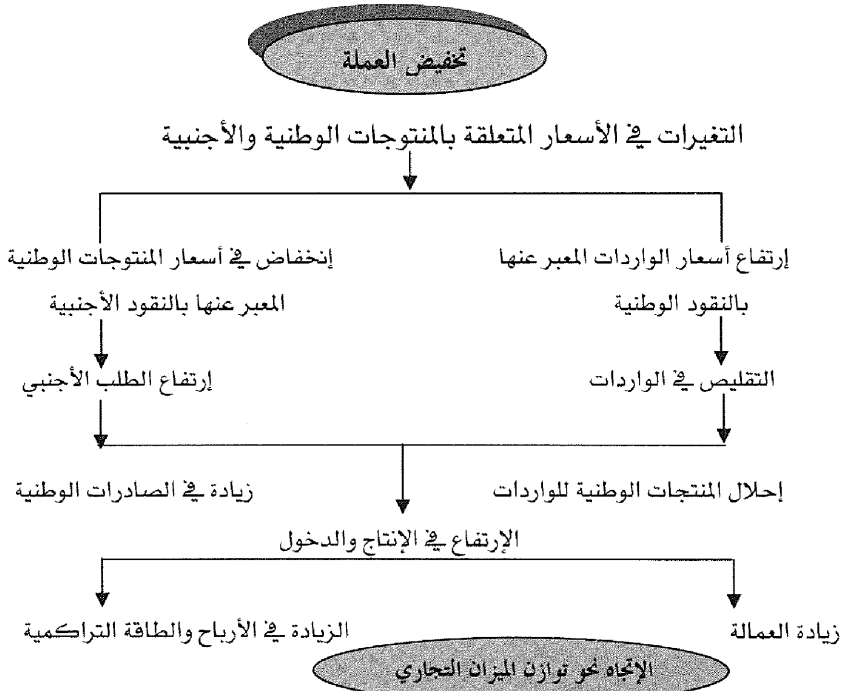
2 - بوعتروس عبد الحق، "الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في البلاد العربية - حالة الجزائر - مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، 1998، ص.73.



- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق الخارجي، وذلك عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج، مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير؛
- السعي إلى زيادة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- تيسير التوسع السريع للصادرات وزيادة التدفقات المالية الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، وكذا تشجيع الإستثمار الأجنبي في الداخل أي في البلاد المحفضة لقيمة تقيدها.

ومن أجل تدعيم النقاط السابقة، نتناول فيما يلي شكلا بيانيا يمثل تداعيات تخفيض العملة على إقتصاديات الدول النامية:

الشكل رقم (7): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة.



المصدر: مبارك بوعشة، "السياسة النقدية وآثار تخفيض قيمة العملة الوطنية"، مجلة بحوث

اقتصادية عربية، العدد 12، 1999، ص.86.

### 3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

إذا ركزنا على تحقيق الهدف الأساسي لهذا الإجراء، نلاحظ أن الافتراضات الضرورية لزيادة الصادرات وإنخفاض الواردات هي:

- تمتع الإقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج وفي إنتقال عوامل الإنتاج من السلع غير الداخلة في التجارة الدولية إلى السلع التي تدخل فيها؛
- أن يكون الطلب على الواردات حساسا لأسعارها، أي عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات إنخفاضا محسوسا مع إرتفاع أسعارها؛
- تمتع الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة، وألا توجد عوائق تعرقل تحول الإرتفاع المحتمل في الصادرات إلى إرتفاع فعلي؛
- يجب أن تتمتع الأسعار المحلية للبلد والمعنية بالتخفيض بقدر كاف من الإستقرار، أي يجب ألا ترتفع الأسعار في البلد المخفض لقيمة نقده، وإلا زالت آثار العملية، كما يجب في المقابل كذلك ألا تنخفض الأسعار في البلدان الخارجية، وإلا زالت أيضا عملية التخفيض؛
- يجب ألا يقابل إجراء التخفيض بإجراءات مماثلة، إذ لو أقدمت البلدان الخارجية على هذا الإجراء، فمعنى ذلك رجوعنا إلى نفس النسبة التي كانت سائدة في سوق الصرف قبل عملية التخفيض؛
- عدم إتخاذ إجراءات وقائية ضد الدول المصدرة للمنتجات والسلع المستفيدة من الآثار الإيجابية للتخفيض.

#### ثالثا: السياسة النقدية.

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم والنشاط الإقتصادي، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"<sup>(1)</sup>.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.284.

ويقصد بالسلطة النقدية هنا البنك المركزي في أي دولة، حيث تبني السياسة النقدية على التأثير في المعروض النقدي، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم، يناظره إفراطا حادا في السيولة المحلية، وهنا يحث الصندوق البنوك المركزية للبلدان النامية التي تكون قيد تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي، وبالأخص برنامج التثبيت، ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي ويقل رصيدها لديه، مما يقلل من خلق النقود ويخفض عرضها، وعليه يميل مستوى الأسعار إلى الإنخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من هذه النسبة برفع سعر الخصم، ويترتب على ذلك إنخفاض كمية النقود وبالتالي إنخفاض عرضها، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على إستقراره، بما يتناسب وتحقيق معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم، هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كميتها من خلال تقييد الإئتمان كما يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب\*.

### المطلب الثاني: برنامج التكييف الهيكلي

هناك ثلاث محاور أساسية يتضمنها برنامج التكييف الهيكلي وهي<sup>(1)</sup>:

♦ لأنه قد يحدث أن يكون أثر التغيير في كمية النقود على سعر الفائدة ضعيفا، وبالتالي لا يتأثر سعر الفائدة بالنقص في كمية النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وحتى مع إفتراض إرتفاع سعر الفائدة، فإن مستوى الإستثمار قد ينخفض، لأن توقعات رجال الأعمال قد تكون مشحونة بالتفاؤل، لوجود مزيد من الطلب والأرباح التي تغطي إرتفاع تكلفة الإستثمار.

1- منير الحمش، "الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي"، من موقع شبكة الأنترنت:

- <http://www.mafhoum.com> ( 21:30, 20/03/2007).

## أولاً: تحرير الأسعار.

تعطي برامج التكييف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة - حسب المؤسسات المالية الدولية- في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وهي في هذا الصدد تقف - أي المؤسسات المالية الدولية- ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، الدعم السلمي، دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

وتمتدد المؤسسات المالية الدولية أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي بما في ذلك تحرير أسعار الأراضي، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية. ثانياً: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

كانت الكتابات حول الخصخصة تشير إلى أكثر من معنى أو دلالة لها، فقد قيل أنها تعني الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والإعتماد على آليات السوق، والتخلص من الإحتكار الحكومي والمركزية والبيروقراطية، وهنا ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات، طبقاً لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات (كال فنادق مثلاً).

وقيل أيضاً أنها قد تعني تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص، وذلك من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة، كما أعتبرت أنها قد تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع، إذا كان فاشلاً وليس هناك أمل في إصلاحه، وقيل أيضاً أن الخصخصة تعني السماح للقطاع الخاص - محلياً كان أو أجنبياً- بالمساهمة في المشروعات المشتركة، كما أنها تعني السماح للقطاع الخاص بتففيذ الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، المرافق العامة ...) وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص، لتولي تنفيذ هذه الخدمات، كما قيل أيضاً أن

الخصوصية تعني التحول إلى الملكية الخاصة، وذلك ببيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص (سيتم التفصيل في الموضوع في الفصل الثالث).

ثالثاً: حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية، من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكيف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات - من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية- من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.

وتعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، كما أن الأداء الإقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل، حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائياً عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لأليات المنافسة للعمل)، حتى ولو أدى هذا إلى وأد الصناعة المحلية، وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة.

وتهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات، وترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفزع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل:

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية؛
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛
- خفض الرسوم على الواردات؛
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

## المبحث الثالث

### آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية

يعترف خبراء الصندوق والبنك الدوليين، بأن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لهذه المؤسسات الدولية ذات آثار عديدة، ولكنهم يعتبرون أن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف، سيجعلها أكثر عبثاً في المستقبل إذا أجل البلد تنفيذ هذه البرامج، فهذه الآثار السلبية واقعة لا محالة، وهي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل تحقيق التوازنات الإقتصادية والقضاء على الإختلالات الهيكلية، لذلك فإن تحملها سوف يساعد الإقتصاد النامي على إستعادة عافيته وصحته، على نحو يعمل على زيادة الإنتاج وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر، أو على الأقل تخفيف حدته وتحسين الظروف والأوضاع الإجتماعية، و هو ما سيتم تناوله من خلال الدراسة التالية:

#### المطلب الأول: الآثار الإقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي

أظهرت النتائج وفي تجارب عديدة أن عملية التصحيح لا تكاد تخلو من التكاليف الإقتصادية، التي يمكن حصرها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

##### أولاً: التصحيح والتضخم.

تطلق البرامج التصحيحية من ضرورة القضاء على التضخم، الذي كثيراً ما سبب إختلالاتاً في إقتصاديات الدول النامية، غير أن هذه البرامج تحتوي على تناقض فيما يخص هذه المسألة، ففي حين كان ينتظر منها فعلاً السيطرة على التضخم،

1 - ليريتو ماري فرانس، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993، ص.215.

إلا أنها جراء ما تمليه من سياسات، تجعل معدلات التضخم ترتفع، "فقد وصل معدل التضخم في بلغاريا مثلاً سنة 1991 نسبة 325%".

كما نجد أن الإجراءات المقترحة تساهم في رفع الأسعار، الذي يبرر على أنه كلفة سياسة التصحيح، جراء إلغاء الدعم على المنتجات الأساسية وزيادة الأسعار لدى القطاع العام، ليضيفا آثارهما للأثار المترتبة على تخفيض سعر الصرف على أسعار الواردات، وبذلك تكون هذه البرامج قد أخطأت في تشخيص مشكلة التضخم في هذه البلدان، فجانب كبير منه سببه عوامل هيكلية (مثل بطء النمو في القطاع المنتج للسلع الغذائية، الإختلال القائم بين الزراعة والصناعة ... إلخ)، مما يصعب في الأجل القصيرة أو المتوسطة معالجتها.

كما أن هناك إغفالا شبه تام من قبل المؤسسات المالية الدولية، لتأثير العوامل الخارجية في إرتفاع التضخم (التضخم المستورد)، مثل إرتفاع أسعار النفط، زيادة أسعار الواردات، إرتفاع كلفة الإقتراض الخارجي، تدهور طاقة الدولة على الإستيراد نتيجة لزيادة عبء الديون وتقلبات أسعار الصرف،... إلخ.

**ثانيا: التصحيح والركود الإقتصادي.**

الهدف من تخفيض الإمتصاص هو إعادة التوازن لميزان مدفوعات الدولة، غير أن الضغط على مكوناته (الإستثمار، الإستهلاك والإنفاق الحكومي)، وإن كان مغزاه ترشيد إستخدام الموارد لديها، إلا أن الترابط والتناسق بين هذه المكونات إقتصادي، يجعل من الضغط عليها دافعا لتراجع الدخل لمستويات دنيا وكحالة مقبولة أن يستقر، ويؤكد التفكير الكلاسيكي الموجه إلى العالم الفقير، أن درجة مسموحة من الركود والبطالة هي "ثمن مؤقت"، يتعين دفعه لقاء إفساح الطريق أمام تحقيق التوازنات الإقتصادية، تمهيدا لرفع مستوى الإنتاج، التشغيل والتصدير، غير أن النظرة النقدية، وبالإضافة إلى حصيلة ممارسات تجارب التكييف في البلدان المدينة حتى ذات السجل الأعلى نسبيا في مضمار النمو، كالأرجنتين والبرازيل، تؤكد أن الركود والبطالة ليستا ظاهرتين عارضتين

بشكل مؤقت، ولكنهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من بنية "اقتصاديات التكيف" ذات الطابع الكسادى لأسباب متعددة<sup>(1)</sup>.

وفي مقدمة تلك الأسباب، أن "التكيف" يركز على أولوية التوازنات ذات الطابع النقدي، سواء على الصعيد الداخلي (توازن الميزانية العامة) أو الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، بما يعطي الأولوية لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، وتقليل حجم الديون والمستحقات من النقد الأجنبي.

فطريقة معالجة عجز الميزانية بتخفيض الإنفاق، خاصة إذا تعلق الأمر بالإستثماري منه، الذي يشكل نسبة كبيرة في الدول النامية\*، قد يعرض المؤسسات إلى أزمة مالية خانقة، وما يزيد الوضع صعوبة إيقاف الإعانات عليها ورفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة، مما يرفع بالتالي من كلفة الإستثمار وبالتالي تحجيمه، كما يؤثر سلباً على التشغيل ويرفع من معدلات البطالة.

ويضاف إلى ذلك، أن عملية خوصصة المشروعات المملوكة للدولة، تواجهها في العديد من المرات طائفة من الصعوبات الإقتصادية، المالية والقانونية، بما ينعكس على النتائج المتوخاة منها، ففي دراسة أجريت في 55 دولة نامية - أغلبها من أمريكا اللاتينية- خلال الفترة (1980- 1990) تم خوصصة 1300 مؤسسة

❖ فمثلاً في بعض دول أمريكا اللاتينية، والتي اعتبرت تجربة الصندوق فيها فاشلة (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، المكسيك، البيرو وفنزويلا) استطاعت أن تصل إلى تخفيض نسبي للعجز المالي، لكن على حساب العديد من الإختلالات المالية والإقتصادية الداخلية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يعرف العجز الموحد للقطاع العام في بعض منها إرتفاعاً، ففي المكسيك وبعدما كان (- 15.5%) عام 1982 وصل نهاية تطبيق البرنامج إلى (- 15.9%)، كما شهدت معدلات عجز الحكومة المركزية في البرازيل تزايداً ملحوظاً سنة 1987 بوصولها إلى نسبة (- 12.8%) بعدما كانت في حدود (- 2.5%) عام 1982.

1 - عيسى محمد عبد الشفيق، الأبعاد الإجتماعية للتكيف الهيكلي والخصوصية في مصر، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.277.



عمومية - أغلبها مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم- وقد كان العائد منها قلما يتعدى 5% من الإنتاج الداخلي الإجمالي<sup>(1)</sup>.

ضف إلى ذلك، أن الخوف الأكبر يكمن في أن تكون الخصخصة قد سمحت بانتقال الإحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص<sup>(2)</sup>، وما يزيد الوضع سوءا الآثار التي تخلفها على الطبقات الإجتماعية - العمال - جراء فقدان عدد كبير منهم لمناصب شغلهم وبالأخص عديمي المؤهلات العلمية، إلى جانب أن القطاع الخاص الذي تركز عليه برامج التصحيح الهيكلي، يتم دعمه لكي يؤدي دورا أكبر في مجال الإنتاج، فليس من المتوقع أن يقوم في المدى القصير على الأقل بالزيادة في التشغيل، نظرا لتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، نتيجة الموجة التقشفية التي تحدثها برامج التصحيح الهيكلي، وانعكاس ذلك على إنخفاض الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، بما يحد من قيامه بأي إستثمارات كبيرة، يمكن أن يكون لها إنعكاسا ملموسا على زيادة التشغيل، ولذلك فإن النتائج المباشرة لتطبيق هذه البرامج هي زيادة البطالة مع إنخفاض في الإنتاج<sup>(3)</sup>.

كذلك فإن فرض ضرائب غير مباشرة جديدة وتوسيع وعاءها، سيكون له آثارا على الدخل الحقيقية للأفراد، وهو ما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية، الذي ينعكس سلبا على إستهلاك السلع غير الضرورية وحتى الضرورية في حالات أخرى، كما أن فتح المجال للإستثمارات الأجنبية، وبالرغم من فوائدها، إلا أننا نجد أن المؤسسات المحلية غير قادرة على منافسة الشركات المتعددة الجنسية، نتيجة ضعف هياكلها الداخلية<sup>(4)</sup>.

1 - العباس بلقاسم، "سياسات تدعيم دور القطاع الخاص"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية والمالية، الجمهورية اليمنية، 2000، ص.114.

2- Jaquemot pierre, Raffinot marc, *la Nouvelle politique économique en Afrique*, EDICEF, Paris, 1993, p.41.

3 - جاري فاتح، الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية (1989- 2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص.17.

4- Benissad Hocine, *L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb*, OPU, Algérie, 1996, P.49.

أما فيما يخص المديونية الخارجية، فإن من شأن تخفيض العملة زيادة عبئها، وبالتالي قيمة خدماتها، وبذلك وعود التخلص منها في آجال محددة، أصبحت والإجراءات التي تملئها هيئات "بريتون وودز" مشكلة معمرة يطول أمد سدادها، وإلا فما هو تفسير تحويل الديون إلى إستثمارات في تلك الدول (Dept Equity Swaps)؟ ألا يعني ذلك بشكل أو بآخر، أن الدول الدائنة لا تريد حقيقة الحصول على كامل حقوقها، فهي تحبذ أن تتحصل على الخدمات فقط، ولنا أن نتصور أثر ذلك على إقتصاديات تلك الدول، دون أن ننس ما صاحب تخفيض العملة من جهة، ورفع أسعار الفائدة من جهة ثانية، من خطورة تمثلت في تهريب رؤوس الأموال للخارج. وقد أظهر تحرير التجارة الخارجية عدم فعاليته، ففي دراسة قامت بها منظمة الإنكتاد (UNCTAD) على بعض دول أمريكا اللاتينية، أثبتت فيها أن إنتهاج تلك السياسات كلف عجزا في الموازنة العامة، قدرت نسبته بنحو 740 في المتوسط من إجمالي العجز المالي المحقق في الفترة (1981 - 1987)، نتيجة إنخفاض الموارد الضريبية الناتج عن قطاع التجارة<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص تخفيض العملة، فقد توصل رمزي زكي في دراسة قام بها، حول مدى فعالية تخفيض العملة على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الدول العربية المدينة، إلى أن سعر الصرف قد يكون فعالا، بتوفر شروط غالبا ما لا نجدها في إقتصاديات الدول النامية، مما يحد من فعالية هذا الإجراء، وقد خرج بالتالي بنتيجتين هما<sup>(2)</sup>:

- إن البلدان التي طبقت هذه السياسة، وفي ضوء الضغط الذي مارسه عليها صندوق النقد الدولي، لم تحقق أي نتائج في هذا المجال، كما أن الزيادة التي حدثت في صادرات بعض هذه البلدان، لم يكن لها أي علاقة إطلاقا

1 - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص. 149.

2 - فاتح جاري، "عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول

النامية، 4- 5 ديسمبر 2006، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.

بالتخفيض في قيمة عملاتها.

- لا يمكن بأي حال من الأحوال تخفيض الواردات نظرا لتركيبها السلمية (مواد أولية، مواد للتصنيع، مواد واسعة الإستهلاك... إلخ).  
ويضاف إلى ما سبق، أن أغلبية صادرات الدول النامية هي صادرات تقليدية، تعتمد بالدرجة الأولى على منتجات ذات أسعار محددة مباشرة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول، أو من طرف الأسواق الدولية، التي لا يمكن للتخفيض أن يؤثر عليها، مما يجعلها غير مرنة بسبب عدم تنوعها، إذ أظهرت الإحصائيات في هذا المجال، أنه وإلى جانب إنخفاض نصيب الدول النامية من التجارة الدولية، فإن اعتماد هيكل صادراتها على المنتجات الأولية أدى - في ظل تدهور أسعارها، فضلا عن إرتفاع أسعار الواردات في الأسواق العالمية- إلى إنكماش حصيلة تلك الصادرات، وتدهور معدلات تغطيتها للواردات، ومن ثم تزايد حدة عجز الميزان التجاري، وبالتالي التأثير سلبا على معدلات النمو.

بقي أن نشير أن النتائج التي ذكرناها، لا تعن بالضرورة أن برامج التصحيح الهيكلي، لم تؤت أكلها، فقد إستجابت العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية (الشيلي مثلا) لسياسات التصحيح، وسجلت بذلك منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، معدلات نمو سريعة، جراء المساهمة الفعالة التي أداها القطاع الخاص ونمو الإستثمارات، كما كان لنمو الصادرات دورا فعالا في ذلك.

**المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية والسياسية والثقافية لبرامج التصحيح الهيكلي**  
إجتماعيا، وبياعتراف من المدير السابق لصندوق النقد الدولي "ميشال كامدسيوس" بقوله " التصحيح الهيكلي ترافقه إجراءات، غالبا ما تكون عقابية، وهي ضرورية لتحرير الإقتصاد من الرقابة المتعددة"، وهي بذلك تمثل عقبة حقيقية أمام الإصلاحات، فإرتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية، التوزيع غير العادل للدخل والثروة وإنعكاسات عملية الخوصصة... إلخ، كلها إجراءات تزيد من صعوبة الوضع، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض والجهل.

ولا ينكر بعض خبراء الصندوق ضمن نفس المجال، أن من يتحمل النتائج السلبية، والأثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هم الفقراء، حيث يزداد الفقراء فقرا وتزداد ثروة الأغنياء<sup>(1)</sup>.

ومن أجل تقليل العبء على الفئات المتضررة، إشمطت برامج الإصلاح على تدابير لردع أو على الأقل تخفيف الضرر على هذه الفئات، حيث تضمنت هذه التدابير شبكات للحماية الاجتماعية مثل الأردن، تونس والجزائر... إلخ، كما عوّض صندوق النقد الدولي آلية التسهيل التمويلي الهيكلي المعزز بألية تمويلية جديدة أطلق عليها تسهيلات تقليص الفقر ودعم النمو (F.R.P.C)، وهذا إيدانا منه بأن الفقر أصبح يهدد الكثير من الإقتصاديات، أو بالأحرى أصبح يسبب إحراجا له في الدول التي تطبق برامجها.

أما من الناحية السياسية والثقافية، فقد عرفت الدول المعنية بالإصلاحات عدة هزات، تمثلت أخطرهما في المظاهرات والإعتصامات وفي حالات عديدة المواجهات، وجراء هذه الأحداث، تجد السلطات نفسها بين ضغطين، إما الإنصياع لإرادة الشعب، كما حدث في المغرب في ربيع 1981، مما إستدعى الأمر إلغاء البرنامج، أو أنها تواصل خذولها وغرس كرامتها في التراب بالإنصياع إلى أوامر تلك الهيئات المالية.

وقد أكدت مجموعة الأربع والعشرين هذه الحقيقة متهمة صندوق النقد والبنك الدوليين بتدخلهما في الشؤون العسكرية، وربط المساعدات التنموية بإتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق العسكري، زيادة على ذلك، أن هذه الدول أصبحت تابعة سياسيا للدول العظمى بإتباع قرارات ومواقف هذه الأخيرة.

ولا تكثف هذه البرامج بكل ذلك، بل تسعى جاهدة لفرض ثقافتها وحضارتها لتحاول طمس معالم شعوب العالم التي لم تنطو تحت لوائها، لكن إحساس هذه الشعوب بأن ما تراه من تأثير ثقافي وحضاري في مجتمعاتها غريب عنها، جعل سياسات التصحيح تسعى لتكييف برامجها وثقافات هذه الدول وليس

1- Benissad Hocine, op.cit, P.49.

العكس من ذلك، وتعتمد في ذلك على وسيلة التليين والترويض الثقافي مع هاته الفئات أحيانا، وأحيانا أخرى، التهميش والإقصاء والتشويه، وكل ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الغربية وتوطيدها، وبذلك فهي - البرامج ومن ورائها الدول الغربية- تحاول أن تفرض غزوها الثقافي، لا بلغة السلاح، لكنها تنطلق من غرس تلك الحضارة والثقافة في الأوساط الشعبية، وقد ساعدها في ذلك عقلية أن "الضعيف مولع بتقليد القوي" حسب رأي ابن خلدون<sup>(1)</sup>.

ونخلص مما تقدم ذكره في هذا الفصل، أن السياسات والإجراءات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لعلاج الإختلالات والمشاكل الإقتصادية في الدول النامية، لا يمكن التسليم بصحتها كلية، وذلك لكونها تبنى على أخطاء في تشخيص هذه الإختلالات والمشاكل، حيث تعتبرها مجرد إختلالات نقدية نجمت أساسا عن الإصدار النقدي المبالغ فيه، وأنه يتعين لعلاج هذه المشاكل بصورة صحيحة، التعرف أولا على طبيعتها، وإدراك أنها إختلالات هيكلية، نجمت أساسا عن الخلل والضعف في الجهاز الإنتاجي لمعظم الدول النامية، الأمر الذي يتعين معه التعرف على أوجه القصور والخلل ومعالجتها في الجهاز الإنتاجي بتدبير الموارد الضرورية له، وتحويل الطاقات والقوى العاطلة في هذه الأجهزة إلى القطاعات الأكثر إحتياجا لها، بعد إعادة تأهيل أو تدريب هذه القوى والطاقات على القطاعات الجديدة.

أما عن السياسات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا المجال، كتقييد حجم الإئتمان الكلي، رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وضع سقف لحجم الائتمان، وذلك لعلاج التضخم أو رفع أسعار السلع والمنتجات المحلية والإنهاء التدريجي للدعم، أملا في علاج مشاكل الموازنة العامة للدولة أو تخفيض القيمة الخارجية لسعر الصرف للعملة الوطنية لعلاج مشاكل موازين المدفوعات، فلن يترتب عليها شيئا مما يزعمه البنك أو صندوق النقد الدوليين، بل

1 - جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على التجارة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص.49.

أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة، من الممكن أن تؤد عند تطبيقها إلى زيادة حدة المشاكل والإختلالات الإقتصادية عما هي عليه، وذلك فضلا عما تتضمنه من إخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية، وإهدار لإعتبارات التوازن الإجتماعي، وهذا لأنها تلقي تبعة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بالكامل على كاهل من لا يقدررون على تحملها من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل - التي تمثل الأغلبية العظمى في معظم الدول النامية- الأمر الذي يتضمن في حد ذاته، تهديدا لإعتبارات الإستقرار السياسي والإجتماعي داخل معظم هذه الدول.

## الفصل الثالث

# تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية

تتبع السياسات المالية مكانة مهمة بين سائر السياسات الاقتصادية الأخرى التي تشملها برامج التصحيح الاقتصادي، حيث تتضافر مجموعة من العوامل في إبراز أهمية تلك السياسات ومكانتها، من أهمها<sup>(1)</sup>:

1. وجود علاقة ارتباط وتأثير متبادل بين الإختلالات المالية الداخلية (عجز الموازنة العامة) والإختلالات الخارجية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، إذ أن عدم التوازن المالي الداخلي، يعد من أهم المقومات الرئيسية لظهور عدم التوازن الخارجي.

2. إن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية، تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات المحددة لعملية التنمية الإقتصادية، حيث أظهر الفصل الأول، مدى ضعف تأثير سياسة تخفيض سعر الصرف على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، نتيجة لتعذر الشروط الإقتصادية والهيكلية اللازمة لنجاح هذه السياسة في التأثير الإيجابي على الميزان التجاري، فضلا عن إنخفاض فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية في تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها، لتواكب متطلبات تمويل برامج الإستثمارات المستهدفة في الدول النامية، وهو ما يرجع إلى تدهور الأسواق النقدية والمالية في تلك الدول.

1 - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 87. 91.

3. إن الآثار الإقتصادية والإجتماعية لأدوات السياسة المالية، يمتد نطاقها ليشمل التأثير في كل من جانبي العرض والطلب الكلي، ففي جانب العرض، تسهم تلك الأدوات في إتمام عملية التعديل الهيكلي في القطاعات الإقتصادية الرئيسية، سواء تم ذلك بأسلوب مباشر، عن طريق عمليات الموازنة العامة للدولة مثل برامج الإنفاق العام الإستثماري في مشروعات البنية الأساسية، أو بأسلوب غير مباشر، من خلال تأثيرها في الحوافز الموجهة لتعزيز الإستثمار في القطاع الخاص مثل الحوافز الضريبية المقررة في إطار الإصلاح الضريبي.

أما في جانب الطلب الكلي، فتعمل السياسة المالية على التأثير في مستوى الطلب ومعدلات نموه، من خلال إستخدام أدوات السياسة الضريبية والإنفاقية، التي من شأنها تحقيق التوافق بين معدلات نمو كل من الطلب والعرض الكلي.

وبالنظر لأهمية السياسة المالية - في إطار تفاعلها مع السياسات الإقتصادية الأخرى- لعلاج العجز المالي في الدول النامية، سنتناول من خلال هذا الفصل تحليلاً لدور هذه السياسة وأدواتها المختلفة من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.**

**المبحث الثاني: سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.**

**المبحث الثالث: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.**



## المبحث الأول

### سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية<sup>(1)</sup>

تعد سياسات الإصلاح الضريبي، من أهم محاور السياسات المالية الموجهة لعلاج مشكلة العجز المالي في الدول النامية، ويعزى ذلك إلى تعدد أوجه القصور التي تتسم بها النظم الضريبية وهياكلها القائمة في أغلب الدول النامية، الأمر الذي يتمخض عنه ضآلة الجهد الضريبي، وانخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة\*، ومن ثم، يعد تحويل الطاقة الضريبية الفعلية إلى الطاقة الممكنة، بمثابة الهدف الإستراتيجي لسياسات الإصلاح الضريبي، المقترحة لعلاج الإختلالات المالية عامة، وعجز الموازنة العامة بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد، يشير خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى ضرورة قياس التفاوت بين معدلات الإقتطاع الضريبي الفعلي ومعدلاته المستهدفة، وذلك بقياس نسبة الحصيلة الضريبية الفعلية إلى الحصيلة الضريبية الممكنة كما يلي<sup>(2)</sup>:

- فإذا كان ناتج تلك النسبة أكبر من الواحد الصحيح، بمعنى أن:

♦ يقصد بالطاقة الضريبية الفعلية تلك الحصيلة التي يتم تحقيقها في ضوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذلك الهياكل التنظيمية السائدة في الدول المعنية، أما الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة فيقصد بها حصيلة الضرائب التي يمكن تحقيقها في ظل علاج الأسباب والمعوقات التي تتمخض عنها معدلات الإقتطاع الضريبي، بما يؤدي إلى تحقيق إيرادات ضريبية تفي بمتطلبات تمويل برامج الإنفاق العام.

1 - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 107، 112.

2 - رمزي زكي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص.10.

الضرائب المتحققة / الضرائب الممكنة < الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعكس إرتفاع الجهد الضريبي، وبالتالي فإن العجز المالي لا يرجع إلى قصور السياسة الضريبية، وإنما إلى عوامل أخرى يتعلق بعضها بجانب النفقات.

- أما إذا كان الناتج أقل من الواحد الصحيح، بمعنى:

الضرائب المتحققة / الضرائب الممكنة > الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي في الدولة أقل مما يجب، وأن عجز الموازنة العامة يرجع إلى حد كبير إلى قصور السياسة الضريبية، وأنه من الممكن علاج العجز من خلال تلافي أوجه القصور في تلك السياسة.

- أما إذا كان الناتج يساوي الواحد الصحيح، بمعنى أن:

الضرائب المتحققة / الضرائب الممكنة = الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي متوازن، وأن المشكلات المالية التي تواجه الدولة في مجال إيراداتها ونفقاتها العامة يمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي.

وقد أظهرت نتائج قياس قيمة تلك النسبة - في عينة مكونة من 44 دولة نامية - إنخفاض الطاقة الضريبية الفعلية في حوالي 50٪ من تلك الدول، وهو ما يؤكد أهمية سياسات الإصلاح الضريبي، ودورها في تعظيم تلك الطاقة ووصولها إلى معدلات تجاوزت معدلاتها القائمة، وذلك من خلال مساهمة تلك السياسات المقترحة في إصلاح الهيكل الضريبي من جهة، وتطوير كفاءة الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

**المطلب الأول: دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي**

يتلخص دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي في نقاط

عديدة، لعل أهمها:

1. إعداد هياكل ضريبية تتسم بتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، وترشيد هيكل أسعار الضرائب والحد من المبالغة في درجة التصاعد الضريبي، على نحو

يسهم في تدعيم حوافز العمل والإدخار والاستثمار، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم رفع حدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل.

2. فرض حد أدنى من الضرائب على الأنشطة التي تحول الإعتبارات الإدارية في الدول النامية دون إحتوائها ضريبيا، مثل الأنشطة الزراعية والعقارية.

3. فيما يتعلق بالضرائب على الدخل الشخصي، هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية في فرضها، فهي ضرائب تنزع بطبيعتها إلى الصعوبة في إدارتها، حيث تتطلب درجة عالية من الكفاءة في الإدارة الضريبية من ناحية، وارتفاعا في درجة الوعي الضريبي من جانب الممولين من ناحية أخرى، كما أن نطاق فرض هذه الضرائب يكاد يكون مقتصرا - في أغلب هذه الدول - على قوائم الأجور والمرتبات في القطاع العام ومشروعات القطاع الخاص الكبرى، ومن ثم تكون محدودية الحصيلة، إلى جانب أن إرتفاع أسعارها نتيجة لإنكماش وعائها، مما يؤدي إلى التأثير السلبي في الحافز الخاص بالعمل والإدخار والاستثمار، وخلق الدافع إلى التهرب الضريبي، ومن ثم، فإن دور الإصلاحات الضريبية المقترحة في هذا الصدد يشمل:

- التحول من فرض ضرائب الدخل النوعية إلى الضريبة الموحدة على الدخل، مع مراعاة الإعتدال في أسعارها المقررة، والحد من تزايد درجة التصاعد الضريبي، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات الضريبية التي ليس لها مبرر إقتصادي أو إجتماعي؛

- ربط شرائح الضرائب بمعدلات الأسعار السائدة، ويقصد بذلك ضرورة الأخذ بعين الإعتبار لعامل تضخم الأسعار، عند تحديد هيكل الشرائح الضريبية والمعدلات المقررة عليها.

4. إذا إنتقلنا إلى الإصلاح الضريبي في مجال ضرائب الشركات، نلاحظ أن فرض هذه الضرائب في الدول النامية، يعتبر أكثر سهولة من الناحية الإدارية مقارنة بفرض الضريبة على الدخل الشخصية، إلا أن الأسلوب المستخدم لتطبيقها يعكس تزايد عبئها على عوائد الإستثمارات، إذ أن النظم الحالية لإهلاك

حوافز الإستثمار، يترتب عليها إعفاء جزئيا فقط للإستثمار، لا يتناسب وهدف زيادة حجم الإستثمارات المنتجة على المستوى الإقتصادي الكلي، ومن ثم، تتجه الإصلاحات الضريبية في هذا المجال إلى زيادة الإعفاءات الضريبية المقررة للإهلاكات الأولية، وتطبيقها بصورة موحدة على كافة الإستثمارات والقطاعات المتماثلة، مع إستبعاد الإعفاءات التي ليس لها مبرر إقتصادي مقبول، ضف إلى ذلك، تعديل هيكل أسعار الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، بما يجعلها تقترب من سعر الحد الأقصى للضريبة على الدخل الشخصي، والهدف من ذلك هو التقليل - إلى أدنى حد ممكن - من الأثر السلبي لوجود فجوة كبيرة بين أسعار الضرائب على أرباح الشركات وأسعار الضرائب على الدخل الشخصي، وذلك بالنسبة لتوجيه المدخرات الخاصة.

وتدعيما لهذا الإجراء، يقترح صندوق النقد الدولي تحديد أسعار الضرائب على أرباح الشركات، بحيث يتقارب وأسعار الضرائب على أرباح رأس المال بصفة عامة، كما يوصي بإلغاء الإزدواج الضريبي على أرباح الأسهم.

5. لإصلاح هيكل الضرائب غير المباشرة، ينحصر دور السياسات المقترحة في إعطاء وزن نسبي أكبر لهذه الضرائب، على مختلف السلع والخدمات بين مكونات الهيكل الضريبي، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن فرض ضريبة المبيعات العامة ذات الوعاء المتسع، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة، يجب أن يمثل عنصرا مهما في برامج الإصلاح الضريبي في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطوي وظهور إنحرافات إقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي لزيادة الإدخار والإستثمار، بإعتبارها لا تفرض على عوائد المدخرات، فضلا عن أن فرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات، سوف يسهم في إمتصاص جانب من الإيرادات والعوائد التي تؤول إلى طبقة المستوردين، الذين ينجحون في الحصول على تراخيص إستيراد كبيرة، بما يحد من الأثر التوزيعي السلبي لتلك الضريبة.

كما تسهم الضريبة على القيمة المضافة في تحسين عملية جباية الضرائب الأخرى، من خلال خلق سجلات للمعاملات الإقتصادية والنقدية، التي يمكن التحقق من سلامة البيانات الواردة فيها، عن طريق قنوات الإنتاج والتوزيع المختلفة. وبصفة عامة، يثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية، مشاكل خاصة يتمثل أهمها في عدم قدرة الدولة على تطبيق تلك الضريبة على عدد كبير من الأنشطة الإقتصادية، التي تضطلع بها بعض القطاعات الإقتصادية غير الرسمية في الدولة، إلى جانب التعارض بين الرغبة في تطبيق تلك الضريبة، والسعي لإستبعاد طبقة الفقراء من نطاق الإخضاع الضريبي لها.

إلا أنه يمكن التغلب على هذه العقبة، من خلال إعفاء جزئي للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية والأساسية من هذه الضريبة، ضف إلى ذلك، أن للتجارة الداخلية بين أقاليم الدولة الواحدة مشكلاتها الإدارية الخاصة بفرض الضريبة على القيمة المضافة، ويمكن تذييل هذه المشكلة من خلال تطبيق قواعد بديلة وبمبسطة، لتوفير الإئتمان الضريبي الخاص بالتبادل التجاري الداخلي بين مختلف الأقاليم.

## المطلب الثاني: دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية

يتلخص دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

- 1- تحسين الإدارة الضريبية شرط أساسي لنجاح الإصلاح الضريبي، إذ ما زالت العيوب في الإدارة الضريبية للبلدان النامية، تعرقل النجاح في توسيع وعاء الضرائب القائم وخفض أسعارها، وأسباب ذلك هو الممارسات الإنتقائية والتساهل في تحصيل المستحقات، الإدارة الضريبية غير الفعالة والنتيجة جزئيا عن القصور السياسي، المصاعب المؤسسية والسياسية المقترنة بإدخال

1- عمرو هشام محمد، "الإصلاح الضريبي في الدول النامية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.uluminsania.net> (12:05,29/07/2006).

الدخل الزراعي ضمن شبكة الضرائب، وتبدد الثقة بضريبة الدخل كأداة لجمع الإيرادات، في بيئة يكون فيها سلوك التهرب الضريبي هو القاعدة وليس الإستثناء، لذا من المهم أن يتزامن إصلاح الإدارة الضريبية مع السعي لإعادة هيكلة النظام الضريبي.

2. إن الإصلاح الضريبي المنسق يحقق مزايا مهمة مقارنة بإصلاح نظام الضريبة على أجزاء منعزلة بعضها عن البعض، فهو يضمن الإتساق بين التغيرات في كل ضريبة على حدى وبين الأهداف الشاملة، لأن خفض الرسوم الجمركية مثلا دون زيادة مقابلة في الضرائب الأخرى، يمكن أن يزيد العجز المالي والصعوبات الإقتصادية الكلية، كما يمكن للإصلاح المنسق لهذه الضرائب أن يجمع بين خفض الرسوم الجمركية، وتمويضها في ضرائب الإستهلاك التي تطبق على كل من الإنتاج المحلي والواردات على حد سواء، ضف إلى ذلك أن تدعيم الأداء الإقتصادي الشامل، يتطلب تكامل الإصلاح الضريبي على نحو وثيق وتدابير التصحيح الهيكلي الشامل.

3. ينبغي الحد من إستخدام النظام الضريبي لأهداف لا تتعلق بالإيراد (مثل التمييز الضريبي لإستثمارات معينة)، إذ يمكن إستخدام النظام الضريبي بصورة مشروعة لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية أبعاد، حيث أن مثل هذا الإستهلاك غالبا ما يؤدي إلى إستنزاف كبير للخزانة الوطنية عن طريق منح مكاسب غير متوقعة للأنشطة القائمة، أو عن طريق تحويل الموارد تجاه الأنشطة المميزة ضريبيا، وهو ما يضيّق في النهاية من الوعاء الضريبي.

لذا وعند تصميم السياسات الضريبية لمواكبة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، يتعين أن تتم الموازنة بين ما قد يقترن بهذه التدابير من مكاسب متوقعة وخسائر متوقعة في الكفاءة والإيرادات.

4. يجب أن يأخذ الإصلاح الضريبي في الحسبان الظروف الأولية القائمة داخل البلد وخارجه، إذ غالبا ما تجد البلدان النامية عند إصلاح نظمها الضريبية أنها مقيدة بشدة، ليس فقط بأوضاعها المؤسسية، ولكن مقيدة أيضا بالبيكل الضريبي في البلدان المصدرة لرأس المال.

فالنظام الأمريكي مثلاً للإلتئمان الضريبي الخارجي، يحول دون إستخدام نظام التدفق النقدي للضرائب في البلدان النامية (وهو نظام تستقطع فيه كل المصروفات من وعاء الدخل في ذات السنة التي يتحقق فيها).

ويعزى ذلك، إلى أنه لا يتسنى في ظل هذا النظام خصم الضرائب التي يدفعها المستثمرون الأمريكيون للبلدان النامية من إلتزاماتهم الضريبية المحلية، وبالرغم من هذا، فإن الظروف المحلية قد تجعل إعادة الصياغة الكاملة للنظم الضريبية، سبباً في إثارة صعوبات خطيرة في مرحلة التحول، ولكن أثر السياسة الضريبية على القدرة التنافسية في المجال الدولي، لم يحظ بإهتمام كبير في التحليلات المتعلقة بالإصلاح الضريبي، فالبلدان النامية، كثيراً ما تتهمك في منافسة ضريبية عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب، في حين لا تول إهتماماً كافياً للنظام الضريبي الذي يواجه المستثمر المحتمل في وطنه.

فالمستثمر القادم من بلد له نظام ضريبي على النطاق العالمي، يمكن أن يدفع ضريبة في البلد المضيف بنفس سعر الضريبة في وطنه، دون أن يكون لذلك أثراً سلبياً من ناحية الحوافز، وعلاوة على ذلك، فمن واجب البلد المضيف ألا ينقل الدخل إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة، أو إلى بلدان الملاذ الضريبي من خلال التسعير التحويلي (أي تسعير المعاملات بين الشركات بطريقة تجعل معظم الربح يؤول إلى الموقع ذي الضرائب المنخفضة).

5. إن مصداقية النظام الضريبي هي أساس النجاح لأي إصلاح ضريبي، فالبيئة المستقرة للسياسة الضريبية، تشجع قطاعات الأعمال على تبني منظور أطول أجلاً، في قراراتها المالية والإستثمارية، الإهتمام المتزايد بإعداد وتحليل الإصلاحات والتشاور المسبق وكذا إتاحة فترة معقولة للتصحيح قبل التنفيذ، مراعاة الأحكام الخاصة بالحقوق المكتسبة، والإتساق التاريخي للإصلاح الضريبي، كلها إعتبرات يمكن أن ترسخ ثقة قطاع الأعمال في مصداقية النظام الضريبي، وبوجه عام، يجب أن يكون الهدف هو إقامة نظام ضريبي مستقر وتجنب كثرة التغيرات الضريبية.

## المبحث الثاني

### سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية

لجأت العديد من الدول النامية في إطار تبني برامج التصحيح الهيكلي، إلى إنتهاج سياسة الخصخصة، بإعتبارها وسيلة لرفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، والحد من الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وقد إزدادت أهمية عملية الخصخصة، في ظل التدهور الملموس الذي طرأ علي البيئة الإقتصادية العالمية، وما يترتب علي ذلك، من تدهور مؤشرات الأداء الإقتصادي في الدول النامية، ويصدق ذلك بصفة خاصة علي الدول النامية، التي يتسع فيها نطاق ممارسة القطاع العام بنسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي.

فبالرغم من تزايد إعتقاد تلك الدول على القطاع العام لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، إلا أن الأداء الإقتصادي والمالي لوحدات هذا القطاع سجل إنخفاضا مستمرا.

ومن أجل كل ما سبق، نحاول فيما يلي من أسطر التعرف على هذه الآلية من خلال التطرق لمفهومها، أسبابها، أساليب تنفيذها ومعوقاتها.

#### المطلب الأول: تعريف الخصخصة

الخصخصة مصطلح ظهر عام 1979 في إنجلترا، ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى الخاص بأساليب متعددة، إما بتحويل كامل للملكية أو تحويل جزئي لها، وهذا ما يعرف بخصخصة الملكية، أو إحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة، أو ما يسمى بخصخصة الإدارة<sup>(1)</sup>.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.217.



ويضم مفهوم الخصخصة عدة تعاريف من بينها:

- يعرفها عبد العزيز بن سالم بأنها: "تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض شركات المساهمة العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص"<sup>1</sup>، وهو ما ذهب إليه صلاح عباس عندما قال "الخصخصة مفهوم لا يقتصر على مجرد بيع القطاع العام، ولكن يتسع هذا المفهوم إلى مجموعة من السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق تنمية المجتمع، وذلك بفكر ومبادئ القطاع الخاص وآليات السوق..."<sup>2</sup>.

- أما شريف شكيب فيرى بأنها عبارة عن "العملية التي بموجبها، تتنازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها، سواء كلية عن طريق مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب"<sup>3</sup>.

- أما بن بيتور فيرى بأنها: "العملية التي عن طريقها يمكن التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص"<sup>4</sup>.

- وبالنسبة ليوسف صائغ فيرى أنها "النزوع العالمي المعاصر إلى التحول من القطاع العام صوب القطاع الخاص، كجزء من التصحيح الإقتصادي الهيكلي وكظاهرة قوية ضاغطة، وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر وإختيار الأنساق الإقتصادية والإجتماعية، ليشكل ضغطاً سياسياً مكشوفاً تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية، وذلك

1 - عبد العزيز سالم بن بحتور، إدارة عملية الخصخصة وآثارها على إقتصاديات الوطن العربي، "دراسة مقارنة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص.2.  
 2- نفس المرجع السابق، ص.3.  
 3 - صلاح عباس، الخصخصة - المصطلح والتطبيق - مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص.79.

4- Cherif Chakib, la Privatisation en Algérie, Institut des sciences économiques, Université de Tlemcen, Mai 1995, P.22.

على إعادة هيكلة إقتصادياتها ومجتمعاتها، كما يمارسه صندوق النقد والبنك الدوليين<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: أسباب الخصخصة.

عند التمعن في هذا الطرح، يلاحظ أنه إشتبكت جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بالدول النامية إلى تبني سياسة الخصخصة، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية: وهي كالتالي:

1. فشل القطاع العام، الذي يعد السبب المباشر لعملية الخصخصة، وذلك نتيجة التخطيط السيئ للمشاريع العامة والأداء المالي الضعيف، الإختبار المشوه لخطوط الإنتاج، إتسام القطاع العام بإنخفاض الربحية والإنتاجية، تعرض بعض مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية<sup>2</sup>، إنخفاض الكفاءة الإنتاجية، التي تعد العنصر الأهم لدفع عملية الخصخصة، حيث يلاحظ ذلك بالخصوص على الدول التي يسيطر فيها القطاع العام على الإقتصاد الوطني. والجدير بالذكر، أن الكفاءة الإقتصادية مصطلح ذو أبعاد عديدة، بعضها كمي، مثل حجم الإنتاج والجوانب المالية للمشروع، وبعضها نوعي، مثل جودة الإنتاج، وهي تشير إلى نوع معين من المنتجات بإستخدام كمية من المدخلات، حيث تكون الكفاءة الإنتاجية مرتفعة، إذا أدت العملية الإنتاجية إلى ما يلي<sup>(3)</sup>:

- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات؛
- ثبات المخرجات مع خفض المدخلات.

1- Mohamed Bouhazza, **la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'état dans le processus**, Révue des sciences économiques et de gestion, Université ferhat Abbas, 2004, P. 81 .

2 - ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.20.

3 - أحمد عبد الخالق، التمويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التطهير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص.49.

وانطلاقاً من مؤشر الكفاءة الإقتصادية، أثبت الواقع المعاش أن شركات القطاع العام في غالبية الدول، إتمت بضعف الكفاءة والأداء السيء، لذا ينظر إليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، بل أكثر من هذا، يحمل البعض الشركات العمومية كافة المشاكل والأزمات التي تعاني منها الإقتصاديات النامية، خاصة تلك التي حدث فيها نقلاً إقتصادياً كبيراً، وهو ما يمثل إحدى العوامل الدافعة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص<sup>(1)</sup>.

2. معاناة الدول النامية من الأعباء الملقاة على الميزانية العامة، ومحاولتها تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك، إلا من خلال تخلصها من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، لذا فإن هذا الأخير، قد أدى إلى تخفيض الإنفاق العام الملقى على عاتق الدولة، وكذا التخلص من أعباء المؤسسات المفلسة، ضف إلى ذلك، أنه يهدف إلى زيادة التدفق داخل خزينة الدولة، والذي يتم من خلال بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص<sup>(2)</sup>.

3. تدرج الخوصصة أحياناً ضمن المسار الديمقراطي الذي تتبناه بعض الدول النامية، كما تسمح بتحرير تسيير مؤسساتها من الضغوطات السياسية، فمفهوم الدولة المالكة، يتجسد بتدخلها في التسيير اليومي للمؤسسات، وذلك من خلال<sup>(3)</sup>:

- تعيين الأشخاص ذوي المستويات العالية بما في ذلك مجلس الإدارة.
- إتخاذ قرارات الإستثمار.
- تنظيم العمالة.
- تحديد الأسعار.
- التسويق والتوزيع.

1 - سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1991، ص.37.

2 - علي سالم أرميص، مرجع سابق، ص.218.

3 - نفس المرجع السابق، ص.218. 219.

4. بفعل إنعدام الحواجز، حققت المؤسسات العمومية خسائرا معتبرة، مما تسبب في خلق عجز متزايد لميزانيتها، حيث أصبحت تشكل عبئا ضخما على خزينة الدولة، وهو ما أعتبر أحد أسباب الخوصصة.

5. مع إنعدام المنافسة فإن المؤسسات العمومية، تقتصر لأي دافع لرفع المردود في مجال إنتاجها للسلع أو الخدمات، كما ينجم عن إنعدام حواجز الربح رداءة نوعية المنتج<sup>(1)</sup>.

ثانيا: الأسباب الخارجية: وتختصر فيما يلي<sup>(2)</sup>:

1. تعد الدول النامية، أكثر الدول معاناة من ثقل المديونية الخارجية، فهي تطمح لتخفيضها عن طريق تحويل سندات الدين بأسهم المؤسسات العمومية، مما يساعدها على جذب مستثمرين أجنبى محتملين، وبالتالي تخفيض الدين الخارجى وتشجيع الإستثمار، فعلى سبيل المثال، حققت الأرجنتين سنة 1990 سبعة (07) مليار دولار عن طريق عمليات الخصخصة، وكذا دولة الشيلي، التي كان فيها إجمالي مبلغ الدين المحول إلى أسهم وسندات هو 28 مليار دولار سنة 1988.

وانطلاقا مما سبق، ولو تتبعنا مختلف برامج الخصخصة في الدول النامية منذ نهاية الثمانينات، لوصلنا إلى نتيجة مفادها، أن ثقل المديونية الخارجية وخدمتها، هي السبب المباشر في إتباع سياسة الخصخصة، والتي تأمل الدول النامية من وراءها لتخفيض الديون الخارجية.

2. سيادة التحرر الإقتصادي في القرن العشرين خاصة بعد إنهيار النظام الإشتراكي، إذ ظهرت عدة تغيرات أيديولوجية، كانت السبب في ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد سنة 1990، إعتبارا من قمة مالطا سنة 1989، والذي يتركز على إقتصاد السوق، أو ما يعرف بعوامة الإقتصاد، ويسعى إلى

1 - نفس المرجع السابق، ص.219.

2 - ليلي سنوسي، واقع وآفاق الخوصصة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص.18.

توسيع وعميق العلاقات الإقتصادية بين المؤسسات الإقتصادية في العالم بأسره، وبالتالي أصبح للشركات الكبيرة فروعاً في أغلب دول العالم، تقوم بالتصنيع خارج بلدانها الأصلية، بحثاً عن الأسواق والأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض التكاليف، مما حقق لها أقصى عائد ممكن، وبذلك ونتيجة لعملة الإقتصاد، يكون على المؤسسات، أن تضع في إعتبارها عنصر المنافسة الخارجية لأنها مهددة في سوقها الوطني<sup>1</sup>، وبالتالي يكون بإستطاعتها -عن طريق الخصخصة- أن تنتقل نحو المنافسة على المستويين الوطني والدولي بشكل واسع.

3. خضوع الدول النامية المدينة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين وتطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي، وذلك بإعتماد الخصخصة كشرط رئيسي لإعادة بناء الإقتصاد في الدول النامية، حيث أن القطاع العام قليل الفعالية ويثقل كاهل المالية العامة، دون أي تحسين في نوعية السلع والخدمات، وفي ظل ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذان يعتبران أن القطاع العام لا يتناسب وقواعد إقتصاد السوق، كما أن الحد من تدخل الدولة فيما يخص التسيير وملكية وسائل الإنتاج، يظهر جلياً في مخططات التصحيح الهيكلي المفروضة على حكومات الدول المدينة، ضف الى ذلك، دعم هذه المنظمات لعملية الخصخصة، بإعتبارها جزءاً من برنامج أوسع لتعزيز النمو والكفاءة الإقتصادية والإدارة السليمة للمؤسسات، وبالتالي فقد تم تصميم نحو ثلاثين (30) مشروعاً يمولها البنك الدولي، لمساعدة الحكومات على تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، عن طريق البيع، التآجير أو عقود الإدارة، والأهم من ذلك، أن مشاريع البنك الدولي، تقدم التمويل إلى القطاع الخاص للمساعدة على توفير الظروف اللازمة لقيام قطاع خاص كفاء وقوي، فعلى سبيل المثال، ساعد البنك الدولي

1 - عبد القادر محمد عطية، الإتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.246.

في تركيا برنامج الحكومة لتنمية سوق رأس المال، بتحسين اللوائح وتوفير ضريبة لطرح الأسهم وحيازتها<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: أساليب تنفيذ الخصخصة.

تتلخص أساليب الخصخصة وفقاً لمفهومها على النحو الآتي<sup>(2)</sup>:

#### أولاً: خصخصة مساهمات القطاع العام.

ويكون ذلك عن طريق سوق الأوراق المالية، حيث يتم تقييم الأسهم من قبل خبير مختص، وذلك اعتماداً على عدد من المؤشرات، كالقيمة الإسمية والقيمة الدفترية، قيمة الممتلكات وقيمة المردود المتوقع للأنشطة، وبعد ذلك يتم بيع الأسهم إما عن طريق المزايمة العلنية، أو عن طريق إستدراج طلب العروض.

#### ثانياً: الخصخصة عن طريق بيع المنشأة.

يتم اللجوء إلى بيع أصول الشركات العامة أو وسائل الإنتاج، إذا تعذر بيع الأسهم بسبب الوضعية المالية المتردية، أو في حال كبر حجم المنشأة وتشتت فروعها وتتنوع أنشطتها، بصفة تجعل التحكم في التصرف فيها عسيراً على القطاع الخاص. وتبدأ هذه العملية بتقييم ممتلكات المنشأة من قبل أصحاب الإختصاص، وبعد ذلك يتم وضع دفتر شروط مفصل وإعلان إستدراج طلب العروض، وبعد تلقي العروض يتم فتحها، وإختيار العارض الفائز بالصفقة.

ويمكن بيع جزء فقط من أصول المنشأة، كما يمكن أن يتم البيع بالمزاد، إذا كانت الأصول تتضمن عقارات، أو في حال عدم ورود عروض ملائمة بعد الإعلان عن البيع لأكثر من مرة.

1 - ماري شيرلي، "خبرة التحويل إلى القطاع الخاص"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 23، 1988، ص.34.

2 - مصطفى محمد العبد الله، "التصحیحات الهيكلية والتحول إلى إقتصاد السوق في البلدان النامية"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص.49، 50.

ثالثا: الخصخصة عن طريق فسح المجال أمام المستثمرين والمؤسسات الخاصة للمساهمة في رأسمال شركات القطاع العام.

وهذا يكون بالخصوص في حال إجراء الإصلاح الإقتصادي في المنشأة، وإعادة تأهيل رأس المال بعد إمتصاص الخسائر، أو عن طريق فتح باب الإكتتاب في رأسمالها أمام القطاع الخاص، في حال زيادة رأس المال.

كما يمكن أن يحصل التخصيص في حال تنازل مساهمة القطاع العام، عن حق الأفضلية في الإكتتاب لصالح القطاع الخاص.

رابعا: خصخصة التصرف الإداري (الإيجار).

إلى جانب عملية بيع الأسهم والأصول، هناك صيغة أخرى لإعادة الهيكلة في الإقتصاد الوطني، تتمثل في تخلي المنشأة الحكومية، عن إدارة بعض فروعها أو نشاطها لصالح القطاع الخاص، وتتم العملية بتحويل وسائل الإنتاج للقطاع الخاص بطريقة الإيجار، بموجب عقد يحدد الشروط وطريقة تقاسم الأرباح، أو بتتبع نفس الإجراءات المذكورة بالنسبة لنقل الملكية من تقييم معين للأصول الموجزة، وإختبار عروض التسوغ وغيرها.

وتستخدم هذه الطريقة كمرحلة أولى، في إنتظار التخصيص الكلي للمؤسسة وحالما تتوفر الشروط اللازمة لذلك، أو بالنسبة للمؤسسات الأساسية التي لا يمكن التخلي فيها سوى عن جزء معين من نشاطها.

خامسا: الخصخصة عن طريق التصفية.

تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة، إنعدام الجدوى في مواصلة النشاط الإقتصادي، وجود منافسة شديدة، أو في حال عدم مقدرة المؤسسة على التعايش مع ظروف السوق المستجدة.

وتتم التصفية عادة وفقا للأنظمة والقوانين النافذة، حيث يتم بمقتضى ذلك، إيقاف نشاط المنشأة ما عدا الأمور العالقة، وتسريح جميع العاملين، ثم عرض الأصول للبيع بإتباع إجراءات التقييم والإعلان والبيع بحسب القوانين.

## المطلب الرابع: معوقات الخصخصة<sup>(1)</sup>

تعد الخصخصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ تعترضها كثيرا من العقبات الاقتصادية، السياسية والإدارية، فمن حيث المشاكل الاقتصادية، فهي تتلخص في النقاط التالية:

1. ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام، وتحديد السعر المناسب لها، بما يضمن تجنب المضاربة في أسعار هذه الأصول.
2. جمود الأسواق المالية والنقدية وضيق نطاقها، وهي من أهم العقبات التي تعترض نجاح عملية الخصخصة، إذ أن توافر أسواق مالية ونقدية متطورة، يسهم في توفير قدر كبير من الإمكانيات اللازمة لتطبيق برامج الخصخصة.
3. مشكلة نقص موارد الموازنة العامة، اللازمة لتمويل تكاليف خصخصة الملكية، مثل رفع مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الإستهفاء عنهم، وكذا الموارد اللازمة لتسوية الإلتزامات المالية المستحقة على المؤسسات المراد خصخصتها، ففي غانا مثلا، أدت سياسة التوظيف المستخدمة إلى ظهور العمالة المقنعة في المؤسسات العامة، كما أقرت سياسات الأجور وإتفاقيات عقود العمل الجماعية، حق العاملين في الحصول على مكافآت سخية عند إنهاء الخدمة، إلا أن نقص الموارد المتاحة لذلك، كان من أهم أسباب توقف تنفيذ جزء كبير من برنامج الخصخصة المزمع تطبيقه آنذاك.

أما من حيث المشاكل الإدارية، والتي يقصد بها ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة، لإعداد المؤسسة المملوكة للدولة، والانتقال للقطاع الخاص، ومن ذلك على سبيل المثال، أهمية إتخاذ الإجراءات التنظيمية والقانونية اللازمة، لما يطلق عليه "تسهييم المؤسسات العامة"، أي تحويلها إلى شركات مساهمة، وما يلحق بذلك من إجراء تغييرات جوهرية في حوافز الإدارة.

1 - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.122.





وعن المشاكل السياسية التي تعوق عملية الخصخصة في الدول النامية، فتظهر في المعارضة العمالية المحتملة لسياسة الخصخصة، والتي يتوقف تأثيرها الفعلي على النظام السياسي القائم، ومدى قوة نقابات العمال، وإعتمادهم على الوظائف العامة في الحصول على مواردهم المالية، علاوة على درجة السماح لهم بتملك جانب من أسهم الشركات المطروحة للبيع، ففي السينغال مثلا، أدى نظام الحكم البرلماني- المقترن بوجود نقابات عمال قوية ومنظمة- إلى عرقلة جهود عمليات الخصخصة، كما أسهم غياب تلك النقابات العمالية، والمناخ العام الذي تناقضت فيه الأجور الممنوحة في القطاع العام في النيجر، إلى تقليص العقوبات السياسية التي تعترض تطبيق برامج الخصخصة.

## المبحث الثالث

### سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية<sup>(1)</sup>

تبرز أهمية ترشيد السياسات الإنفاقية المتبعة في الدول النامية، كأداة من أدوات السياسة المالية في التخفيف من حدة الإختلالات الداخلية والخارجية، بغرض تحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، ذلك أن برامج الإنفاق العام المنتج، يمكنها دعم عملية النمو الإقتصادي من خلال العديد من القنوات، فبرامج الإنفاق المنتجة في القطاع العام تستطيع تسهيل عملية التصحيح الهيكلي، وذلك من خلال إقامة قدر كاف من الإستثمارات المنتجة في قطاعات البنية الأساسية، التي تتجاوز قدرات المستثمرين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير قدر كبير من المنافع الإجتماعية، عن طريق تطوير الإستثمار في رأس المال البشري، بما يرفع من مستوى إنتاجيته، من خلال زيادة معدلات الإستثمار في قطاعات التعليم والتدريب والصحة، علاوة على قدرة القطاع العام المنتج على تزويد القطاع الخاص بطائفة كبيرة من السلع والخدمات الإنتاجية المباشرة، بل وتشجيعه على تقديمها في فترة لاحقة، وفضلا عن ذلك، فإن الإستقرار السياسي والإجتماعي، الذي يترتب على إرتفاع مستوى إنتاجية الإنفاق العام، من شأنه المساهمة في توفير المناخ المناسب للنمو الإقتصادي المستهدف.

ويؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين، على أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التقشف الإقتصادي، التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة،

1 - نفس المرجع السابق، ص.123. 134.

وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة، بفرض تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة.

والمقصود بترشيد الدولة لنفقاتها هو أن "تحقق الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن، والحيلولة دون إسرافها أو تبذيرها"<sup>(1)</sup>.

كما يمكن تعريفها بأنها "تحقيق أكبر نفع للمجتمع، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة، وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة"<sup>(2)</sup>.

### المطلب الأول: أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول النامية<sup>(3)</sup>

يتكون هيكل النفقات العامة في أغلب الدول النامية من خمس قطاعات رئيسية تتضمن القطاع الاجتماعي، قطاع الدفاع، الإدارة، الإنتاج والبنية الأساسية وقطاع النقل والمواصلات ووسائل الإتصال، ويلاحظ إختلاف الدول النامية فيما بينها من حيث الوزن النسبي للإنفاق على كل قطاع من تلك القطاعات.

ففي بعض البلدان مثل البرازيل، أندونيسيا والفلبين، يلاحظ تزايد معدلات الإنفاق على القطاع الاجتماعي، بالرغم من إجراء تخفيضات شاملة في جانب النفقات العامة بالموازنة العامة للدولة، وفي بلدان أخرى مثل: تركيا، غانا والسودان، كان التخفيض في معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يتم بدرجة أعلى من المتوسط، وفي طائفة ثالثة من البلدان النامية، مثل غينيا،

1 - "حجم نفقات الدولة وكيفية ترشيدها" مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamfin.go.forum.net> 24/03/2008, 14:07)

2 - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.171.

3 - سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.124، 128.

الإكوادور والبلوغو، شهد هيكل الإنفاق العام تحيزا واضحا لتخفيض النفقات العامة على قطاعات الدفاع والإدارة، في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي، إلى أنه بالرغم من إختلاف معدلات الزيادة أو التخفيض في الإنفاق على القطاعات سائلة الذكر، إلا أن الإتجاه العام لتطور الزيادة في النفقات العامة، يشير إلى زيادة معدلات الإنفاق على القطاعات الإجتماعية، الأمر الذي يعكس مدى تفضيل الإستهلاك الحالي على حساب الإستثمار والإستهلاك في المستقبل، وهو ما يرجع إلى تضافر عوامل عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

- صعوبة ضبط المخصصات المالية الموجهة لتمويل برامج الإنفاق العام في القطاعات الإجتماعية، بعد البدء في تنفيذها، خاصة إذا كانت تلك البرامج تحقق منافعا كبيرة تربط بعامة الشعب، وتعمل على زيادة فرص التوظيف؛
- عدم رغبة حكومات الدول النامية، في تخفيض معدلات الإنفاق على البرامج الإجتماعية المدعومة بمساعدة خارجية، حتى لا تتعرض لتوقف تلك المساعدات، في الوقت الذي لا تكف فيه مصادر التمويل المحلية، للوفاء بمتطلبات الإنفاق على هذه البرامج؛
- إن القطاعات الإجتماعية، تعد أكثر القطاعات كثافة لعنصر العمل، خاصة مع الإرتفاع النسبي لتكاليف الحصول على عناصر الإنتاج الأخرى في الدول النامية، وبالتالي فإن تخفيض الإعتمادات المالية المخصصة لها في الميزانية العامة للدولة، لا يؤد إلى تخفيض مستوى الخدمات الأساسية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تحقيق نسب بطالة مرتفعة نسبيا؛
- إرتفاع التكاليف السياسية لتخفيض الإنفاق العام في القطاعات الإجتماعية، فمثلا تخفيض مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية، يحمل في طياته تكاليفا سياسية مرتفعة، ويؤكد ذلك ما أدى إليه تخفيض دعم السلع

الغذائية، من قيام المظاهرات والإضطرابات السياسية في كل من المغرب، السودان، مصر وتركيا في أواخر السبعينيات.

ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن التحيز الواضح للحفاظ على معدلات الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية وقطاع الدفاع - على حساب إنكماش معدلات الإنفاق في القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية- ينطوي على تشويه هيكل الإنفاق العام في الدول النامية، كما يترتب عليه ظهور توقعات مضادة للنمو في الأجل الطويل، حيث يصعب إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة في جانب العرض، ومن ثم تتأخر عملية التصحيح الإقتصادي، ضف إلى ذلك، أن تزايد نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلات التضخم السائدة، ومن ثم فإن الجهود التي تبذل والإجراءات التي تتخذ بغرض تخفيض هذا العجز - بتخفيض وترشيد السياسة الإنفاقية- تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، إلا أن تركيز عبء تخفيض النفقات العامة على حساب قطاعات البنية الأساسية المادية والإجتماعية وأنشطة الصيانة الرئيسية، سوف يؤدي إلى تعرض معدلات النمو والإستقرار الإقتصادي في المستقبل لمخاطر كبيرة، خاصة في ظل إنخفاض معدلات الإنفاق الجاري اللازمة لتمويل تكاليف التشغيل والصيانة في القطاعات الإقتصادية، المرتبطة بزيادة الطاقة الإنتاجية مثل خدمات النقل والمواصلات وشراء قطع الغيار الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تدهور معدلات كفاءة الإستخدام وسوء عمليات الصيانة للبنية الأساسية، ومن ثم التأثير سلبا على إنتاجية المشروعات الإستثمارية القائمة والجديدة، وتبديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي.

وقد أدت أوجه القصور - سائلة الذكر- إلى خلق مناخ ملائم لظهور كثير من المشروعات العامة، كعناصر إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة وتعتمد على الإعانة المالية الحكومية، كما تنزع إلى التزود بعدد مفرط من الموظفين، الذين يحصلون على أجور لا تتفق وتدهور معدلات إنتاجيتهم الحدية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الجهاز الإداري لتلك المشروعات، وعدم إتخاذ القرارات على أسس ومعايير إقتصادية

سليمة، الأمر الذي يضاعف من معدلات الإنفاق العام على تلك المشروعات دون مبرر إقتصادي أو إجتماعي مقبول.

وما من شك أن تحديد مجالات القصور في السياسات الإنفاقية، والإنحراف الواضح في هيكل النفقات العامة، سيساعد على تحديد العناصر الأساسية لإستراتيجية الإصلاح في مجال النفقات العامة، والتي من شأنها ترشيد النفقات على نحو يسهم في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، خاصة مشكلة عجز الموازنة العامة في الدول النامية.

### المطلب الثاني: عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية في الدول النامية<sup>(1)</sup>

ويمكن حصر أهم هذه العناصر في النقاط التالية:

أولا: ترشيد هيكل الإنفاق العام بشقيه الإستثماري والجاري.

تتمثل السياسات المالية المقترحة لترشيد هيكل الإنفاق الإستثماري، في إعداد برامج إنفاق تشتمل على مجموعة من المشروعات الإستثمارية المنتجة، التي يكون لها مبرارتها الموضوعية من الناحية الإقتصادية والعملية، بما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويدعم النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط وطويل الأجل، علاوة على أهمية التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، من خلال إنتهاج طائفة من الإجراءات تتضمن ما يلي:

- ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي والإداري، وإعطاؤها قدر أكبر من الحرية والإستقلال الذاتي، فيما يختص بقرارات التسعير والعمالة والإستثمار، والسماح لها بالمشاركة في تحديد أو تقرير أهداف محددة بوضوح؛
- ضرورة تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة، على أساس إختياري وليس على أساس مطلق، مع ملاحظة التركيز، على منح هذا الدعم للمشروعات، التي يكون لها أهدافا إقتصادية وإجتماعية واضحة، أما المشروعات الخاصة

1 - نفس المرجع السابق، ص 128. 134.

التي تمارس نفس النشاط، فإن الحل الأمثل بالنسبة لها هو تحويل ملكيتها للقطاع الخاص، من خلال عملية منظمة للخصخصة أو تصفيتها، إذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكنا أو متاحا بنجاح.

أما ما يتعلق بترشيد هيكل الإنفاق الجاري، فينحصر دور السياسات المقترحة في تقسيم النفقات العامة الجارية إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج القومي؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل تكاليف التشغيل في مشروعات التنمية الاقتصادية؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مشروعات إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف صور أو أشكال المعونات الاقتصادية والاجتماعية.

فبالنسبة لمخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية، يلاحظ استمرار إرتفاع نسبة تلك المدفوعات إلى الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول النامية، نتيجة لإفراط الحكومة في الإقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة، في الوقت الذي تتخفف فيه درجة كفاءة بعض الوحدات الإستثمارية العامة وإنتاجيتها، إلى درجة لا تكف لخلق زيادات صافية في الدخل القومي الإجمالي، ضف إلى ذلك، أن عديدا من المشروعات العامة التي أستخدم جانب كبير من تلك القروض في تمويلها، قد حققت خسائرا مالية كبيرة، ولذا فإن العلاج المقترح من جانب الصندوق، يتمثل في إستخدام سياسة إنفاقية رشيدة، تسهم في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي لوحدات القطاع العام، بما يساعد على تحقيق قدر من الفائض، وتوجيهه للوفاء بمتطلبات تمويل مدفوعات الفائدة من ناحية، كما أن رفع كفاءة الأداء في القطاع العام، من شأنه العمل على زيادة الناتج والدخل

القومي، إلى الحد الذي يسهم في تخفيض نسبة مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الناتج القومي من ناحية أخرى.

ويوصي الصندوق بضرورة تغطية مدفوعات الفائدة الحكومية، عن طريق تنمية مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، مع مراعاة إستبعاد تغطية مدفوعات الفائدة على القروض المستخدمة في تمويل مشروعات الإستثمار في رأس المال البشري، من نطاق تمويلها من الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة.

ولترشيد الإنفاق الجاري على كل من تكاليف التشغيل، وتمويل مشروعات إنتاج السلع الإستهلاكية، فمن المهم تخطيط السياسة الإنفاقية الخاصة بها، في حدود تتفق وإمكانية تمويلها، عن طريق الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة خلال فترة زمنية محددة، ثم مراعاة التوافق بين معدلات نمو هذه النفقات من ناحية، ومعدلات نمو الناتج القومي من ناحية أخرى، وذلك في الأجلين المتوسط والطويل.

أما فيما يتعلق بترشيد الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف أشكال المعونات الإقتصادية والإجتماعية فيتلخص دور السياسات المقترحة بشأنها فيما يلي:

- إلغاء المعونات التي تؤدي إلى إنحراف هيكل تخصيص الموارد، والتأثير سلبا في حوافز المنتجين؛
- إلغاء المعونات المقدمة لدعم الإستهلاك دون تمييز بين الإستهلاك الضروري والكمالي، حيث يؤدي منح مثل هذه المعونات إلى تضخم جانب الطلب الكلي؛
- مراعاة التوازن بين حجم المعونات الإقتصادية التي تقدمها الحكومة للمشروعات العامة- خلال المرحلة الإنتقالية التي يتم فيها تطوير تلك المشروعات- وبين نمو الإيرادات الجارية؛
- بالنسبة لمعونات التصدير والمعونات الموجهة لتشجيع إستخدام عناصر وموارد إنتاجية محلية معينة، يجب الإستمرار في منحها، مع مراعاة ألا تتجاوز معدلات نموها، معدلات نمو الدخل القومي، ويؤكد خبراء الصندوق أن برنامج التصحيح الإقتصادي، يهدف إلى تحقيق التعديل مع النمو، ولذلك



فإن تخفيض وترشيد منح المعونات بمختلف أنواعها، يعد أحد العناصر المهمة في السياسات الإنفاقية المقترحة، والأكثر أهمية هو الإستمرار في الحفاظ على نطاق وأسلوب تقديم المعونات تحت سيطرة الدولة، وترشيد هيكلها، بحيث توجهها إلى أكثر القطاعات الإجتماعية فقرا، وكذا تعظيم درجة إستفادة طبقة المنتجين الأكفاء والمصدرين معا من تقديم مثل هذه المعونات.

ثانيا: إتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة.

إستهدفت السياسة الإنفاقية المقترحة في برامج التصحيح الإقتصادي للمؤسسات المالية الدولية، القضاء على أوجه القصور الملموسة في جانب إدارة وتخطيط برامج الإنفاق العام، وقد ركزت حوالي 85% من برامج التعديل الهيكلي على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، من خلال الإلتزام بطائفة من الإجراءات تستهدف مايلي:

1. إستخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والآداء، عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، وذلك بهدف تشييط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج، بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية المتاحة، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الآداء، خاصة في مشروعات القطاع العام، ويعتبر ذلك عنصرا حيويا لإصلاح الإدارة المالية والإقتصادية لوحدة القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الإنتاجية، يعد مطلبا سابقا على إستراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.
2. ضرورة توافر عنصر الواقعية والموضوعية في تصميم برامج الإنفاق العام، التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الإقتصادي من ناحية، وإدماج عنصر تكاليف الصدمات الخارجية من ناحية أخرى.
3. ضرورة ضمان عنصر الإلتزام من جانب صانعي القرارات الإقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة، ويقترن بذلك أهمية وجود إتفاق

اجتماعي وسياسي، ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ثالثاً: ترشيد دور السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الإجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي على طبقة الفقراء ومحدودي الدخل.

تقترح المؤسسات المالية الدولية ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال، من خلال تبني عدة إستراتيجيات تتضمن مايلي:

1. تحقيق النمو الإقتصادي العام، ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الإقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، يعد من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الإجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الإجتماعية، وبالتالي تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل.

2. إقامة برامج إنفاق عام موجه لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها، بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الإئتمان المناسب لصغار المزارعين، ضف إلى ذلك تحسين الإستثمار في رأس المال البشري، عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

3. إقامة برامج إنفاق إجتماعية موجهة للفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي.

والجدير بالذكر، أن العديد من الدول النامية المعنية بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، قد إتخذت خطوات فعالة لإستخدام السياسة الإنفاقية المقترحة لتخفيف التكاليف الإجتماعية، وتأثيرها السلبي على طبقة الفقراء، وقد تراوحت تلك الخطوات والإجراءات، بين إقامة نظم شبكات الأمان الشاملة (كما هو الحال في

تونس) والتحويلات النقدية المباشرة (كما هو الحال في الجزائر) وتحسين قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة (كما في الأردن)، كما قامت بعض الدول بإنشاء بعض الصناديق التي تسعى - بمساعدة جهات التمويل الدولية- إلى تمويل المشروعات التي تستهدف التخفيف من حدة التأثير السلبي لعملية التصحيح الهيكلي على الطبقات محدودة الدخل، ومثال ذلك الصندوق الإجتماعي في مصر، وصندوق التوظيف والتنمية في الأردن.

ومما تقدم ذكره، ومن خلال استعراضنا لمحاوَر السياسة المالية المقترحة - في إطار برنامج التصحيح الهيكلي- لعلاج العجز المالي في الدول النامية، نخلص إلى أنها ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع المتغيرات الإقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، ضف إلى ذلك، أنه لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام، الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر، من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار ومستويات الإستثمار، وأخيرا تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن ثم التوازن الإقتصادي العام.

إن إشتداد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وإنفجارها سنة 1982 - وبالتالي الإعلان صراحة عن عدم قدرة الدول النامية إبتداء من هذا التاريخ الإستمرار في دفع أقساط الديون الخارجية وخدماتها، حيث توقفت كبريات الدول النامية المدينة عن دفع أعباء ديونها الخارجية- ضف إلى ذلك عجز السياسات الإقتصادية القائمة في بلوغ الأهداف المسطرة، بما إستدعى تبني سياسات التصحيح الهيكلي في هذه البلدان، والتي تهدف إلى تصحيح مظاهر الإختلالات الإقتصادية، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي من ناحية، ورفع معدلات النمو الإقتصادي والإجتماعي من ناحية أخرى، وذلك من خلال تكييف الهياكل الإقتصادية في الدول النامية مع الآليات الإقتصادية الجديدة، وإستخدام أدوات

السياسة الإقتصادية عامة، وأدوات السياسة المالية بصفة خاصة، بالإضافة إلى مراعاة رفع درجة إستجابة تلك السياسات وتطويع أدواتها للتأثير في عملية ضبط جانب الطلب الكلي في الأجل القصير، وزيادة الكفاءة الإقتصادية بتحسين فاعلية تخصيص الموارد، وتحفيز نمو الناتج الحقيقي في الأجل الطويل.

إلا أن التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذه السياسات قد أثبتت فشلها وفداحة آثارها الإقتصادية والإجتماعية، وأن أهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق أهدافها المطروحة، وهذا بإعتراف الجهات الداعمة لها، وهي صندوق النقد والبنك الدوليين (وذلك في العديد من إصدارات مجلة التمويل والتنمية)، ومحاولة هذه الجهات إرجاع الفضل إلى ذرائع مختلفة، تتراوح بين التطبيق والصدمات الخارجية.

فالأثار الإجتماعية للبرامج، ما زالت بالرغم من جميع السياسات الإجتماعية الموازية، التي تم إضافتها لاحقاً كارثية، خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، وهي بذلك تطال الغذاء والدواء ومستويات المعيشة، لتترسخ حقيقة مفادها، أن هذه البرامج قد أدت إلى إزدياد الفقراء فقراً، وزيادة الأغنياء غنى، وتضييق حجم الطبقة الوسطى من المجتمع.

وبالنظر لأهمية ودور السياسات المالية - في إطار تفاعلها مع السياسات الإقتصادية التي إنطوت عليها تلك البرامج - في علاج مظاهر الإختلالات الإقتصادية والمالية، وبالخصوص مشكلة العجز المالي، تم التطرق في هذا الباب لتحليل دور تلك السياسات وأدواتها المختلفة في التأثير على مظاهر إختلال التوازن المالي في الدول النامية، وهذا من خلال تحليل محاور السياسة المالية المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل الأزمات التي تعاني منها الدول النامية، والتي من أهمها أزمة المديونية الخارجية.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم أيوب، سميرة، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
2. الببلاوي، حازم، النظام الإقتصادي الدولي، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005.
3. بن بحتور، عبد العزيز سالم، إدارة عملية الخصخصة وآثارها على إقتصاديات الوطن العربي، "دراسة مقارنة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
4. بهلول، محمد بلقاسم حسن، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
5. الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
6. الحسني، عرفان تقي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
7. حسين أفندي، عطية، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999.
8. خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.
9. خرابشة عبد الحميد، نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1988.

10. دادي عدون، ناصر، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
11. رمزي زكي، فكر الأزمة - دراسة في أزمة الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي - مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.
12. ،، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
13. ،، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.
14. التضخم المستورد، دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986.
15. التاريخ النقدي للتخلف، مطابع الرسالة، الكويت، 1987.
16. الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1992.
17. السيد حسين محمد القاضي، حسين، إدارة الدين العام الخارجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
18. صالح صالحي، أوام وكماليات الانفتاح الليبرالي والعمولة القسرية، دار الخلودية، الجزائر، 1998.
19. عباس، صلاح، الخصوصية - المصطلح والتطبيق - مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
20. عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الإقتصادية، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997.
21. عبد الخالق، أحمد، التمويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التطوير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
22. عبيد الناصر، ناصر، سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي - حالة مصر العربية - إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

23. علاوي لعلاوي وآخرون، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، الجزائر، 1994.
24. قاسم منى، الإصلاح الإقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.
25. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
26. قرم، جورج، التبعية الإقتصادية - مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي - دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.
27. كامل السيد، مصطفى، الشروط السياسية للتنمية (الشفافية، المساءلة، الحكم الراشد، قضايا التنمية)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999.
28. نعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة في الدولة الجزائرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
29. نعويسات، جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968 - 1978)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1986.
30. ليريتو ماري فرانس، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993.
31. محبوب الحق، ستار الفقر - خيارات أمام العالم الثالث - ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977.
32. محمد عطية، عبد القادر، الإتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

33. محمود شهاب، مجدي، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية - بالتطبيق على بعض البلدان العربية - دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
34. مرسي فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
35. الموسوي، ضياء مجيد، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
36. النجار، سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1991.
37. هاشم عوض، فؤاد، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
38. هني، أحمد، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
39. وادي عطية، عبد الحسين، الإقتصاديات النامية - آزمات وحلول - الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، الأردن، دون تاريخ.

## ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

### I. Les Ouvrages :

1. Arnoud Pascal, **la dette du tiers monde**, édition le découverte, paris, 1988.
2. Askari Hossein, **Innovation financière et dette du tiers monde**, OCDE, paris, 1991.
3. BELHIMER Ammar, **La Dette Extérieure de l'Algérie**, Casbah Editions, Alger, 1998.
4. BENACHENHOU Mourad, **Dette et Démocratie**, Echarifa, Alger, sans date.
5. BENHOURIA Tahar, **L'économie de l'Algérie**, Français Maspera, 1980.



6. **BENISSAD Hocine, L'ajustement structurel, «l'expérience du Maghreb »** édition OPU, Alger, 1999.
7. **BENISSAD Hocine "Algérie : réstructuration et réformes économique (1979-1993), O.P.U, Alger, 1993.**
8. **Bennetot Philipe, la dette du tiers monde, mécanisme et Enjeux,**  
La documentation française, 1991.
9. **BENMAROUF Abddelkader, introduction à l'économie de la finance publique,** OPU, Alger, 1993. .
10. **Brahimi Abdelhamid, L'économie algérienne,** OPU, Alger, 1991.
11. **Chikhi Said, Ajustement struturel, configuration sociale et précarisation des conditions d'existence en Algerie, cread,** Alger, 1991.
12. **Corm George, L'endettement des pays ou voie de développement, Mécanismes et conséquences de l'endettemnt des tiers – monde, o.p.u, 1982.**
13. **DEBOUB YOUCEF, le nouveau mécanisme économique en algerie,** OPU, Alger, 1993.
14. **Gauthier yves, la crise mondiale de 1973 au nous jours,** édition la complèxe, Paris, 1989.
15. **Ighemat Arezki, l'endettement international – la crise de l'endettement des pays en developpement – édition ENAP, 1990.**
16. **Jaquemot pierre, Raffinot marc, la Nouvelle politique économique en Afrique,** EDICEF, PARIS, 1993.
17. **J.C.Berthélemy, Dette des tiers-monde, AFAQ, 2<sup>eme</sup> edition,** Alger, sans date.
18. **J.Ducruet, les capitaux européens au proche- orient, P.U.F .paris .1964.**
19. **Mekideche Mustapha, L'Algérie entre économie de reste et économie émergente (1986–1990), édition Dahlab, Alger, 2000.**

20. R. Klein, William, **international debt systematic and policy response**, institute of international economics, D.C, Washington, 1989.
21. Raffinot Mark, **dette extérieurs et ajustement structurel**, édition C.E.F, 1991.
22. Rodriguez.R.Rosa, " **les problèmes structurel des relations économiques internationales de L'Amérique Latine** «, Dross, Genève, 1963.
23. S. George, " **enquête sur la dette du tiers monde**", édition la découverte, paris, 1988.





